الدكتور عبد الستار الراوي

أوراق إيرانية

(تأملات في الفكر والتجربة)

الطبعة الأولى ٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الحلقة الأولى

الدستور: النصوص النظرية والتطبيقات العملية

حينما كان الإمام الخميني في باريس في أواخر عام ١٩٧٨ كلف لجنة مؤلفة من الدكتور حسن حبيبي (نائب رئيس الجمهورية السابق) الذي كان حينذاك ممثل حركة تحرير إيران في أوروبا والسيد أبو الحسن بني صدر (أول رئيس للجمهورية) والدكتور أسد الله مبشري عضو اللجنة التنفيذية للجبهة الوطنية، وآخرين من رجال الفكر والقانون، لاسيما منتسبي حركة الحرية التي كان يقودها المهندس مهدي بازركان (أول رئيس وزراء لإيران بعد الثورة) بإعداد مسودة لدستور النظام الجديد الذي بشر الخميني بإقامته بعد سقوط الشاه، على أن تُجْرى مناقشة هذه المسودة في الجمعية التأسيسية التي سيتم اختيار أعضائها بواسطة الشعب وعن طريق انتخابات مباشرة. وهكذا تم إعداد مسودة الدستور الإيراني الجديد التي كانت مزيجًا من الدستور السابق (الملكي البرلماني) بعد حذف المواد المتعلقة بمسؤوليات ووظائف الملك، وإجراء تعديلات في البنود المتعلقة بالسلطة القضائية.

المسودة الباريسية:

وقد جهزت مسودة الدستور التي عرفت بـ(مسودة دستور باريس) والتي لم تأت قط على ذكر ولاية الفقيه ولا على صلاحيات رجال الدين، وصادق عليها الخميني نفسه، ومن ثم صادق عليها مجلس قيادة الثورة.

يقول الدكتور نوري زاده: إن نسخة باريس الدستورية كانت نموذجًا راقيًا في إقرار الحرية والعدالة، ولو أنها اعتمدت في ذلك الوقت ولم يَجْر تغييرها لكان النظام القائم في إيران المنبعث من مسودة الدستور التي سبق إعدادها في باريس من بين أفضل الأنظمة تقدمية وديمقراطية في المنطقة.

بعد عودة الخميني وإعلان انتصار الثورة في (١١/ ٢/ ١٩٧٩) وتشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة مهدي بازركان؛ طالب الثوار العائدون من المنفى والسياسيون المقيمون في البلاد بتشكيل (جمعية تأسيسية) لإصلاح مسودة باريس.

يقول إبراهيم يزدي: (وعندما كنت وزيرًا في الحكومة الانتقالية بعد الثورة، لم يكن هناك في المسودة الأولى من الدستور التي وقعها الخميني أي ذكر لولاية الفقيه، فقد كان دستور إيران دستور دولة ديمقراطية بكل معنى الكلمة).

مسودة دستور طهران الأولى:

لكن الإمام الخميني الذي بدا في منتجعه الفرنسي حريصًا ومتحمسًا للفكرة سرعان ما تراجع عن إقامة الجمعية التأسيسية، وعن مضامين النسخة الباريسية، وقرر بدلًا منها إنشاء مجلس الخبراء الذي كان يضم أعضاء شبه منتخبين ويحظون بدعم وحماية الإمام الخميني نفسه، من بينهم الدكتور السيد محمد بهشتي (١٩٢٨-١٩٨١)، والشيخ حسين منتظري (١٩٢٢-٢٠٠٩)، والسيد محمود الطالقاني (١٩١١-١٩٨٠)، والدكتور حسن آيت (١٩٣٨-١٩٨٠) ممثل مدينة طهران في مجلس الشورى الإسلامي والسكرتير السياسي لحزب الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

إلا أن حلم الشعب باعتماد مسودة الدستور المعدة في باريس سرعان ما أصيب بخيبة أمل، وذلك بعد أن صوت أعضاء مجلس الخبراء باقتراح بعض أصحاب الإمام الخميني وتلامذته من أمثال: (الدكتور حسن آيت، وآية الله منتظري، وآية الله بهشتي) على بنود خاصة أُسبغت على «ولاية الفقيه» الصفة

القانونية، فيما غيبت «سيادة الشعب»؛ ليصبح المجتمع كله خاضعًا لسيادة الولي الفقيه الذي لا تأتي سلطته من الشعب وفقًا للدستور، ولكنها مسؤولية إلهية يتولاها الأنبياء، ثم الأئمة المعصومون، والإمام المهدي المنتظر، وفي فترة غيبته الكبرى يتولى «الولي الفقيه» هذه المسؤولية.

وبالرغم من أنَّ السلطة هي للشعب، والشعب هو مصدر الحكم؛ فإن الدستور الذي جرت المصادقة عليه في مجلس الخبراء يقول: (اعتمادًا على استمرار ولاية الأمر والإمامة يقوم الدستور بإعداد الظروف المناسبة لتحقيق قيادة الفقيه جامع الشرائط، الذي يعترف به الناس باعتباره قائدًا لهم، وبذلك يضمن الدستور صيانة الأنظمة المختلفة من الانحراف عن وظائفها الإسلامية الأصلية) كما يقول الدستور.

المجلس الذي كان الدكتور حسن آيت عضوًا في هيئته الرئاسية لعب دورًا رئيسًا في فرض (ولاية الفقيه) في القانون الأساسي الإيراني، مما أثار حفيظة القوى الليبرالية واليسارية ومعارضتها لأيديولوجية الثيوقراطية، وكانت منظمة مجاهدي خلق إحدى أكبر التشكيلات السياسية المشاركة في الثورة قد أعلنت تحفظاتها على مركزية ولاية الفقيه، وتوعدت لجنة صياغة الدستور بالويل والثبور، وبتاريخ الرابع من آب – أغسطس ١٩٨١ بثت إذاعة صوت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أغسطس (١٩٨١) النبأ التالي: (تم اغتيال الدكتور حسن آيت ممثل مدينة طهران في مجلس الشورى الإسلامي في صباح هذا اليوم أمام منزله علي يد عناصر معادية للثورة).

فيما أشادت صحف العاصمة مساء ذلك اليوم بشخصية ومآثر الرجل الشجاع، الذي وهب نفسه فداء للثورة وللإمام الخميني، وأن إيمانه العميق بالولاية الإلهية جعله هدفًا للقوى المعادية يجب التخلص منه، وهكذا قدم

الدكتور حسن آيت حياته ثمنًا لدوره الرسالي، بعد أن اخترقت جسده ستون طلقة رصاص).

وكان التفسير الوحيد الذي قدمه الحزب الجمهوري الإسلامي في بيان الرثاء هو اتهام منظمة مجاهدي خلق بتنفيذ عملية اغتيال الدكتور حسن آيت، بسبب تبنيه لولاية الفقيه والتمسك بها في لجنة صياغة المسودة الدستورية، ودفاعه الحار عن مشروع الدولة الدينية، وإصراره على منح السيد الخميني لائحة من الصلاحيات المطلقة باعتباره قائدًا إلهيًّا وزعيمًا أوحد للثورة.

حقوق القوميات

تاريخيًّا تعتبر قضية القوميات أو الشعوب الإيرانية غير الفارسية من القضايا المهمة المطروحة على جدول أعمال الحركة التحررية والديمقراطية في إيران في المائة سنة الأخيرة؛ أي منذ ثورة الدستور في مطلع القرن الماضي، لكنها لم تعالج حتى الآن، وقد أدخل أتراك أذربيجان الإيرانية -بسبب مشاركتهم الواسعة والمصيرية في تلك الثورة- مادة في أول دستور إيراني عرفت بمادة انجمنهاي إيالتي وولايتي؛ أي المادة الخاصة بمجالس الإيالات والولايات، حيث تنص على منح القوميات الإيرانية غير الفارسية نوعًا من الحكم الذاتي المحدود، غير أن هذه المادة -كسائر مواد الدستور- عُطلت في عهد الشاه رضا بهلوي وحكمه الديكتاتوري.

وفي عهد الشاه محمد رضا بهلوي لما أراد رئيس وزرائه الجنرال (رزم آرا) تطبيق هذه المادة لصالح الشعوب الإيرانية غير الفارسية عام ١٩٤٨ واجه معارضة من قبل رئيس الكتلة الوطنية في البرلمان الإيراني آنذاك د. محمد مصدق ورفيق دربه حسين فاطمي، الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للخارجية في

حكومة مصدق عام ١٩٥١، وهما محسوبان على التيار القومي الفارسي. ويعتبر هذا الموقف نقطة قاتمة في سجل هذين الرجلين الوطنيين اللذين ناضلا من أجل تأميم النفط ضد الاستعمار البريطاني في مطلع الخمسينيات.

وقد كان حكم الشاه يمنع منعًا باتًّا نشر وترويج الثقافات غير الفارسية، بل كان يقمع أي نشاط في هذا المجال، كرديًّا كان أو عربيًّا أو تركيًّا.

قد جاءت الثورة الإسلامية بشعارات أممية تتلاءم والتعدد القومي في إيران، وبذلك استقطبت جماهير هذه الشعوب للنزول إلى معمعة الثورة ضد الشاه، وفي الشهور الأولى بعد انتصار الثورة قام السادة حسن حبيبي النائب الأول الحالي للرئيس الإيراني، وعبد الكريم لاهيجي القانوني البارز والمعارض حاليًّا في الخارج، وحاج سيد جوادي وزير الداخلية في أول حكومة بعد قيام الثورة، بصياغة الدستور الإيراني للجمهورية الإسلامية، وقد دعت هذه اللجنة من مفكري الشعوب الإيرانية للمشاركة في ندوة دراسة الدستور الجديد بعد أيام قليلة من قيام ثورة ١٩٧٩، وحضر الندوة مفكرون وحقوقيون وممثلون عن القوى السياسية من جميع القوميات الإيرانية:

- الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- المنظمة الثورية لكادحي كردستان «كوملة».
- المركز الثقافي للشعب العربي الأهوازي.
- منظمة تقدميي الشعب العربي الأهوازي.
- المركز الثقافي الأحوازي برئاسة يوسف عزيزي.
- ممثلون عن الآذريين من أذربيجان.
- المركز الثقافي السياسي للشعب التركماني.
- المنظمة الديمقراطية للشعب البلوشي.

- التنظيم البلوشي الموحد - بيت البلوش.

وانتهى المؤتمرون إلى نتائج إيجابية تمنح الحقوق الأساسية لهذه الشعوب بسبب الجو الثوري الديمقراطي السائد والمد الجماهيري لهذه الشعوب المشاركة بشكل واسع في الثورة ومساندة الأحزاب المختلفة الناشطة آنذاك لحقوق هذه الشعوب، وخرج المؤتمر بوثيقة تتكون من (١١) مادة.

- نصَّت المادة الأولى منها على أن إيران بلد متعدد القوميات، وهذه القوميات هي القومية الآذرية في أذربيجان، والقومية الكردية في كردستان، والقومية العربية في خوزستان (الأهواز)، والقومية البلوشية في بلوشستان، والقومية التركمانية في صحراء التركمان، بالإضافة إلى القومية الفارسية.
- دعت المادة الثانية إلى قيام حكومة فيدرالية مركزية إيرانية تُدار من قِبل مناطق الحكم الذاتي المتساوية في الحقوق.
- المادة الثالثة أكَّدت تعيين مناطق الحكم الذاتي على أساس اللغة والثقافة والأرض والخصائص الاقتصادية المشتركة.
- المادة الرابعة تضمنت كيفية انتخاب مجالس الحكم الذاتي.
- المادة الخامسة عينت مهام هذه المجالس.
- المادة السادسة حددت كيفية انتخاب هذه المجالس.
- المادة السابعة نصت على استقلال القضاء.
- قضت المادة الثامنة بضرورة تفكيك السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) عن بعضها بعضًا.
- أوكلت المادة التاسعة الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع الوطني وغيرها من المسائل الحساسة إلى الحكومة الفيدرالية المركزية المنتخبة.

- طالبت المادة العاشرة الحكومة الفيدرالية بالعمل على إزالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي لحق بالقوميات الإيرانية في العهود السابقة.
- وأخيرًا نصت المادة الحادية عشرة على أن السلطات المحلية في مناطق الحكم الذاتي، إضافة إلى إدارة المناطق الذاتية، ملزمة أيضًا بتنفيذ السياسات العامة للحكومة الفيدرالية المركزية، وعليها أن تبذل قُصارى جهودها من أجل تحكيم أواصر الصداقة والتعاون والتضامن بين كل أبناء الشعوب الإيرانية.
- وقد اصطدمت هذه المطالب برفض من الجمهورية الدينية، التي شككت في نوايا المنظمات التي أصدرت الوثيقة، واعتبرت أنها تحركت من منطلقات قومية تتناقض مع الرؤية الكلية لولاية الفقيه».

الانقلاب على مسودة دستور طهران:

وبعد تشكيل مجلس خبراء الدستور في خريف (١٩٧٩) لم يبق من مقررات تلك الندوة إلا مادة يتيمة واحدة عرفت فيما بعد بـ(المادة ١٥)، حيث تنص بالحرف الواحد على حق القوميات الإيرانية في أن تكون لها صحفها ووسائل إعلامها وتدريس آدابها ولغاتها إلى جانب اللغة الرسمية؛ أي الفارسية في جميع المراحل الدراسية.

وحصل في تلك الأيام أن بعض الأقاليم، خصوصًا في كردستان وخوزستان وبلوشستان، شهدت اضطرابات، وقد اتهمت «الثورة» الإدارة الأمريكية والعراق بتأجيجها، مما دفع السلطات الجديدة إلى رفض دعوات الفيدرالية القومية جُملة وتفصيلًا، بل والتشكيك في مُطلقيها ومحاكمتهم بتهمة الخيانة!

وقد بدأت هذه الشعوب تطبع كتبها بلغاتها القومية مع بعض العراقيل، وتقيم أمسياتها الشعرية والأدبية، غير أن الأمر لم يتعد هذا الحد حتى انتخاب محمد خاتمي رئيسًا للجمهورية في عام ١٩٩٧.

دستور الجمهورية الإسلامية ١٩٧٩:

وهو الدستور الذي حظيت مضامينه ومواده بموافقة الإمام الخميني، وجرى إقراره في أواخر عام ١٩٧٩ ثم تم تعديله مرة واحدة فقط في عام ١٩٨٩، وقد جاء وضع الدستور بعد إقامة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتم إيلاء مهمة وضعه إلى مجلس منتخب من الخبراء والمقصود بهم رجال الدين، رغم أنه كان هناك اقتراح بتكوين مجلس يضم كل القوى السياسية، ولكن الخميني كان يريد التخلص من بعض القوى غير المرغوب فيها؛ لذا اقتصرت مهمة وضع الدستور على مجلس مكون من رجال الدين، وتم تكوين المجلس من ٧٥ عضوًا، وتم تدوين الدستور والاستفتاء عليه في صيغته النهائية في ديسمبر ١٩٧٩.

وقد أحاط الدستور بالعديد من القضايا، أهمها الخلاف بين بعض أعضاء المؤسسة الدينية (خلاف الخميني - شريعتمداري - طالقاني) حول ما جاء به الدستور وتركيز السلطة في أيدي رجال المؤسسة الدينية.

ودستور ١٩٧٩ يقع في مائة وخمسين مادة تتوزع على اثني عشر فصلا تتناول الموضوعات الآتية بالترتيب: مبادئ عامة، واللغة والكتابة والتاريخ والعَلم الرسمي للبلاد، وحقوق الشعب، والاقتصاد والشؤون المالية، وسيادة الشعب والسلطات الناشئة عنها، والسلطة التشريعية، ومجالس الشورى،

والقائد أو مجلس القيادة، والسلطة التنفيذية، والسياسة الخارجية، والسلطة القضائية، ووسائل الإعلام العامة.

وأول ما يلفت النظر في تبويب هذا الدستور هو تفرُّده، بمعنى أنه يخالف الترتيب الدارج في الدساتير بشكل عام، والذي ينتقل في العادة من الديباجة إلى الأحكام العامة، إلى تحديد وضع السلطات الثلاث: التنفيذية أولًا، ثم التشريعية والقضائية على الترتيب، ثم المؤسسة العسكرية، فحقوق المواطنين وواجباتهم، وأخيرًا مبادئ السياسة الخارجية للدولة، كما أن تبويب دستور ١٩٧٩ (والذي تعدَّل بشكل طفيف في ١٩٨٩) يفتقد إلى التسلسل المنطقي، ومن ذلك الأحكام الخاصة بالسلطة القضائية، ووسائل الإعلام تأتي لاحقة على المواد الخاصة بالسياسة الخارجية، فيما يفترض التدرج من الخاص إلى العام ومن الداخل إلى الخارج، كما أن الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية يدخلون في الفصل المخصص للسلطة التنفيذية.

التعديلات الدستورية ١٩٨٩

أجريت التعديلات في حياة الخميني عام ١٩٨٩ نتيجة لأسباب مختلفة، منها تغير الظروف السابقة والتي تم وضع دستور ١٩٧٩ فيها، حيث كانت البلاد في وضع استثنائي بعد سقوط نظام الشاه ومحاولة تثبيت دعائم الجمهورية والثورة، ولكن بعد استقرار الأوضاع نسبيًّا جاءت تلك التعديلات بمثابة مراجعة لوضع رئيس الجمهورية وصلاحيات المرشد ومواصفاته، كما هدف الدستور المعدل إلى إيجاد آلية لتسوية الخلافات بين جناحي السلطة التشريعية (مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور) وتحديد دور مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي تأسس في ١٩٨٨.

وردًّا على الاعتراضات الحادة والملاحظات النقدية أجريت على الدستور تغييرات (شكلية) باتباع أساليب التضليل التالية:

١. تغيير أرقام المواد، وإعادة ترتيب الفصول حتى يلتبس الأمر على من يراجع المواد!

٢. تلطيف بعض العبارات باتباع (صياغة دبلوماسية).

٣. لا يوجد تغيير جوهري في الدستور.

ويقع الدستور المعدَّل في مائة وسبعين مادة تتوزع على أربعة عشر فصلًا، تمثل عناوين الفصول من الأول إلى الثاني عشر منها تكرارًا لنظريتها في دستور ١٩٧٩، أما الفصل الثالث عشر فيخصص للمجلس الأعلى للأمن القومي وهو مؤسسة جديدة استحدثت في عام ١٩٨٩، وأما الفصل الرابع عشر فيخصص لإعادة النظر في الدستور بواسطة مجلس إعادة النظر في الدستور.

خلاصة القول أن المتغير الأيديولوجي يلعب دورًا مهمًّا في التأثير على عملية صنع القرار في إيران، وهذا يبدو منطقيًّا بحكم الهوية المذهبية للثورة ونظامها، كما أن البعد الدستوري يعد مكونًا أساسيًّا من مكونات بيئة صنع القرار، سواء في إيران أو في غيرها من الدول، آخذًا في الاعتبار تعبير الدستور عن النسق الفكري لمنهج الخميني حتى بعد تعديله، حيث إنه هو الذي أعطى الأمر بتعديله.

رابعًا: موقع ولاية الفقيه في الدستور

بعد إقرار حكم ولاية الفقيه دستوريًّا في الأشهر الأولى للثورة في عام ١٩٧٩، بصلاحيات دستورية محدودة منعًا لتحجيم أي اعتراض عليه، فيما تزايدت تلك الصلاحيات بعد ذلك يومًا بعد يوم بأوامر من الخميني نفسه

وبتأييد من المجالس المتعددة التي تشكلت بما فيها مجلس الشورى، وكان الأمر في البداية هينًا إلى حد ما للتعامل مع سلطة ولي الفقيه، حيث إن الدستور كان يضمن وجود أحزاب وبرلمان ورئيس جمهورية ورئيس وزراء منتخبين، كما كان ينص على تشكيل مجالس محلية، ويتعهد بحق التنظيم السياسي والنقابي، ويشيد بدور المرأة في المجتمع، ويقر نسبيا بعض الحقوق الثقافية المحدودة للقوميات غير الفارسية، كل ذلك كان قبل أن يسيطر الحرس الثوري بكل أجنحته القمعية على الحياة اليومية للمواطنين، وبعد أن وضعت حرب الثمان سنوات أوزارها، أحكم الحرس قبضته على المجتمع، بفضل دعم ورعاية الولي الفقيه، أصبح قوة النظام المركزية، ففرض سلطته على شرائح المجتمع وطبقاته. وامتد تأثيره إلى مؤسسات الدولة كافة، وبهذا الدور الشمولي جرى تقليص هامش الحريات العامة وتعليق حقوق الشعب.

في جانب من التغييرات التي حصلت في الدستور الإيراني بعد إقراره الأولي لصالح ولي الفقيه وأجهزته العسكرية، كان ضحايا تلك التغييرات رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر، الذي اتخذ القرار لاعتقاله بسبب مخالفته لاستمرار الحرب مع قرارات دولية لوقفه، واضطر للفرار من مطار طهران الدولي، وبعده استمرت التغييرات الدراماتيكية تأخذ مجراها شيئًا فشيئًا خلال الحرب التي كانت قائمة على العراق على مدى ثمان سنوات.

بعد هروب بني صدر قُيدت صلاحيات رئيس الجمهورية دستوريًّا بعدة قوانين جديدة، حيث أصبح ترشحه منوطًا برضا ولي الفقيه عنه قبل الترشح، كما تم شطب منصب رئيس الوزراء دستوريًّا بعد ذلك حتى تبقى السلطة محصورة بين ولي الفقيه ورئيس جمهور مقيد برضاه، مع وجود مجالس يعينها

ولي الفقيه ويحاسبها الحرس الذي يقوده ولي الفقيه ووزارة الاستخبارات (إطلاعات) التي يقودها رئيس الجمهورية!

الدستور الإيراني في جوهره مبني على (نظرية ولاية الفقيه) التي تستند إلى تصور كلي شامل، أساسه الاعتقاد بأن الفقيه الذي اجتمعت له وفيه الكفاءة العلمية وصفة العدالة، والذي عرفته الأمة وشَخَّصَتْه يتمتع بولاية عامة وسلطة مطلقة على شؤون البلاد والعباد، باعتباره الوصي عليهم في غيبة (الإمام المنتظر)، حيث نصت المادة الخامسة على أن تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في غيبة المهدي في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع، القادر على الإدارة والتدبير.

إن هذا التصور الكلي لدور الفقيه وصلاحياته الطليقة ومنزلته الروحية؛ مما ابتدعه وأحدثه بعض فقهاء إيران المحْدَثين من أمثال الشيخ مرتضى الأنصاري، و محمد حسين النائيني، ومن سبقهم من العلماء القدماء أمثال: (الكليني، والشيخ الصدوق، والشيخ المفيد، والطبرسي) خصوا الفقيه العادل بـ(الولاية الخاصة)، وقد استدلوا جميعا بدليلين:

الأول: عدم وجود دليل قطعي مستفاد من آثار (الأئمة المعصومين) ومروياتهم يدل على وجوب طاعة الفقيه طاعة مطلقة في دائرتي الأحكام الخاصة والعامة سواء بسواء.

والثاني: أن إثبات الولاية العامة للفقيه ينتهي لا محالة إلى التسوية بينه وبين (الإمام المعصوم)، وهذا ما لا تؤيده حجة من عقل أو دليل من نقل، ذلك أن حكم الإمام المعصوم -بحسب آراء أئمة المذهب الإمامي- منزه عن الشك والشبه والظن؛ لأنه دليل في ذاته وليس مدلولًا، في حين تبقى اجتهادات

الفقهاء -مهما بلغت من الدقة والتدقيق- دون مستوى اليقين الذي لا يخالطه ريب أو شك.

ومن ثم، فإن منح الفقيه حق الولاية العامة يسوق منطقيًّا إلى رفع درجته إلى مقام (الأئمة المعصومين)، وهو ما ادعاه السيد الخميني لنفسه بدعوى (استمرارية الإمامة والقيادة) العامة في غيبة المهدي.

وعليه؛ فإن الدستور في فلسفته العامة يستمد شرعيته من (الآراء والمعتقدات الذاتية) للخميني نفسه بوصفه (حجة مطلقة) ونائبًا للإمام الغائب في الفصل بين الأمور والأشياء، مع ما يترتب على هذا على وجه الضرورة من (الاستبداد والأنانية واحتكار السلطة والعلم الديني، واعتبار الأمة حشدًا من القُصَّر) يتساوى في ذلك الراشد والقاصر، والعالم والجاهل، وما يسوق إليه من نقض لحقوق الأمة في أن تشرع لنفسها -خارج حدود النصوص القطعية الثابتة- من الأحكام والتقريرات وفقًا للمصالح العامة المرسلة، وتبعية التشريع لتلك المصالح وفق قاعدة: تغير الأحكام بتغير الأمكنة والأزمان.

وهكذا فنحن إزاء فهم للقانون يُقيم الحكومة على أساس ثيوقراطي مذهبي خالص، يستند إلى حق إلهي مفروض يسوي بين الدين والمذهب، حسب (المادة الثانية عشرة) من الدستور.

وحكم يستند في النهاية -مهما عبر عن نفسه في صيغ عصرية- إلى رأي (منفرد بذاته) وهو رأي (الحاكم المتأله) الذي يدعي لآرائه واجتهاداته العصمة واليقين، ولأحكامه وتقريراته الإطلاق والضرورة؛ فقد نص الدستور في المادة السابعة والخمسين على (أن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي عبارة عن السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية التي تُمارَس تحت إشراف ولاية الأمر وإمامة الأمة).

إن هذا التصور لـــ(لحاكم المتأله المعصوم) والذي يقع -بما له من سلطة روحية خارقة- خارج نطاق القدرة الإنسانية وما تخضع لها من سنن واعتبارات، إضافة إلى أنه يغلق منافذ الاجتهاد، ويلغي حرية الرأي والاستنباط أمام أهل العلم والمعرفة من مجتهدي الأمة، باعتبار أن هذا الحاكم هو وحده الوصي القائم على شؤون البشر القاصرين نيابة عن الإمام الغائب المعصوم، مما لا يصدر عن مبدأ إسلامي معترف به من قبل جمهور الفقهاء من أصحاب المذاهب الإسلامية، بل هو مما يرتد في أصوله وجذوره إلى المفاهيم التي عرفتها التقاليد السياسية في فارس القديمة؛ فالتوقير الوثني، والطاعة المطلقة، والانقياد التام للسلطة السياسية الدينية المتحكمة، كان على مر التاريخ من الخصائص الذاتية لتراث ملوك فارس الأقدمين.

ولأن هذا التصور لـ(الحاكم المتأله) يشكل قاعدة الارتكاز لفلسفة الدستور الإيراني، ولأنه مبدأ مفارق غيبي متعال على الواقع، فقد طغت عليه نزعة تفاؤلية في التاريخ البشري غاية في السذاجة والبدائية، تدعي لنفسها تغيير ما هو كائن فعلًا إلى ما ينبغي أن يكون بضربة سحرية، كذلك انتهت إلى صور من (التناقض والتدابر والاختلاف) وذلك بسبب الهوة اللامتعينة التي تفصل بين النظرة المثالية المجردة التي تحكمت في صياغة الدستور و(الصورة الواقعية التطبيقية له) في العالم الراهن القائم.

إن نظرية ولاية الفقيه وسلطته المطلقة ومشيئته الصارمة التي تنحسر إزاءها إرادة الإنسان الفرد وحريته في الاجتهاد والتفكير تقوم على فرضية ميتافيزيقية غيبية المضمون والمسار، مفادها أن العالم بكل ما فيه من شرور ومآس وآلام يمكن أن يُخلق من خلال صياغة فنية مجردة لمواد الدستور خلقًا جديدًا تزول فيه النقائص وتختفي منه الآثام والشرور، مما يشكل رد فعل

عاطفي ومبتسر للأوضاع السائدة في إيران، فما استطاع المشرع أن يرقى إلى مستوى (التقويم المنطقي) العملي لأحكام الشريعة في ضوء الواقع ومعطياته، فهو محاولة إسقاط سيكولوجية محضة، وهو في الوقت نفسه عملية تعويض تتوهم إمكان تجاوز وطأة الإحساس بمشكلات الواقع عن طريق التجريدات الفكرية.

وهكذا انتهى هذا التصور الذي تحكم في صياغة قسرية لمواد الدستور إلى فكر غيبي، وجمود عقائدي، ونزعة وثوقية صرفة، وحكم سلطوي، وديكتاتورية سياسية، ولاهوتية في الوقت نفسه، يقوم بحكم خصائصه وطبيعته على مصادرة حق الفرد في النقد والمراجعة، وإسقاط تدبيره لشئونه على هدى العقل، وفي ضوء الواقع، وإلى إلغاء وجوده الإنساني ومسخ آدميته رغم وجود مواد في هذا الدستور تدعي قدسية حقوق الإنسان ولزوم ضمانها، ومنع هتك حرماته ووجوب صيانتها، فذلك من قبيل التناقض الذي أشرنا إليه من قبل، والذي يشكل سمة عامة ومشتركة للأيديولوجيات الفردية.

خامسًا: تناقض النصوص

- يقوم الدستور الإيراني الحالي على مفاهيم متناقضة، فمن جهة يرتكز النظام على مفهوم «ولاية الفقيه» المطلقة، التي تفرض وصايتها الإلهية المتوهمة على الكائنات كافة باعتبارها أعلى سلطة دينية في هرم الوجود، ويفترض أنها تحكم باسم الإمام الغائب، فيما يمنح الدستور المرشد الأعلى صلاحيات مفتوحة بلا قيود ولا تنتهي عند حد من الحدود، كزعيم ديني أوحد يُعتبر كلامه ذا جوهرٍ إلهي، وكلُّ اعتراض عليه هو بمثابة تمرد على الله نفسه، ويعرِّض صاحبه بالتالي لأقصى العقوبات.

● من جهة ثانية، إن إيران جمهورية تقوم على مبدأ الاقتراع الشعبي، وينصُّ الدستور على انتخابات رئاسية وتشريعية، لكن على مجلس حفظ مصلحة النظام أن يوافق على أسماء المرشحين جميعهم، ولا يمكن للبرلمان أن يشرِّع أو يتخذ أي قرار إلا انطلاقًا من الشريعة، ويفترض بمجلس مصلحة النظام أن يوافق على كافَّة قوانين البرلمان.

● كان محمد خاتمي، الذي انتُخب عام ١٩٩٧، قد حاول إصلاح النظام من الداخل وتهذيب بعض مظاهره الغليظة بلمسة (ديمقراطية)، ودعا إلى إقامة (مجتمع مدني) مقابل (المجتمع الديني) ودافع عن دولة القانون مقابل دولة الشريعة، كما اعتمد سياسة خارجية منفتحة، ودعا إلى «حوار الحضارات»، فيما تقدم خطوات خجولة باتجاه الغرب.

● مع نهاية ولايتيْ السيد خاتمي الرئاسيتّين صمَّم آية الله خامنئي على عدم تكرار خطئه بالسماح بتأليف حكومة إصلاحية جديدة، وفي حزيران - يونيو ٢٠٠٥، وبمساندة الغلاة و"المتشددين" في النظام، والحرس الثوري و"الباسيج" ومليشيات حزب الله، قدَّم الدعم لمرشَّحٍ لم يكن معروفًا، خصوصًا في الخارج، وهو الدكتور محمود احمدي نجاد، رئيس بلدية طهران وعضو الحرس الثوري؛ ليتم انتخابه رئيسًا.

سادسًا: إشكالية الصلاحيات الدستورية بين الفقيه والرئيس

● تعود اللعبة الدستورية بين الفقيه والرئيس إلى العام الأول من الثورة، عندما اشتد الخلاف بين السيد الخميني والدكتور الحسن بني صدر، وانتهى الأمر إلى الخاتمة المأساوية المعروفة بتجريد بني صدر من صلاحياته الرئاسية، وتطويق حركته، وفرض الحصار عليه، ثم إعفائه وملاحقته

كمذنب، وأصبح طريدًا إلى أن تمكن من الفرار من الموت. وتكررت الحكاية الدستورية بين السيد خامنئي عندما كان رئيسًا للجمهورية، وبين رئيس وزرائه مير حسين موسوي، واضطر الأخير إلى تقديم استقالته ثلاث مرات تحت ضغط خامنئي عليه ومحاولته الاستحواذ على صلاحيات موسوي وانفراده بالقرار السياسي، وهو ما جعل الخميني يتدخل شخصيًّا لترميم العلاقة المتداعية بين الرجلين.

● كشف موقع "النداء الأخضر للحرية" الإيراني السبت ٣١ تموز (يوليو) ٢٠١٠ بعض أسباب استقالة رئيس وزراء الخميني، مير حسين موسوي، في العام ١٩٨٧، وكان موسوي قد هدَّد بكشف أسباب استقالته أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، وخصوصًا ما يتعلق منها بخلافاته مع علي خامنئي حول تغييب صلاحياته الدستورية. ومع أن الموقع لم يعرض نص الاستقالة كاملًا، لكن المقتطفات تشير بوضوح إلى احتجاجات موسوي على العمليات التخريبية والإرهابية التي كان خامنئي يرعاها في لبنان والسعودية وأفغانستان، وعمليات خطف الطائرات بدون علم حكومته!

كان مير حسين موسوي في ذلك الوقت رئيس الوزراء، وهذا المنصب ألغاه خامنئي من الدستور بعد رحيل الإمام الخميني.

في الأيام التي كان فيها موسوي رئيسًا للوزراء كان علي خامنئي رئيسًا للجمهورية، ويعلم الجميع بوجود خلاف واسع النطاق بين موسوي وخامنئي، مما تسبب في استقالة موسوي ثلاث مرات بسبب تجميد خامنئي لصلاحيات رئيس الوزراء موسوي، لكن بسبب شعبية مير حسين موسوي بين الشعب ودعم آية الله الخميني؛ اضطر علي خامنئي إلى قبوله رئيسًا للوزراء.

من النقاط المهمة في نص رسالة استقالة موسوي في عام ١٩٨٩ هذه النقطة التي تبين من هم المسؤولون عن حوادث تلك الأيام، خاصة أن جزءًا من هذه الرسالة أشار إلى العمليات التي كانت تقام خارج الحدود من قبل بعض الجهات الإيرانية ومنها السعودية ولبنان.

وقد كتب موسوي في هذه الرسالة إلى خامنئي مع إشارة إلى سلب صلاحيات حكومته في السياسية الخارجية: "اليوم السياسة الخارجية لإيران في أفغانستان والعراق ولبنان في أيدي حضرتكم، تكتب رسائل إلى بلدان مختلفة من دون علم الحكومة"!

وجاء في هذه الرسالة: "يقول السيد لاريجاني في مكان ما: إن الاتصالات بأمريكا تجري عبر خمس قنوات، ولكن أنا لكوني رئيسًا للوزراء، ليس لدي اطلاع على أي من هذه القنوات".

وكتب موسوي في هذه الرسالة التاريخية في إشارة إلى العمليات التي تجري خارج الحدود دون علم حكومته: "أنت تعلم مدى المصائب الفاجعة والتأثيرات السلبية لهذه العمليات على البلد أكثر من أي شخص آخر، نحن نعلم بعمليات اختطاف الطائرات بعد القيام بها، نحن نسمع خبر إطلاق النار من قناص في أحد شوارع لبنان بعد أن يسمع كل العالم دَوِيَّه، نحن نعلم بوجود متفجرات بيد الحجاج في مكة بعد أن تكتشفها السلطات السعودية مع الأسف، وعلى رغم الضرر الذي يواجهه البلد بسبب هذه العمليات ولكن يمكن وقوعها في أية لحظة وأية ساعة باسم الحكومة".

- واجه خامنئي صعوبات جمة في تعاطيه مع أول رئيسين خلال عهده؛ فقد سعى إلى تحجيم كلٍّ منهما، فيما خاض علي أكبر هاشمي رفسنجاني وسيد محمد خاتمي، لذلك بدا محمود احمدي نجاد، الذي تولى الرئاسة في إيران عام

٢٠٠٥، البديل الأمثل، لكن المَوَدَّة التي وجدت بينهما سرعان ما اختفت خلال ولاية نجاد الثانية، حين بدا الرئيس كما لو أنه يتحدى خامنئي. وبما أنه من غير المعلوم كم سيطول عهد خامنئي كمرشد للثورة، لكنه قرر، على ما يبدو، أنه لا يريد خلال ما تبقى من عهده هذا التعامل مع رئيس، وأنه ضاق ذرعًا بتصرفات الرؤساء، ولن تكون هذه المرة الأولى، فخلال عهده كرئيس بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٩ واجه خامنئي مشاكل جمة في تعامله مع رئيس الوزراء آنذاك مير حسين موسوي، وقد ساءت علاقتهما إلى درجة أن موسوي حاول تقديم استقالته، حسبما أشار بعض التقارير، إلا أنه تراجع عنها بسبب إصرار الخميني.

وعندما كان خامنئي رئيسًا بدت سلطته محدودة، ولكن حين أصبح مرشدًا للثورة لم يعترض على تعديل الدستور وإلغاء منصب رئيس الوزراء، ويستطيع اليوم تكرار الأمر عينه مع منصب الرئيس، فبما أن الاستقرار بات مهددًا فلم لا يلغي منصب مساعد الطيار ويقود طائرة الجمهورية الإسلامية منفردًا؟ ففي النهاية يشكل الصراع مع مساعد الطيار مصدر إلهاء، وقد يؤدي إلى تحطم الطائرة.

ومع تركيبة الحكم الجديدة سيغدو البرلمان أضعف من أن يشكل خطرًا على استقرار النظام، وربما يخطط خامنئي أيضًا لخلافته، بما أن التخلص من منصب الرئيس قد يؤثر على اختيار مرشد الثورة التالي في إيران.

من المحتمل أن يكون خامنئي قد قرر أن يسلم هذا المنصب إلى ابنه مجتبى، أو أن يستبدل به شخصية أخرى أكثر ضعفًا في حرس الثورة الإسلامية الذي يتحكم بمفاتيح السلطة السياسية في البلد.

ومع انشغال خامنئي بكل هذه السيناريوهات قرر على الأرجح أن وجود رئيس قد يؤدي إلى انقسام يمكن أن يستغله أعداء النظام، نتيجة لذلك رأى أنه من الأفضل إلغاء منصب الرئيس كي يضمن سهولة انتقال الحكم إلى مرشد الثورة التالي ووضوح معالم السلطة بعد توليه هذا المنصب.

لا يتمتع علي خامنئي بالشرعية التي امتلكها الخميني، مما يبرر خوفه من الرؤساء خلال عهده، ولا شك أن مجتبى خامنئي سيتمتع بمقدار أقل من الشرعية مقارنة بوالده علي خامنئي؛ لذلك يشكك هذا الأخير في جدوى منصب الرئاسة.

سابعًا: النصوص النظرية والتطبيقات العملية

١ - الديكتاتورية:

أقيم النظام الجمهوري الإسلامي في إيران منذ البداية على أساس حكم الزعيم الأوحد طبقًا لنظرية البطل المنقذ، وتبلورت هيكلية القوى في هذا النظام طبقًا لما جاء في كتب علم الاجتماع حول أنظمة الحكم المرتكزة على الزعامة العظمى الواحدة.

كان آية الله الخميني، منذ قيام الثورة ١٩٧٩ حتى رحيله ١٩٨٩ يعتبر نفسه الزعيم الأوحد الذي كانت الأجهزة والمنظمات والشخصيات تستمد قدرتها منه فقط؛ ففي الأنظمة التي تدار من قبل الزعيم الأوحد تنحصر جميع السلطات والقدرات في شخص ذلك الزعيم، حيث تتمحور في يده القدرة المطلقة، ويُصوَّر في المجتمع كأنه قِدِّيس له صفة ما تشبه الألوهية، في حين لا يحظى الأفراد في التنظيم الهيكلي لهذا النظام بأية قوَّة أو نفوذ إلا إذا رغب الزعيم الأوحد في تفويضهم ببعض السلطات، وهو أمر لم يحدث حتى الآن.

٢- الأحادية المذهبية:

إن الاحتماء تحت مظلة التأويلات الذاتية والقول (لا تبتنى الحكومة -من وجهة نظر الإسلام- على الطبقية، أو على السلطة الفردية، أو الجماعية، بل إنها تجسد التطلعات السياسية لشعب متحد في دينه وتفكيره، حيث يقوم بتنظيم نفسه حتى يستطيع من خلال التغيير الفكري والعقائدي أن يسلك طريقه نحو هدفه النهائي، وهو الحركة إلى الله).

إن هذه العبارات التي وضعها المشرع في صدر دستور جمهورية إيران الإسلامية لم تخف حقيقة نزعة الغلو العقائدي التي غمرت ألوانها الطائفية لغة الدستور، فجاءت تكريسًا للمذهبية الضيقة والنظرة الأحادية في أكثر من مادة من مواده.

هل من مسوغات الوحدة الإسلامية التي ترفع شعارها ولاية الفقيه النص على مذهبية الدولة؟ كما ورد في المادة الثانية عشرة: (الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الاثنا عشري، وهذه المادة تبقى للأبد غير قابلة للتغيير)!

والمشرع الإيراني يعلم علم اليقين أن الشعب الإيراني بحكم تنوع قومياته ومذاهبه الدينية لا يتبع مذهبًا واحدًا بعينه، فإلزام جميع مواطني البلاد بمذهب رسمي للدولة لا يعني إلا الإكراه الذي لا يجيزه الإسلام في دائرة الاعتقاد مع أصحاب الأديان الأخرى، فكيف يفرض جبرًا وقسرًا باسم المذهبية على الشعب الإيراني؟

إن الإقرار الدستوري بأن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام هو النص المعمول به في دساتير أغلب الدول الإسلامية، ومنها أقطار الوطن العربي، ومع ذلك لم تدع دولة لنفسها تطبيق نصوص الشريعة جملة وتفصيلًا، نصًّا وروحًا،

أو تحكيمها في أمورها العامة ونشاطاتها المختلفة، ولا هذه الدول زعمت أن (الدستور إسلامي) بقدر ما اتخذت من تعاليم الإسلام وتشريعاته وأحكامه مثالًا مطلقًا تحاول الاهتداء به والسير على نهجه والاقتداء به قدر الممكن والمستطاع، فأية فضيلة تبقى للدستور الإيراني ومشرعيه قياسًا بغيره حتى يدعي لنفسه ما لا يدعيه الآخرون؟!

فالنص على أن مذهبًا بعينه هو المذهب الرسمي في إيران يوحي بأن الدولة تنتهج نهجًا طائفيًّا، وأنها قامت على أساس (الخاص) وليس (العام)، بمعنى أنها خالصة لفئة قائمة بنفسها، وليست دولة لجميع المسلمين.

أما النص في المادة نفسها على أن (المذاهب الأخرى تتمتع برسمية في التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية والدعاوى المرتبطة بالمحاكم) فإنه من المفارقات التي لا تخطر على بال مسلم مؤمن حريص على وحدة الأمة، ذلك أن من شأن هذا التمييز الطائفي أن يكون مدعاة لأن يفرق المسلمين ويباعد بينهم، فالمسلمون أمة واحدة من دون الناس، وما يتبناه رئيس الدولة، خليفةً كان أم إمامًا، يجب على جميع المسلمين الأخذ به والعمل بمقتضاه؛ لذلك يجب أن يكون التشريع والتعليم والتربية واحدًا حتى ينصهر الجميع في بوتقة واحدة تجعل منهم وحدة متماسكة غير متنافرة.

وإذا علمنا أن في إيران حوالي (٢٠٪) من الشعب يتبعون مدرسة فقهية أخرى، فهل هذه المادة تعمل على الوحدة الإسلامية؟!

أليس هذا مخالفًا لروح الدستور الذي قرر في مقدمته: (الدستور يضمن زوال كل نوع من أنواع الديكتاتورية الفكرية)؟ كيف نفسر إذن فرض مذهب بعينه على بلد متعدد المذاهب؟ أليست هذه ديكتاتورية؟!

٣- الوقائع التطبيقية:

الوقائع من داخل تجربة ولاية الفقيه وتطبيقاتها الميدانية، وبعد مرور أكثر من (٣٢) عامًا على إقرار الدستور، تؤكد حقيقة الصدام الطائفي مع قسم كبير من الشعب (٢٠٪) لا زال قائمًا حتى اليوم، وأن الأحادية المذهبية فرضت قيودًا غليظة على أصحاب الفقه الآخر، ومنعت الدولة بقوة الدستور حرية التعبد بغير مذهبها الرسمي في العاصمة طهران ومراكز المدن الأخرى، وما كان من الحظر قائمًا في عهد السيد الخميني تم تعميقه وتوسيع هوته في ظل ولاية السيد علي خامنئي، بعد أن انصرف التمييز المذهبي من الدين إلى السياسة، ومنها إلى الإعلام الذي لا يكف عن ترويج الوعي الزائف، عبر التشويه المتعمد للتاريخ العربي الإسلامي، وعن تجريح الشيخين والرموز الإسلامية الأخرى.

فالأحادية المذهبية الحكومية (الدستورية) طوال العقود الثلاثة الماضية تنشغل بإسقاط كل ما عداها من الفرق والمذاهب الإسلامية ولا تقيم لها وزنًا، كما يعتقد المنظرون الإيرانيون والموالون لنظرية الفقيه (بأن كل من لا يؤمن بالإمامة على طريقة السيد الخميني يكون كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم).

وهذه الأحكام القاطعة التي أطلقها الخميني في جحود وتكفير مسلمين من أهل القبلة لم تتخل عنها الثورة الإيرانية، فالخميني أفاض في شرح الحديث الثالث والثلاثين الخاص بالولاية من كتابه الموسوم (الأربعون حديثًا)؛ فقد كرر الحكم بتكفير المذاهب الإسلامية الأربعة حين يقول: (ومن المعلوم أن هذا الأمر يختص بشيعة أهل البيت، ويُحرم منه الناس الآخرون؛ لأن الإيمان لا يحصل إلا بواسطة ولاية علي وأوصيائه من المعصومين الطاهرين عليهم

السلام، بل لا يقبل الإيمان بالله ورسوله من دون الولاية). وعزز الخميني منقولاته بالاستناد إلى كتاب (الكافي م٢ ج٥ ص٥١٣) في تأكيد قوله: (ذِروة الأمر وسَنامه ومفتاحه وباب الأشياء ورِضا الرحمن الطاعة للإمام بَعد معرفته، أما لو أن رجلًا قام ليله وصام نهاره وتصدَّق بجميع ماله وحج جميع دهره ولم يعرف ولاية ولي الله فيُواليه وتكون جميع أعماله بدلالته إليه، ما كان له على الله حق في ثوابه ولا كان من أهل الإيمان).

والأخبار في هذا الموضوع وبهذا المضمون كثيرة، ويستفاد من مجموعها أن ولاية أهل البيت عليهم السلام شرط في قبول الأعمال عند الله سبحانه، بل هي شرط في قبول الإيمان بالله والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم.

٤- فكرة التقريب بين المدارس الفقهية:

وفي ظل الأحادية المذهبية القاطعة وما يقترن بها ويترتب عليها من إقصاء وتمييز للمدارس الفقهية الأخرى، والتضييق على أصحابها، في ظل ذلك كله أنشأت إيران واحدة من أكبر مؤسساتها تحت عنوان (مؤسسة التقريب بين المذاهب)، ولا ندري حتى الآن حجم إنجازات المؤسسة بقيادة الشيخ التسخيري، وهل بوسع الرجل الفقيه وهو من كبار علماء إيران أن يفسر لنا المفارقة بين الخاص المذهبي والعام الإسلامي؟ وهل يتفضل الشيخ الجليل بإفادتنا عن تطبيقات فلسفة التقريب في الواقع الإيراني؟ ونعلم أن الرجل أجهد نفسه في حمل شعار الوحدة الإسلامية منذ ثلاثة عقود.

٥- المنهج الأبدي:

يأتي اللون الطائفي السياسي في الدستور الإيراني بوصفه منهجًا أبديًّا؛ ففي المادة الثالثة والسبعين مثلًا المتعلقة بمجلس الشورى: (لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي

للدولة)، ويضفي الدستور في مادته الـ(١٢١) اللون ذاته على منطوق القَسَم الذي يؤديه رئيس الجمهورية: (إنني باعتباري رئيسًا للجمهورية أقسم بالله القادر المتعال في حضرة القرآن الكريم أمام الشعب الإيراني أن أكون حاميًا للمذهب الرسمي).

ويبرز البعد الفقهي الواحد في الشأن العسكري المادة (١٤٤): (يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشًا إسلاميًّا، وذلك بأن يكون جيشًا عقائديًّا، وأن يضم أفرادًا لائقين مؤمنين بأهداف الثورة الإسلامية).

٦- الوحدة الإسلامية والنزعة التجزيئية:

حسب المادة (١١٥) لا بد لرئيس الجمهورية (الإسلامية) (أن يكون إيرانيًّا ويحمل الجنسية الإيرانية). فهل في الوحدة الإسلامية هناك مكان للإقليمية والقطرية؟ ثم أليس في الشيعة من هم من غير الإيرانيين؟ فما الذي يمنع أن يكون رئيس جمهورية إيران الإسلامية شيعيًّا عربيًّا؟ أم أن القضية لها بعد قومي؟

والذي يرجح هذا احتمال أن يكون الدستور وضع لدولة قومية وليس لدولة إسلامية، طبقًا لقضيتي اللغة والتاريخ، فما ورد في منطوق المادة الخامسة عشرة يؤكد على أن (اللغة والكتابة الرسمية والمشتركة هي الفارسية)! وما جاء في المادة السابعة عشرة: (بداية التاريخ الرسمي للبلاد هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويعتبر التاريخان الهجري الشمسي والهجري القمري رسميين).

ولعل فقهاء الدستور كانوا على علم بأن للإسلام لغة واحدة، هي اللغة العربية، لا باعتبارها لغة للأمة العربية، بل لأنها لغة القرآن الذي أنزله الله بها، ولغة السنة النبوية المطهرة التي هي بيان للقرآن، ولغة التراث الفقهي الإسلامي على مدى العصور، ولأن دين الله لا يمكن أن يفهم بغير لغته، ولا

يمكن الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية للحوادث الجديدة إلا باللغة العربية، والدولة الإسلامية في عهد النبي والخلفاء والأئمة لم تستعمل لغة أخرى غير العربية، حتى إن جميع من أسلم من الأقوام العربية كانوا يتعلمون العربية، وكانت جميع مؤلفاتهم ومتونهم بلغة القرآن، ولم يتقن هؤلاء العربية ويؤلفوا بها لأنها لغة العرب، بل على أساس أنها لغة التوحيد، فالإسلام واللغة العربية متلازمان، ولا يجوز الفصل بينهما، ولذلك كان على واضعي الدستور الذي يحمل (الصفة الإسلامية) أن ينصوا على أن لغة الدولة هي اللغة العربية، وأن يكون التاريخ الهجري هو التاريخ الإسلامي وليس التاريخ القومي.

مراجع

- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، النسخة الأولى ١٩٧٩ النسخة المعدلة ١٩٨٩ طبعة معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي عام (١٩٩٢م).
- الكليني: أصول الكافي، طبعة قم ١٩٨٢.
- محمد حسين بن عبد الرحيم النائيني: رسالة (تنبيه الأمة). طهران ١٩٠٩
- يوسف عزيزي: خاتمي والحقوق الدستورية للقوميات الإيرانية، مركز دراسات الأحواز.
- عبد الستار الراوي: الدستور الإيراني.. النصوص النظرية والتطبيقات العملية: مجلة دراسات عربية وإسلامية، بغداد ١٩٨٤.
- محمود أحمد الأحوازي: إيران نحو حكم فردي لا انتخابي دستوريًّا!
- عادل نبهان النجار: أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (١٩٩٧-٢٠٠٥).
- الإمام الخميني: الحكومة الإسلامية، طبعة القاهرة - تقديم الدكتور حسن حنفي.
- الإمام الخميني: الأربعون حديثًا، لجنة إحياء تراث الإمام الخميني. قم ١٩٩٤.
- الدكتور عرفان عبد الحميد وآخرون: نهج الخميني في ميزان الفكر الإسلامي، دار عمار، عمان ١٩٨٥
- الموقع الإعلامي لضحايا الإرهاب: لماذا وكيف اغتيل الدكتور حسن آيت؟ التاريخ ٧/ ٨/ ٢٠١٠.

- الدكتور علي نوري زاده: النظام الإيراني.. جمهورية إسلامية أم خلافة سلطانية؟ جريدة الجريدة الكويتية، العدد ٧١٩ - ١/ ٩/ ٢٠٠٩.
- فرحان جاهنبور الرئيس الإيراني ضد الملالي: مواجهة في رأس السلطة - تموز - يوليو ٢٠١١.

الحلقة الثانية

خيانة الأمل
جمهورية بني صدر الأولى

الأحلام الكبرى للشعب بالحرية وبالغد الواعد وبالحياة العادلة، لإقامة المجتمع السعيد، التقى الجميع حول مقولات الثورة، وهتفت لها وأيدتها القوى الوطنية الإيرانية من اليمين إلى اليسار، وباركها الإسلامي والماركسي والليبرالي والقومي تعبيرًا واقعيًّا عن معاناة الجماهير الإيرانية وأمانيها، تلك الجماهير التي شقت الطريق بنفسها، وقادت عملية التغيير في الحادي عشر من فبراير ١٩٧٩ وتصدر المشهد آية الله العظمى السيد الخميني، وإلى جواره الدكتور الحسن بني صدر، الذي اتخذه ولدًا، عادا معًا من باريس إلى أرض الوطن، فأصبح الخميني قائدًا للثورة ومرشدًا للجمهورية الجديدة، فيما انتخب بني صدر بإجماع الشعب رئيسًا للبلاد، وعندما شرعا السير على خط المستقبل اتفقا على الحرية والحاكمية الشعبية، ولكن بعد حين اختلفا: الخميني يبحث عن مملكة الله بقيادة رجل الدين، وبني صدر يسعى لإقامة مدينة الإنسان في ظل قوانين العقل والحرية، فافترقا بعد أن انقلب الأب الروحي على ولده، ولم يكن بوسع بني صدر الذي هدر دمه اللاهوت إلا الفرار بجلده خوفًا من بطش النظام، وأعلن أسفه على الثورة وعلى أيامها، وعلى صفحات كتابه (خيانة الأمل) افتض بني صدر أسرار الخميني التي كانت غائبة عن الإعلام الدولي كليًّا، وأكد ذلك في لقائه المباشر مع قناة الجزيرة.

يقول الرئيس الإيراني الأسبق: يمكن إيجاز خيانة الأمل بالوقائع الخمس الآتية:

أولًا: الخديعة الكبرى

المتمثلة في انقلاب الخميني على الوعد الذي قطعه وهو يعلن أمام العالم أثناء وجوده في باريس أن الولاية لجمهور الشعب، وليس لرجال الدين. ومسودة الدستور الإيراني الأولى بقلم حبيبي كتبت على أساس أن الولاية لجمهور الشعب وليس لحساب الفقيه. نقض الخميني العهد وتجاهل الوعد، فأقام مملكته حسب هواه وعززها بدستور لاهوتي جعل من الفقيه إلهًا آخر.

ثانيًا: مسرحية الرهائن

يقول الرئيس الأسبق بني صدر: بعد خطف الرهائن مباشرة ذهبت إلى لقاء الخميني وانتقدته على هذا التصرف السيئ، وقلت له: كيف باستطاعتكم القول: إن خطف بعض الأمريكيين كرهائن هو عمل أكبر من ثورة الشعب؟ وقلت له أيضًا: ليس من الشجاعة أخذ سفارة في بلدكم وأخذ الأمريكيين كرهائن، الحجة كانت يومها احتجازهم بضعة أيام وعندما تسلمون شاه إيران نسلمكم الرهائن، كان هذا الاتفاق مع الأمريكيين، وقبلت ذلك يومها والتقيت يومها بوزير الخارجية لذلك السبب، وبعدما أصبحت رئيسًا جاءني أحدهم لزيارتي وأعطاني شريطًا مسجلًّا كان السيد بهشتي يتكلم مع المقربين له في الفيلم، والقصة أن عملية الرهائن كانت موجهة ضد الرئيس بني صدر وضد الرئيس كارتر، وذهبت لإطلاع الخميني على ذلك وأخبرته بقصة رئيس مجلس القضاء الأعلى الذي عينه، وقد كان على حق في أن قضية الرهائن كانت لتقوية سلطة رجال الدين أكثر فأكثر، ولهذا السبب استخدموا الرهائن.

إن دراسات أمريكية حديثة تؤكد أن موضوع خطف الرهائن مسرحية أمريكية نفذت في إيران، حصل ذلك لخدمة مصالح الفريقين، الملالي في إيران، والحزب الجمهوري الأمريكي، والنتيجة كانت وصول الجمهوريين إلى

السلطة، وقيل: إن الخطة كانت من إعداد هنري كيسنجر، ولم تكن بالتأكيد من إعداد الطلبة الثوار، فلم نجد طالبًا واحدًا يحدثنا عن مخطط العملية حتى الآن!

ثالثًا: الشيطان الأكبر

تم عقد العديد من اللقاءات السرية مع ممثلي الولايات المتحدة، وعهد إلى (رضا بسنديدة) وهو ابن شقيق الخميني بإجراء واحد من هذه اللقاءات في مدريد مع مسؤولين أمريكيين، ثم عاد إلى إيران وطلب مقابلة بني صدر، وقال له: إنه كان في مدريد وطلب الأمريكيون لقاءه، وأعطوه اقتراحات، وقال لبني صدر: إذا قبلتها فسوف يلبي ريجان جميع طلبات إيران بمجرد وصولهم إلى البيت الأبيض!

رابعًا: فضيحة إيران غيت

يقول بني صدر: في اجتماع المجلس العسكري أعلمنا وزير الدفاع أننا بصدد شراء أسلحة من إسرائيل، عجبًا كيف يعقل ذلك؟! سألته: من سمح لك بذلك؟ أجابني: الإمام الخميني: قلت: هذا مستحيل! قال: إنني لا أجرؤ على عمل ذلك وحدي، سارعت للقاء الخميني، وسألته: هل سمحت بذلك؟ أجابني: نعم، إن الإسلام يسمح بذلك، وأضاف قائلًا: إن الحرب هي الحرب، صعقت لذلك، صحيح إن الحرب هي الحرب، ولكن أعتقد أن حربنا نظيفة، الجهاد هو أن تقنع الآخرين بوقف الحرب، والتوق إلى السلام، نعم، هذا الذي يجب عمله وليس الذهاب إلى إسرائيل وشراء أسلحة منها لمحاربة العرب، لا، لن أرضى بذلك أبدًا. حينها قال لي: إنك ضد الحرب، وكان عليك أن تقودها؛ لأنك في موقع الرئاسة.

خامسًا: الحرب مع العراق

يقول بني صدر:

١- لقد أصبت بمرض على جبهة القتال؛ لأنني لم أتحمل هذه الحرب الغبية، حاولت كثيرًا إيقافها، والشاهد على ذلك أنه بعد مؤتمر عدم الانحياز كانت الحرب ستتوقف؛ لأنني وافقت على مشروع لأربعة وزراء خارجية جاءوا إلى إيران بعد موافقة صدام حسين على ذلك، ولكن رجال الدين في إيران كانوا يريدون استمرار الحرب.

٢- بعد فشل مفاوضات ياسر عرفات مع صدام حسين، كانت هناك محاولات أخرى لوقف الحرب، منها ما قام به الدكتور موسى الموسوي الذي أرسله صدام حسين، قال لنا يومها مبعوث صدام: ها قد انتصرت الثورة الإسلامية وتخلصتم من الشاه، دعونا نشيد السلام بين "العراق وإيران" قلت للخميني: لنقبل اقتراحاته. لكنه رفض المفاوضات من أجل السلام، قائلًا: لا، إن نظام صدام حسين محكوم عليه بالسقوط، وسيسقط خلال ستة أشهر على الأكثر، ولكي نعفو عنه أرسل مبعوثه هذا!

كان الحسن بني صدر الذي اختير أول رئيس للجمهورية، حسب قول السيد الخميني، مفكر الثورة وابنه الروحي المقرب، وحينما حاول الخروج من تحت عباءة الإمام المرشد تم إسقاطه وهرب إلى باريس؛ إذ ما زال يعيش في منفاه حتى الآن؛ ففي الثاني والعشرين من يونيو (١٩٨١) صدق الخميني على قرار البرلمان الإيراني بعزل أبو الحسن بنى صدر من منصبه كرئيس للجمهورية، وقد بدأت الحكاية في مظاهر التنافس الذي احتدم بين طرفين غير متكافئين:

الأول: يمثل حزب الجمهورية الإسلامية القوي، الذي أحكم هيمنته بالكامل على المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى أجهزة الإعلام، مستندًا إلى قوة رجال الدين والمساجد والتنظيمات الدينية المسلحة، مثل الحرس الثوري وحزب الله.

الثاني: رئيس الجمهورية أبو الحسن بني صدر،، الذي عول بصفة أساسية على دعم عدد من القوى والتيارات السياسية المعارضة لحزب الجمهورية، وخاصة منظمة مجاهدي خلق وبعض قطاعات من الجيش والجماهير الشعبية التي أيدته ومنحته صوتها في انتخابات الرئاسة، معتمدًا على جريدته الثورة الإسلامية للترويج لأفكاره.

ولقد ظل هذا التنافس يحتدم حينًا ويخبو حينًا آخر، إلى أن شهدت العشرون يومًا الأولى من يونيو عام ١٩٨١ آخر موجاته وأكثرها ضراوة، وهي التي انتهت بعزل بني صدر من رئاسة الجمهورية، فبعد هدنة قصيرة عاد الصراع على السلطة في إيران إلى احتدام السجالات بين الطرفين الديني والمدني، ومما عمق أسباب الخلاف وعمل على تصعيده رئيس مجلس القضاء الأعلى، آية الله الدكتور بهشتي، الطامح إلى الرئاسة، ورفيقاه هاشمي رفسنجاني وعلي خامنئي الذين كانوا يعارضون بني صدر بشدة.

وواجه بني صدر منذ البداية جوًّا مناهضًا له في البرلمان وفي الصحافة والوسط الديني، حيث رفض البرلمان مرشحيه لمنصب رئيس الوزراء، وفرض عليه محمد علي رجائي، المحسوب على التيار الديني، كما أن بني صدر كان يواجه أزمة بعد أزمة يوميًّا، ولكنه لمدة طويلة وخلال الـ١٥ شهرًا التي حكم فيها كان يحظى بثقة الخميني ودعمه، لكنه ضاق بمنهجه الليبرالي المستقل، وبملاحظاته النقدية على رجال الدين، وتذمره الدائم من تدخلهم في سياسة الدولة. لهذه الأسباب وما قبلها قرر الخميني (الاستغناء عن بني صدر) بعد أن كان بمثابة ابنه الروحي، وكثيرًا ما أشاد بموهبته في إدارة عجلة الحرب، لكنه تناسى ذلك كله، بعد أن بات يشكل خطرًا على مستقبل ولاية الفقيه، وقد آزره على قراره

رغبة رجال الدين أنفسهم، فوجه مساعديه وأنصاره على طرح مشروع عدم كفاءة وأهلية بني صدر في البرلمان.

هكذا تم عزل أول رئيس جمهورية لإيران الذي يعيش اليوم لاجئًا سياسيًّا في باريس.

وكان الخميني قد مهد لقراره عبر تصريحه الغاضب الذي أدلى به في ٢٧ مايو ١٩٨١ وهو يلقي باللائمة على بني صدر، الذي كان يشكو من حكومة رجائي التي سلبته سلطاته، فقد حذر الخميني من (أن كل من يحاول اكتساب سلطات أكثر مما يخولها له الدستور، سوف يفقد تأييده وأن الذين يوجهون الانتقادات إلى الحكومة يجب أن يعودوا إلى أوروبا أو الولايات المتحدة، أو أي مكان آخر يريدون التوجه إليه).

فيما جاء رد فعل بني صدر على كلمة الخميني عكسيًّا؛ إذ ألقى خطابًا في القاعدة الجوية بشيراز قال فيه: (سوف أواصل الدفاع عن حرية البلاد واستقلالها، على الرغم من تصاعد الهجوم عليَّ من رجال الدين والتهديدات المستمرة بمحاكمتي). ولم ينشر هذا الخطاب سوى صحيفة ميزان الليبرالية، في حين امتنعت وسائل الإعلام الأخرى عن الإشارة إليه، ومنذ ذلك الحين بدأت عملية حصار بني صدر وتضييق الخناق عليه؛ إذ انتهت المرحلة الأولى من هذا الحصار بإقصائه عن منصب القائد العام للقوات المسلحة، لتبدأ مرحلة ثانية وأخيرة انتهت بإقصائه عن رئاسة الجمهورية.

في المرحلة الأولى: توالت خطوات عدة متتابعة:

ففي الأول من يونيو وجهت لجنة التحكيم الثلاثية (التي كان منوطًا بها بحث الخلاف بين بني صدر وخصومه) الاتهام الرسمي للرئيس بالعمل على نشر الانقسام السياسي داخل البلاد وسجلت اللجنة على بني صدر مخالفات

دستورية صريحة عدة تتعارض مع توجيهات الإمام الخميني، في حين ذكرت اللجنة أن صحيفة الثورة الإسلامية الناطقة باسم بني صدر تضم مقالات وتصريحات لا تنسجم مع النظام القائم، فإنها نفت أن يكون بني صدر تعرض لأية حملات غير قانونية، وكانت الخطوة التالية هي إلقاء السلطات الإيرانية القبض على (مانوتشر مسعودي) أحد مساعدي بني صدر، بتهم عديدة، مثل تهريب الأموال والأشخاص، واستغلال النفوذ، وتقاضي رشاوى، وإطلاق سراح بعض المسجونين السياسيين من أعداء الثورة. وعندما رفض بني صدر الموافقة على ترشيحات رئيس الوزراء رجائي بشغل بعض المناصب الوزارية الشاغرة، شغل رجائي أحدها من دون الموافقة الرسمية لبني صدر.

وفي السابع من يونيو أصدرت محكمة الثورة في طهران قرارًا بإغلاق صحيفتي الثورة الإسلامية الناطقة باسم بني صدر، وميزان الليبرالية الناطقة باسم رئيس الوزراء السابق بازركان، وأربع صحف ومجلات أخرى لأجل غير مسمى، بذريعة نشر مقالات ساعدت على خلق جو من التوتر وعدم احترام تعليمات الإمام الخميني، التي تدعو إلى تجنب تدهور الموقف في إيران، وصاحَبَ هذا القرارَ خروجُ مظاهرات ضخمة قام بها عشرات الآلاف من (حراس الثورة) ومليشيا حزب الله وقوات التعبئة، رددوا خلالها شعارات معادية لبني صدر (من دون ذكر اسمه) كما حملوا لافتات كتب عليها: (الموت لمن يعادي بهشتي) زعيم حزب الجمهورية الإسلامية ورئيس الجهاز القضائي، وأحد خصوم بني صدر الرئيسين.

ويمكن القول: إن رد الفعل الذي أبداه بني صدر إزاء هذه التطورات كلها، وخاصة إغلاق صحيفته، ساعد على إعطاء المسوغ للعناصر المتشددة، بل للخميني نفسه، لتطويق بني صدر بإخماد صوته الإعلامي، فبادر بني

صدر بالرد على إجراء المرشد بإصدار بيان شديد اللهجة خاطب فيه الشعب الإيراني، مؤكدًا عدم شرعية قرار تعطيل الصحيفة، وأعلن: هاأنذا ألبي نداءكم الذي تناشدونني فيه الصمود، وسأعمل لأن تصلكم رسائلي بالسبل كافة، بما في ذلك أجهزة التسجيل والمنشورات، إن الشيء المهم ليس تصفية رئيس الجمهورية، وإنما هو أن وحش القمع والاستبداد ما يزال يريد الهيمنة عليكم.

وقد أثارت نبرة بني صدر التعبوية المفعمة بالتحدي مشاعر الغضب لدى صاحب الأمر، فجاء رد الفعل سريعًا وعاصفًا، سجلته ذاكرة اليوم التالي؛ إذ شهدت العاصمة أعمال عنف مسلح انقسم فيها المتظاهرون إلى معسكرين: بين مؤيدين للرئيس بني صدر، وبين الجماعات الموالية للفقيه؛ إذ اشتبك المتظاهرون في قلب طهران بالسلاح الأبيض وبالرصاص، وعند هذا الحد أعلن الخميني بحزم قاطع (أنه لن يتردد في أن يقطع يد من تسول له نفسه الإضرار بمصالح الشعب الإيراني والجمهورية الإسلامية) وكانت هذه الكلمات بمنزلة الضوء الأخضر أمام مليشيات الفقيه، بعد أن وضع الخميني في دائرة الاتهام، وبعد مرور أقل من أربع وعشرين ساعة أصدر الخميني قراره بإقصاء الرئيس بني صدر من منصب القائد العام للقوات المسلحة، وهو المنصب الذي عين فيه فيما بعد الجنرال (ولي الله فلاحي) رئيس الأركان العامة للجيش، وكان عزل بني صدر من منصبه هذا في الحقيقة هو الخطوة التي مهدت للمرحلة الأخيرة والنهائية من حصاره، وانتهت بعزله من الرئاسة.

وكما قال بني صدر في ذلك الحين: إن المرحلة النهائية من الانقلاب التدريجي الذي أعده الفقيه تأخذ طريقها الآن نحو التنفيذ بهدف إقالته من منصب الرئاسة واغتياله، ولذلك لم يكن غريبًا أن يختفي بني صدر فعليًّا منذ إقصائه من منصب القائد العام للجيش، وأخذت المعركة شكل هجومًا

من جانب واحد فلوح بهشتي بـ(أن بني صدر قد يقدم للمحاكمة؛ لانتهاكه الدستور).

واجتاحت جماعات مليشيات حزب الله شوارع طهران، مطالبة بإعدام بني صدر، ثم فرضت قوات الحرس الإسلامي حصارًا محكمًا حول مقر الرئاسة، وفي الوقت الذي بدأت فيه إجراءات البرلمان ضد بني صدر شنت السلطات حملة واسعة النطاق للبحث عن الرئيس، ويبدو أن السماح لأحد أنصار بني صدر بإلقاء بيان صادر عنه في جلسة البرلمان في يونيو ١٩٨١، دعا فيه إلى مقاومة الطغيان، ثم دعوة الخميني لبني صدر بالتوجه إلى الإذاعة والتليفزيون لإعلان التوبة كشرط لعودة المياه إلى مجاريها، كان الدافع الحقيقي وراءه هو إغراء بني صدر بالخروج من مكمنه بغية إلقاء القبض عليه على الظهور.

هذه الخيوط كلها التي نسجت دراما إسقاط بني صدر بدأت من اللحظة التي قرر فيها بني صدر استخدام صلاحياته الدستورية كرئيس حقيقي وليس دمية بين أيدي رجال الدين، وأن يكون مجرد رئيس فخري لإيران.

في ظل هذه الأجواء المتوترة قاد هاشمي رافسنجاني جلسة عاصفة لمجلس الشورى (البرلمان) ليعلن في ختامها (أن بني صدر يتعين عليه أن يعد نفسه لمواجهة الاتهامات التي أقرها المجلس بأغلبية ١٤٥ نائبًا من بين ١٨٣ نائبًا حضروا الجلسة)، كما وافق البرلمان في الجلسة نفسها على قانون يحدد إجراءات عزل رئيس الدولة، ثم أصدر المدعي العام الإيراني من فوره أوامره إلى سلطات الأمن بمنع بني صدر من مغادرة البلاد، معلنًا أن الرئيس مفقود وأن الحكومة والقضاء الإيرانيين لا يعلمان شيئًا عن مكانه، ووسط هذه الشائعات التي أخذت تنتشر في إيران عن مكان الرئيس، أو الجهات التي هرب إليها؛ اتهم أغلبية النواب الإيرانيين بني صدر بأنه يتحمل مسؤولية المصاعب

كلها التي تعرضت لها إيران، بما في ذلك عدم جاهزية الجيش لحربه مع العراق، والمتاعب الاقتصادية، والثورة المضادة، وردد الكثيرون أن بني صدر جاسوس للمخابرات الأمريكية ويجب ألا يهرب.

وفي يوم الأحد ٢١ يونيو ١٩٨١ وافق البرلمان الإيراني بأغلبية ١٧٧ صوتًا ضد صوت واحد، وامتناع ١٢ عن التصويت على قرار عدم صلاحية بني صدر السياسية لرئاسة الجمهورية، فيما أصدر النائب العام قرارًا يقضي بالقبض على بني صدر.

وفي اليوم التالي ٢٢ يونيو صدق السيد الخميني على قرار العزل، وحاول في الوقت نفسه أن ينال من شخصية بني صدر والحط من شأنه، فزعم أنه لم يكن يفكر إلا في نفسه وليس في الإسلام، وأنه يفتقر إلى الحكمة السياسية!

أدرك بني صدر أن الموت الأحمر يترصده، والخميني سيسعى في إثره حيًّا وميتًا، فآثر أن يختفي عن الأنظار، وبقي مختبئًا لمدة ستة أسابيع، وفي ١٠ يوليو ١٩٨١ قام بحلق شاربه وارتدى الزي الرسمي للقوات الجوية الإيرانية وركب على متن طائرة بوينج ٧٠٧ يقودها الطيـَّار العقيد بهزاد موعضي، وسلكت الطائرة طريقًا محاذيًا للحدود التركية قبل أن تتجه نحو المجال الجوي التركي؛ إذ إن الطائرات الإيرانية لا يمكن أن تطاردها، ثم طار أبو الحسن بني صدر من تركيا إلى كاتشان في فرنسا برفقة مسعود رجوي رئيس منظمة مجاهدي خلق.

وفي الأيام التي تلت هروب بني صدر خارج البلاد زج في السجون بالمئات من أنصار بني صدر، وجرى في الفترة نفسها إعدام عدد من أصحابه المقرَّبين، ومنهم (حسين نواب، رشيد صدر الحفاظي، منوشهر مسعودي). وكان آية الله العظمى حسين علي المنتظري واحدًا من القلائل في الحكومة الذين دعموا أبو الحسن بني صدر، وكيفما كان فإن حسين علي المنتظري تم تجريده

من سلطته في وقت لاحق، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية لسنوات طويلة وبقي تحت الرقابة الأمنية حتى الموت.

وهكذا انتهت قصة بني صدر، وعزل من جانب أولئك الذين تحالف معهم، وعمل تحت قيادتهم، ورفع شعاراتهم، وقبل دستورهم، وقد انتهت قصته لأنه تصور أنه بإمكانه وقد أصبح رئيسًا للجمهورية أن ينفذ بقوةِ مركزِه الدستوري معادلة الإسلام والحرية، وأن يقيم دولة الحقوق العادلة، ولكن رجال الدين لم يكونوا من الضعف أو الغفلة بحيث يقبلون مشروعه الذي يجردهم من سلاحهم اللاهوتي، ولم يكن هو من القوة أو النباهة بحيث يفرض عليهم ذلك.

مرحلة جديدة: تتبلور فيها القوة اللاهوتية المتجبرة، في مداومة الإقصاء والتهميش لكل صوت يخرج على مملكة الفقيه، فبعد أن ذهب بني صدر أو (السرطان) الذي تخلصت منه إيران على حد قول رافسنجاني رئيس البرلمان الإيراني آنذاك، منذ تلك اللحظة التي أطيح فيها بالرئيس الشرعي للبلاد، أحكم رجال الدين زمام الحكم، ولم يعد من منافس للطبقة الأولى التي تتربع على هرم السلطة المقدسة، وأصبحوا مطلقي التصرف في شؤون إيران وإعادة ترتيب أوضاعها، وتولى مجلس الرئاسة المؤقت (والذي تكون من محمد رجائي رئيس الوزراء، وآية الله بهشتي وزير العدل، وهاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان) مهمة إدارة شؤون البلاد لحين انتخاب الرئيس الجديد، وفي الوقت الذي كان يجري فيه الإعداد لانتخابات الرئاسة أسرع رجال الدين لملء المناصب الشاغرة في الحكومة والقوات المسلحة بأنصارهم الموثوق فيهم، وأسفرت انتخابات الرئاسة التي أجريت في ٤ يوليو ١٩٨١ عن فوز محمد على رجائي.

وقد بدأت بهذا القرار مرحلة جديدة في الثورة الإيرانية، مرحلة تنفرد فيها القيادات الدينية المتشددة بحكم إيران، مستبعدة من المشاركة في السلطة، ليس فقط القوى اليسارية والليبرالية التي أسهمت في الثورة، وإنما أيضًا العناصر المدنية المستنيرة كافة التي قبلت بسيطرة رجال الدين وعملت تحت عباءتهم.

وإذا كان تاريخ الثورات يسجل دائمًا هذه الحقيقة؛ أي تحول قوى الثورة بمجرد نجاحها في إسقاط النظام القديم إلى صراع بيني بين فصائلها ومراكزها القيادية، وهو صراع قد يفوق في ضراوته الصراع مع النظام القديم من أجل وراثة الثورة، والفوز بنصيب الأسد من ثمار نجاحها مع تكرار هذه الحقيقة، فإن مدلول ذلك الصراع ومغزاه بالنسبة لكل ثورة هو دائمًا مدلول شديد الخصوصية، يعكس فلسفة الثورة وتفردها، ومثلما يصعب أن نجد مشابهات لها تتعدى الإطار الشكلي بين تلك السلسلة الطويلة من الصراعات، منذ الصراع بين الجيروند واليعاقبة أيام الثورة الفرنسية، أو بين البلشفيك والمنشفيك في الثورة السوفيتية؛ فإن الصعوبة تصدق أيضًا على الثورة الإيرانية التي يمتلك فيها الصراع على السلطة الآن خصائص فريدة ومثيرة، وفي ضوء حقيقة أن إقصاء بني صدر عن السلطة في إيران يمثل تحولًا دراميًّا في مسار هذا الصراع.

ولن تكون صفحة بني صدر التي طوتها الخمينية من كتاب الثورة سوى صفحة واحدة من صفحات ستعمل حاكمية السيد خامنئي بالنوازع الديكتاتورية ذاتها على طيها أيضًا.

مراجع

- مقابلة مع الدكتور أبو الحسن بني صدر، قناة روسيا اليوم ٣١ يناير ٢٠١٢.
- الدكتور موسى الموسوي: الثورة البائسة ١٩٨١.
- منصور فرهنك: السلام لا الإرهاب ٢٠٠٨.
- مقابلة مع الرئيس الإيراني الأسبق أبو الحسن بني صدر، أجرتها معه وكالة إنتر بريس سيرفس (آي بي إس) بشأن الوضع السياسي في إيران ٢٠١٠.
- موقع المعرفة: السيرة الشخصية للدكتور أبو الحسن بني صدر رئيس جمهورية الثورة الأولى.
- الشيخ منتظري: (مذكرات) ٢٠٠٨.
- شيرين عبادي: إيران تستيقظ (الثورة والأمل) ٢٠٠٦.

الحلقة الثالثة

السياسية الخارجية وآليات صنع القرار السياسي

في محاولة للتعرف على حقيقة المشروع الإيراني تجاه الوطن العربي والعالم الإسلامي وهويته، وتعيين مقاصده وأهدافه، هذا المشروع الذي أُضفيَ على ظاهره كل لون بهيج، وأضفيت عليه صفات التآزر والتلاحم والتكافل، اتخذ خلال العقود الثلاثة الماضية منظومة متتالية من المصطلحات والألفاظ والمدركات، بدأ بدولة الإسلام العالمية وبالأممية الكبرى، وقدم باسم المظلومية ورفع الحيف مرة، وأخرى تحت لافتة المستضعفين في الأرض، وثالثة باسم الوحدة الإسلامية، ويتردد اليوم بين شعاري (الصحوة الإسلامية والشرق الأوسط الإسلامي الكبير)!

من أجل أن نحدد موقفنا من هذه المحطات العديدة لا بد لنا من أبجدية فاحصة تعيد تدوين مقدمات المشروع قبل التقاط نتائجه المرقومة سلفًا، ولذلك نجد من الأهمية بمكان الاقتراب من (المطبخ المركزي)؛ إذ تعد السياسات وتتخذ القرارات. وحيث إن سياسة إيران الخارجية يتولد عنها غالبًا آثار سلبية للهوية الإسلامية، فإننا مدعوون لدراسة هذه السياسة ومعرفة منطلقاتها والعوامل المؤثرة فيها، ومدى تأثير الأيديولوجيا فيها؛ لتكوين صورة واضحة وشاملة نستطيع من خلالها فهم الواقع ومجريات الأحداث.

أولًا: أهداف السياسة الخارجية

١- السعي لتأسيس أمة عالمية واحدة:

تؤسس ولاية الفقيه لهذا الهدف من منطلق الآية القرآنية: «إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون» (المؤمنون: ٥٢)، إذ إن الخميني يرى أن الإسلام يدعو جميع المسلمين إلى الوحدة والاتحاد، ولذلك يتحتم على الحكومة

الإسلامية (من وجهة نظره) العمل على تأسيس ائتلاف إسلامي عالمي تجتمع أمة الإسلام كافة تحت لوائه، حتى يتسنى تحقيق أمة واحدة في نهاية الأمر، ويرى أن هذا الهدف ذاته لطالما كان يخيف أعداء الإسلام؛ ولذلك كانوا يعمدون إلى سياسة «فَرِّقْ تَسُدْ» في العالم الإسلامي؛ للحيلولة دون توحد هذا العالم، ولعل ما يحدث من فتن وخلافات كبرى بين فرق الإسلام (الشيعة والسنة) علامة بارزة على تلك السياسة.

إن تحقيق الأمة العالمية للإسلام لا يتأتى بتجييش الجيوش أو بفرض نظم خاصة على الأمم الأخرى فرضتها الإمبراطورية العثمانية على العالم الإسلامي، حسب قول الباحث الإيراني منوجهر محمدي، الذي فاته أن مثل هذا القول هو ما كرره الإمام الخميني نفسه، وهو ما دعا إليه وعمل عليه طوال حياته، وبين أيدينا مدونة الولاية الدستورية ونصوص كلامياته وتصريحاته الصريحة والواضحة، التي توجب على الدول والشعوب الإسلامية اتباع تجربة ولاية الفقيه، وهو هنا يفرض آراءه الثيوقراطية على مسلمي العالم بذريعة التكليف الإلهي، ولذلك فإن تأسيس نظام فكري وروحي يتوحد تحت مظلته جميع المسلمين يجب ألا ينطلق من أحكام معدة سلفًا، أو من نظريات عقائدية تملى على الآخرين إملاء، بل يتعين مثل هذا النظام فقط عن طريق التوافق والشورى، ومن قاعدة احترام خيارات الشعوب الإسلامية، ومن مبدأ المصالح الإسلامية المشتركة، وليس العكس.

ولغرض تسويغ التدخل في الشأن الداخلي للدول والمجتمعات الأخرى، نص البند الرابع عشر من الدستور الإيراني (على أن الحكومة الإسلامية في إيران تعمل ضمن أهدافها على إسعاد الإنسان في المجتمعات البشرية كافة، وأن الاستقلال والحرية وإقرار حكومة العدل والحق هو حق مكفول لجميع شعوب

العالم، وعليه فهي تؤيد حقوق المستضعفين ونضالهم في مواجهة المستكبرين في أقصى نقطة من بقاع الأرض، وتباعًا تتحرك سياسة إيران الخارجية لنصرة المستضعفين في الأرض ومحاربة المستكبرين، الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمة العالمية الواحدة) انطلاقًا من الآية القرآنية: «ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين» (القصص ٥)

٢- حماية الحدود وعدم التدخل بشؤون الدول الأخرى:

إذا كان البند الثالث والخمسون بعد المائة من الدستور نص على صيانة استقلال الأراضي الإيرانية وبقاء حدودها بعيدة عن أشكال التهديدات الخارجية كافة؛ فإن ولاية الفقيه خرقت هذه المادة الدستورية ثلاث مرات:

الأولى: (فبراير١٩٩١) عندما أقدمت على فتح حدودها عبر منطقة (الشلامجة) المتاخمة لمحافظة البصرة، أمام مليشيات فيلق بدر بقيادة فصائل من الحرس الثوري، أثناء انسحاب الجيش العراقي من الكويت، وما تسببت فيه تلك القوة من تدمير وقتل وتخريب في المحافظات الجنوبية، تحت شعار (الانتفاضة الشعبانية).

الثانية: (فبراير٢٠٠٣) قبيل عملية الغزو الأمريكي؛ إذ جرى اختراق الحدود الدولية من المنطقة الشمالية المتاخمة من جهة أربيل؛ إذ قامت إيران بالتنسيق مع جلال الطالباني بإدخال قرابة ثلاثة آلاف عنصر من مليشيات فيلق بدر لدعم الجهد العسكري والاستخباراتي الأمريكي، والتعجيل بإسقاط النظام السياسي، وتمكين جيش الولايات المتحدة من بسط السيطرة الكاملة على العراق.

الثالثة: (مارس ٢٠٠٣) أثناء العدوان الأمريكي؛ إذ تم تسريب عناصر بدر ومليشيا الأحزاب داخل العراق عبر منافذ الحدود المشتركة في القواطع

كافة، وأثبتت إيران بهذا السلوك أنها هي الشريك الأساس لأمريكا في احتلال العراق، فدورها أخطر من الدور البريطاني بعد اللحظة التي تم فيها الغزو؛ إذ بدأ الدور الإيراني بالتحول من الداعم إلى المشارك الأول لأمريكا، والدليل هو أن الحكومة الثانية والثالثة للاحتلال تشكلت من أنصار إيران، ووزارة الداخلية سيطرت عليها إيران، وأعمال الإبادة والتطهير العرقي المتستر بالغطاء الطائفي قامت بها أساسًا مليشيا إيران، وبالأخص جيش المهدي الذي تم إعداده وتدريب عناصره على قتل العراقيين.

هذه حقائق يعرفها ملايين العراقيين، والآن بدأت أمريكا تعترف بها بعد أن أخذت إيران تحاول الحصول على مكاسب إقليمية في العراق والخليج العربي وغيرهما أكبر وأخطر مما تريد أمريكا.

في ضوء ما تقدم فإن إيران في هذه القضية بالذات كانت مخلب الوحش الأمريكي في العراق.

٣- الدعوة (الدعاية الأيديولوجية):

من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية ووظائفها أيضًا الدعوة؛ بمعنى دعوة غير المسلمين إلى الإسلام استنادًا إلى قوله تعالى: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن» (النحل: ١٢٥)، وعبر السيد الخميني عن هذه الدعوة بأن (إيران الثورة) معنية بأمر القيام بمهمة نشر التوحيد الإلهي في العالم، انطلاقًا من المسؤولية الإلهية، التي تقضي بالقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولذلك شرعت ولاية الفقيه في إعداد شبكات الدعاة والمبلغين ونشرها حيثما كان لإيران تمثيل سياسي عبر ممثليها وسفاراتها في قارات العالم الخمس، وزود الدعاة والمبلغون بأغطية دبلوماسية محكمة تمكنهم من أداء واجباتهم، وتوفر لهم حرية التنقل والحركة.

٤- الاستقلالية والحياد:

تم تدوين شعار (نه غربي نه شرقي) «لا غربية.. لا شرقية» على واجهة وزارة الخارجية الإيرانية إعلانًا لسياستها الخارجية، ذلك الشعار الذي يعني الحياد من المنظور السياسي (الحياد عن الكتلة الشرقية والغربية) واتباع سياسة الولاية الإسلامية على المجتمع من المنظور الديني وفقًا للآية: «يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق» (الممتحنة: ١) وظل هذا الشعار قائمًا حتى بعد زوال الكتلة الاشتراكية وانفراط عقد الاتحاد السوفييتي، فيما ابتدعت ولاية الفقيه شعار (بيطر في فعال) الحياد الفعال، وهو مصطلح مراوغ أُدخل إلى الفكر السياسي الإيراني منذ حرب الخليج الثانية، ثم دأبوا على استعماله في الساحة السياسية الإيرانية منذ غزو قوات التحالف الغربي بمساندة أحزاب ائتلاف الشمال في أفغانستان، ومن الواضح أنه يختلف في مفهومه عن مصطلحي الحياد الإيجابي والحياد السلبي، وموطن الخلاف أنه يقف بين الاثنين، فلا هو المشاركة في الأحداث بفعالية واهتمام، ولا هو عدم الاكتراث، بمعنى أنه حياد مراقبة يقظة له حدود تتداخل مع المصلحة الوطنية؛ إذ تظل السلبية في التعامل مع الأحداث -طالما أنها لا تمس بصفة مباشرة المصلحة القومية الإيرانية- هي الحياد، بينما تكون الفعالية باستمرار مراقبة الأوضاع ووضع خطط تكون جاهزة للتنفيذ مع تحول الأحداث ناحية الخط الأحمر للمصالح الإيرانية.

ويمتدح كثير من النخبة المثقفة في إيران هذا التوجه؛ لكونه كان حلًّا للمواقف الصعبة التي تواجه الإدارة الإيرانية في ظل الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، خاصة مع الموقف الأمريكي المتشدد تجاه المنطقة ودخول قوات الغزو أرض العراق على مقربة من المناطق الحساسة داخل إيران، ومع

إدراك الإيرانيين أنه يوجد دائمًا على الساحة الدولية خيارات أكثر فائدة من الحياد؛ إذ يمكن إيجاد مصالح مشتركة ولو بنحو جزئي بين وجهتي نظر أو موقفين مختلفين أو حتى متعارضين تمامًا، إلا أن هذا لا يشجعهم على المغامرة في ضوء غموض الأهداف الأمريكية وحركتها التالية التي لن تبالي إلا بمصالحها الذاتية.

وترجم الشيخ هاشمي رفسنجاني الحياد الفعال عشية العدوان الأمريكي على العراق (بأن إيران لن تنحاز لأي من الطرفين في الوقت الحاضر، ولكنها ستراقب الموقف، وستتخذ الخيار الذي يحقق مصالحها والذي لن يكون في مصلحة الطرف المهزوم)!

ثانيًا: أساليب وسبل تنظيم السياسة الخارجية:

١- الشعوب:

طبقًا لأيديولوجية حكومة الفقيه التي تتخذ من المظلومية عقيدة مركزية لها، فإن العالم يتوزع على جبهتين متنافرتين: أمم جائرة مستكبرة تحكم قبضتها للهيمنة على السياسة الدولية، وأمم (مستضعفة) تُسحق حقوقها وتهدر كرامتها، وإن الأخيرة تحتاج إلى النضال من أجل رفع الحيف عنها وتحريرها من (المظلومية)، وينبغي ألا يتوقف الجهد في مواجهة قوى الاستكبار العالمي إلا بعد حصول الأمم المظلومة على حقوقها؛ ولذلك عمدت السياسة الخارجية الإيرانية إلى ابتداع مختلف السبل والأساليب لإيصال تجربتها (نموذجها الثوري) إلى شعوب العالم الثالث وبخاصة (المقهورة)! عبر ثلاث ساحات عمل كبرى:

أ- الأولى: الساحة العربية (الخليج العربي، والعراق، وبلاد الشام، ومصر، والمغرب العربي).

ب- الثانية: (إفريقيا، والمهمشون من سود أمريكا).

ج- الثالثة: (آسيا الإسلامية)

وبموجب هذا الترتيب المتتالي، ووفقًا لإمكانات صلاحيات الولاية وحدودها التي أقرتها في دستورها؛ يتحتم على المتصدين لسياستها الخارجية اتباع العناصر التالية والتي تمكنها من تصدير ثورتها لشعوب العالم المستضعفة ودعم الحركات التحررية في العالم.

أ- تسخير وسائل الإعلام المختلفة لخدمة تصدير الثورة الإيرانية.

ب- قيام سفاراتها في الخارج بلعب دور مؤثر في هذا الاتجاه.

ج- تشكيل الندوات والمؤتمرات.

د- إرسال البعثات العلمية إلى الخارج من أجل الدعوة للثورة.

٢- الحكومات والمنظمات الأهلية:

رأت إيران كذلك أن الحكومات مقسمة إلى أقسام عدة؛ منها:

أ- حكومات إسلامية، وهذه مقسمة بدورها إلى ثلاث:

- حكومات إسلامية صديقة؛ تربطها علاقات وثيقة بالحكومة الإيرانية، وقد تتخذ هذه الحكومات المواقف السياسية نفسها التي تنتهجها إيران حيال حكومات الاستكبار العالمي، وهذه الحكومات من الضروري الدخول معها في علاقات تعاون مشتركة، وغض الطرف عن الخلافات الصغيرة الموجودة.
- حكومات إسلامية محايدة؛ وهذه الحكومات قد لا تتوافق سياستها بالضرورة مع المبادئ الإيرانية، لكنها في الوقت ذاته لا تتخذ مواقف

مناهضة للسياسات الإيرانية، وهذه يتحتم التواصل معها من دون الإخلال بالأهداف الأساس للجمهورية الإيرانية الإسلامية.

● حكومات ثالثة لا تتخذ مواقف مناهضة غير أنها تعد أداة في يد قوى الاستكبار العالمي يسيطر عليها كيفما يشاء لظلم الشعوب المستضعفة، وهذه يتحتم التواصل معها أيضًا من أجل إثنائها عن تلك السياسة.

ب- الحكومات غير الإسلامية، فهي مقسمة إلى ثلاث:

● حكومات ثورية؛ لديها سياسة مستقلة عن قوى الاستكبار، وهذه الحكومات تجد دعمًا من شعوبها، وهو ما يحتم إقرار العلاقة معها من أجل ترغيبها في نهج السياسة الإيرانية.

● حكومات لا تميل إلى سياسة إيران الخارجية ولكنها لا تعاديها، لذلك ينبغي إقامة علاقات اقتصادية سياسية معها؛ لكي تظل ذات سياسة مستقلة بعيدة عن نفوذ الاستكبار العالمي.

● حكومات ثالثة مناهضة بالفعل للإسلام وإيران، كحكومات نظام الاحتلال الإسرائيلي، أما هذه فمن الضروري عدم الاعتراف بها، بل والعمل لعزلها عن المجتمع الدولي.

ثالثًا: مرجعية القرار السياسي

١- القائد (المرشد الأعلى) أو «الولي الفقيه»:

هو أعلى سلطة في إيران، ووفقًا لـ«ولاية الفقيه المطلقة» فإن سقف صلاحيات المرشد لا تحدده حدود قانونية، وبالتالي فإن جزءًا مهمًّا من قرارات السياسة الخارجية يقع بنحو مباشر أو غير مباشر في إطار صلاحيات المرشد، والمادة (١١٠) تنص على أن المرشد هو الذي يعين السياسات العامة لإيران

بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، ولعل السياسة الخارجية تعد جزءًا من هذه السياسات التي يجب أن تحصل على موافقة المرشد.

٢- مكاتب آيات الله، أئمة خطب الجمعة، الأحزاب والأجنحة المحافظة، لاسيما جمعية مدرسي الحوزة العلمية في قم، وجمعية رجال الدين المناضلين (روحانيت مبارز)، وحزب الله، بالإضافة إلى وسائل الإعلام والصحف: الجمهورية الإسلامية، كيهان، أبرار، رسالت، إلى غير ذلك من الصحف المنتمية إلى تيارات اليمين في إيران.

٣- مجلس الأمن القومي والسياسة الخارجية:

بموجب المادة (١٧٦) من دستور إيران؛ فإن مجلس الأمن القومي الإيراني منوط للقيام بالوظائف الآتية:

أ- وضع السياسات الدفاعية والأمنية في إطار منظومة السياسات الموضوعة من المرشد.

ب- العمل على التنسيق بين الأجهزة المعنية كافة فيما يتعلق بالشؤون الأمنية والسياسات الداخلية والخارجية.

ج- الاستفادة الكاملة من الإمكانات الموجودة لدى إيران من أجل التصدي لأية تهديدات داخلية أو خارجية، وكذا يدخل جزء مهم من وظائف مجلس الأمن القومي في حيز العلاقات الخارجية.

٤- رئيس الجمهورية:

هو الشخص الثاني بعد المرشد في سلم هرم السلطة الرسمي في إيران، وهو الذي يتولى وفقا للمادة (١١٣) من الدستور مسؤولية تنفيذ الدستور، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، بالإضافة إلى رئاسته للسلطة التنفيذية؛ فإن من صلاحياته:

- تعيين الوزراء ومن ضمنهم وزير الخارجية (المادة ١٢٢، ١٢٤)
- التوقيع على المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة والدول الأخرى بعد المصادقة عليها في المجلس، سواء رئيس الجمهورية بنفسه أم عن طريق ممثله القانوني (المادة ١٢٥).
- تعيين السفراء الذين يقترحهم وزير الخارجية، والتوقيع على أوراق اعتمادهم، وكذا تسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى (المادة ١٢٨).

أما فيما يخص صنع القرار الخارجي فرئيس الجمهورية قد لا يلعب دورًا مؤثرًا في صناعة القرار السياسي على صعيد السياسة الخارجية، وقد يختزل مركزه السياسي إلى أقصى حد تحت قوة السلطة المطلقة للمرشد الأعلى وتأثيرها؛ ليصبح دور الرئيس ليس أكثر من أداة لتنفيذ القرار السياسي.

وقد قدمت التجربة الإيرانية أكثر من حالة في هذا الصدد، فيما يعرف بمعركة الصلاحيات بين المرشد الأعلى ورئيس الجمهورية، منذ تنحية بني صدر الرئيس الأول للجمهورية الإسلامية وإعفائه، مرورًا بتجربة الرئيس السيد محمد خاتمي الذي تمكن السيد خامنئي من وأد مشروعه، وجعله يدور حول نفسه طوال فترة رئاستيه الأولى والثانية. والحالة الثالثة هي الخلافات العاصفة بين الولاية والرئاسة، حتى كاد المرشد الأعلى يجبر الرئيس احمدي نجاد على الاستقالة، أو يلقي به بعيدًا، وقد بدأت مقدماتها أواخر ٢٠١٠ واستمرت حتى صيف ٢٠١١ ولا تزال تلقي بظلالها على ناصية البيت الحاكم.

٥- مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان):

مجلس الشورى هو أعلى سلطة تشريعية في إيران، ويستطيع هذا المجلس إصدار القوانين وتشريعها في إطار الحدود الواردة بالدستور مع مراعاة

المبادئ الدينية، ويسهم مجلس الشورى في سياسة إيران الخارجية من خلال الصلاحيات الآتية:

أ- تجب مصادقته على المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية (المادة ٧٧).

ب- يحظر مجلس الشورى إدخال أي تغيير على الحدود الإيرانية، حتى وإن كان التغيير لا يضر باستقلال الأراضي الإيرانية ووحدتها، ويراعي المصالح القومية، فمن الضروري مصادقة أربعة أخماس نواب المجلس (المادة ٧٨).

ج- التصديق على المصالحة في الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة، وفي الحالات التي يكون فيها أحد أطراف الدعاوى أجنبيًّا (المادة ١٣٩).

د- عمليات الاقتراض والإقراض داخل إيران وخارجها التي تجريها الحكومة يجب أن تحظى بموافقة المجلس (المادة ٨٠).

هـ- لا يجوز للحكومة توظيف الخبراء الأجانب إلا في حالات الضرورة وبعد موافقة المجلس، ويحق للمجلس مراجعة شؤون إيران كافة بما في ذلك السياسة الخارجية قطعًا وفقًا للمادتين (٧٦/ ٦)

٦- مجلس صيانة الدستور (الرقابة على القوانين):

وفقًا لصلاحيات هذا المجلس الواردة بالدستور تحت المادتين (٩٤، ٩٦) يلعب مجلس صيانة الدستور دورًا مؤثرًا هو الآخر في مراقبة السياسة الخارجية، وذلك من خلال تصديقه على القرارات التي يصدرها مجلس الشورى، ومنها ما قد يتعلق بالسياسة الخارجية، للتأكد من مطابقتها للدستور والشرع.

٧- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

بالرغم من الصفة الاستشارية للمجمع؛ فإن رأيه يحظى بمكانة حيوية بين أروقة صنع القرار في إيران، خاصة أنه قد يفصل في الخلاف القائم بين

مجلس الشورى ومجلس الصيانة، وغالبًا ما يكون هذا الخلاف حول مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية.

٧- وزارة الخارجية:

وفقًا للدستور فإن وزارة الخارجية هي جهة تنفيذ السياسة الخارجية، وهي جهة استشارية أكثر من كونها معنية برسم السياسة الخارجية وصنعها للدولة؛ إذ عهد إليها بمهمات المحافظة على الاستقلال الكامل للجمهورية الإسلامية ووحدة أراضيها، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز للقوى المتسلطة (المادة ١٥٢)، وكذا يمنع عقد أية معاهدة قد تؤدي إلى السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية والشؤون الأخرى لإيران (المادة ١٥٣)، كما تستطيع حكومة إيران منح حق اللجوء السياسي للذين يطلبون ذلك باستثناء الذين يعدون وفقًا لقوانين إيران مجرمين وخونة (المادة ١٥٥)، وهكذا لم تتضمن نصوص الدستور ولا لوائح مجلس الشورى ما يدعو وزارة الخارجية إلى قيامها برسم السياسات الخارجية، ولعل المواد آنفة الذكر توضح ذلك.

ولذلك تنفرد الجمهورية الإسلامية عن غيرها من الدول بموجب الدستور الأيديولوجي بأن القرار السياسي الخارجي يُعَدُّ في مطبخ المرشد الأعلى، وليس في أروقة وزارة الخارجية كما هو معتاد لدى غالبية دول العالم.

وبموجب هيكل السلطة الفعلي في إيران وصلاحيات المسؤولين نجد أن تنفيذ السياسة الخارجية هناك يقع على كاهل وزارات ومؤسسات مختلفة، كل حسب نطاق صلاحياته؛ فوزير التجارة يتدخل فيما يتعلق بأمر التبادل التجاري مع العالم الخارجي، بينما يتدخل وزير الدفاع حينما يتعلق الأمر بشؤون التسليح، وكذا وزير الثقافة وغيره من الوزراء، كل وفقًا لوظائفه وصلاحياته.

وعلى أية حال يمكننا رصد مهام وزارة الخارجية الإيرانية في النقاط التالية:

أ- المتابعة والمراقبة الدائمة للأحداث الدولية والأوضاع الخارجية، وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

ب- إجراء المباحثات مع الدول الخارجية والمنظمات الدولية.

ج- إقامة العلاقات الخارجية مع الدول الخارجية وتطويرها.

د- مراقبة أداء السفارات الإيرانية في الخارج وتقييمه.

السياسة الخارجية الراهنة منذ احتلال العراق في عام ٢٠٠٣:

استعادت السياسة الخارجية تصريحًا وتلميحًا منظومة «خط الإمام» أي السير وفقًا لتوجهات الخميني (وتحديدًا لأممية ولاية الفقيه)، فجددت السياسة الخارجية الإيرانية شعارات (اللاشرقية واللاغربية)، (والتولي والتبري) في نهجها، وقد ضاعف من دورها السياسي رفع إيقاع خطاب المرشد الأعلى مستغلًّا الحراك السياسي الذي شهده الوطن العربي منذ مطلع عام ٢٠١١.

والحقيقة أن سياسة إيران الخارجية في المرحلة الراهنة تحاول إحياء الخمينية بكل ما رافقها من العنف والفوضى والتدخل بالشأن الوطني لدول الجوار، تلك المرحلة التي اتسمت فيها علاقاتها بالتوتر مع جيرانها، خاصة حينما راحت تتمحور حول مبدأ تصدير الثورة، وتعمد لتصنيع جيوب لها في هذه الدولة أو تلك؛ لتحريكها في الوقت المعلوم وفي الخط المرسوم أكثر من سعيها لتوطيد علاقاتها بالدول نفسها، ولعل الطريق ما زال متاحًا أمام الجمهورية الإسلامية لمراجعة أولويات سياستها الخارجية مع الخليج ودول الجوار بصفة خاصة، ومع الأمة العربية بصفة عامة، على أساس سياسة نبذ

التوتر في السياسة الخارجية، وإقرار العلاقات المتكافئة، وتبادل المنافع، والكف عن التدخل في الشؤون الوطنية للدول الأخرى.

مراجع:

- الدكتور منوجهر محمدي: السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، إعداد: الدكتور حسين صوفي محمد حسن – مجلة مختارات إيرانية، عدد ٨٦.
- بيژن إيزدي: مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، تقديم وترجمة: الدكتور/ سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة.
- دستـور الجمهورية الإسلامية الإيرانية: وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران ١٩٨٩.
- حوار مع السيد محمد علي أبطحي – التعددية في تنظيمات رجال الدين – دورية مختارات إيرانية، العدد ٧٣ – أغسطس ٢٠٠٦.
- الدكتورة باكينام الشرقاوي: السياسة الخارجية الإيرانية (٢٠٠٤)..
- موقع فيصل نور: الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية.
- عياد أحمد البطنيجي: قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية – جريدة الوسط البحرينية (٣١ مارس ٢٠١١).
- منتديات الفكر القومي العربي: السياسة الخارجية الإيرانية.. الأدوار والأهداف والإستراتيجيات (٢٠٠٧).

الحلقة الرابعة

الحزب الإلهي

اعتمدت ولاية الفقيه في السنوات العشر الأولى (١٩٧٩ – ١٩٨٩) تجربة الحزب الواحد، فأنشأ الخميني (الحزب الجمهوري الإسلامي) الذي ضم أبرز كوادر وقادة الثورة الإسلامية، وقد شكل رجال الدين بنيته الأساسية، فيما أهمل القادة الجدد الألوان السياسية والأيديولوجية كافة تحت دعوى أن الدين وحده هو الحل الوحيد لاستقرار وتقدم إيران، وأن ليس ثمة حزب بوسعه أن يترجم هوية الثورة وتطلعها الإسلامي إلا حزب الله الممثل في الحزب الجمهوري الإسلامي، بوصفه المنبر السياسي في المبتدأ والمنتهى، ومن خلال هيمنة الحزب على الدولة ومؤسساتها، وعلى الشارع والحوزة والجامعة، فقد تم عزل وإقصاء المناوئين من أعضاء وقيادات الجبهة الوطنية، وحركة تحرير إيران والأحزاب الأخرى: تودة ومجاهدي خلق والديمقراطي الكردستاني، واتخذ قرار بحل التنظيمات القومية والإثنية، وبرزت تشكيلة ذات نفوذ قوي تتألف من عشرين رجلًا من رجال الدين الذين يأتي ترتيبهم بعد القائد الأعلى مباشرة، وُضعت بين أيديهم خطوط وإدارات العمل السياسي والثقافي والاقتصادي بوصفهم الأمناء على الجمهورية الفتية.

وتضم التشكيلة القادة السياسيين، وموظفي الدولة الكبار كالرئيس والمتحدث باسم البرلمان ونائبه، وممثلي الإمام في المجالس الكبرى، وأئمة الصلاة، والأوصياء في المدن الرئيسة، ورئيس المجلس الثوري العسكري، ورئيس مجلس الأمن القومي، ويمتد نفوذ هذه التشكيلة إلى مؤسسات الخدمة الاجتماعية والحرس، وحزب الله، وجماعات الشارع الموالية لولاية الفقيه!

أولًا: حزب الله:

أما حزب الله أو حزب (ثارات الحسين) فإنه يعمل بمنطق مفارق ونقيض لعموم المنابر والتيارات والأحزاب الإيرانية الأخرى، فهو يمثل عمليًّا أداة تجربة ولاية الفقيه السياسية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفرض الانضباط الأيديولوجي على الشارع الإيراني بالقوة وبالعنف المسلح عند الاقتضاء، وقد سبق للحزب أن قضى بإهدار دم رئيس منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان؛ لتجاوزه الخط الأحمر عندما دعا إلى إعادة النظر في حد القصاص، كما يعد الحزب عاملًا مؤثرًا في العلاقات الخارجية الإيرانية، ومما له صلة بهذا التأثير إصراره على رفض تطبيع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيًا: النشأة الأولى:

١- حزب المستضعفين:

اسم الحزب الذي دعا إلى تشكيله الخميني: "إن يوم القدس العالمي بمثابة مقدمة لتشكيل حزب المستضعفين في كل أرجاء الدنيا؛ ليعمل هؤلاء على حل مشاكلهم، ويتحدوا للقيام بمواجهة المستكبرين والمستعمرين اللصوص الشرقيين والغربيين، ويحققوا وعد الإسلام ونداءه بإقامة حكومة المستضعفين ويرثوا الأرض".

٢- ألوية حزب الله:

يعد الحزب من أقدم التشكيلات السياسية في نظام الحكم الديني بإيران، فقد ظهر على المسرح السياسي الإيراني عام ١٩٧٩؛ أي فور انتصار الثورة وقيام

الجمهورية الإسلامية، حيث كان أنصاره ينشطون في إطار «ألوية حزب الله» في مجابهة أعضاء منظمة مجاهدي خلق ومؤيدي الحسن بني صدر.

فيما يرى البعض أن الحزب ولد على هامش حزب الجمهورية الإسلامية على أساس أنه كان يمثل ميليشياه المسلحة، فانفض الحزب الجمهوري وبقيت ميليشياته، وثمة من يحيل نشأته على الحرب العراقية الإيرانية، في إطار استخدام جهاز لتحفيز الشباب على التطوع والانضمام لصفوف المحاربين، وما يزال حزب الله شديد الحضور على الساحة الإيرانية، مهمته ضبط الخلافات الداخلية، ووضع خطوط حمراء لا تتجاوزها الفئات المتصارعة، في مقدمتها:

- الالتزام بمبدأ ولاية الفقيه والتمسك بوصية الخميني.
- الدفاع عن مصالح البلاد العليا والأمن الوطني الإيراني.

ويبدو أن الحرب العراقية الإيرانية كانت من أهم العوامل في تشكيل الحزب، فإلى ما قبل انتهاء هذه الحرب لم يكن لهذا التيار هوية سياسية مستقلة، ولكن عودة المحاربين من جبهات الحرب ممن خاضوا تجارب قتالية مؤلمة وتعبئة عقائدية مكثفة، جعلتهم يصطدمون داخل المدن بأوضاع متناقضة مع تصوراتهم المثالية والدينية للثورة وشعاراتها.

يقول «حجت مرتجي»: إن بدايات حزب الله كانت من «التجمعات المختلفة التي شكلها المقاتلون بعد عودتهم من الجبهات إلى المدن». فيما يربط الباحث الإيراني «شاول بخاش» هذه البداية بتكتيكات «الحزب الإسلامي الجمهوري» ودور رجل الدين «هادي غفاري» في تجنيد ألوية حزب الله.

٢- حزب الله طهران:

يؤكد «مسعود ده نمكي» مدير تحرير صحيفة «شلمجة» الناطقة باسم حزب الله «إلى ما قبل عام ١٩٧٩ لم يكن يوجد في الواقع شيء اسمه أنصار

حزب الله، ولم يكن لهذا الاسم ذكر، وفي ذلك الوقت كانوا ينشطون تحت اسم «حزب الله طهران» وقد استمر هذا الوضع إلى عام ١٩٨٣».

٣- أنصار حزب الله:

أخذ اسم (أنصار حزب الله) يُتَدَاول على الألسن بعد عام ١٩٨٣، وأنهم «كانوا يؤكدون على القضايا الأخلاقية، وعادة ينشطون في مجال مكافحة مظاهر الفساد والمنكر في المجتمع».

ولا تزال شعارات أنصار حزب الله اليوم تتركز على «مكافحة الفساد الأخلاقي، والاختلاس، والرشا، والغزو الثقافي، والرأسمالية». ويعتمد أنصار الحزب في سبيل تحقيق أهدافه على تنظيم جماعات صغيرة على شكل خلايا تنظيمية، منسجمة مع بعضها، وتمتلك صحيفتين تنطقان باسم الحزب هما؛ (يا لثارات الحسين) و(شلمجة)، كما تعد مجلة (صبح) وصحيفة (كيهان) من المطبوعات القريبة منها.

وتعكس مواقف ومطالب وشعارات حزب الله في إيران توجهات شعبوية مذهبية ريفية مثالية، تختلط فيها مطالب الشريحة الاجتماعية الفقيرة بشعارات الثورة الإيرانية.

ولعل أهم ما يميز الحزب عن سائر الاتجاهات الدينية السائدة في قيادة الثورة آنذاك، هو المنهج الراديكالي في العمل السياسي والغلو في تفسير وتأويل العقيدة الدينية، وبالدرجة الأولى السلوك العنيف في التعامل مع الأحزاب السياسية ومع المخالفين والمعارضين.

ثالثًا: المهام الأيديولوجية الكبرى:

أعلنت مجموعة من رجال الدين في مطلع نيسان – أبريل ١٩٧٩ عن نفسها باسم (تجمع حزب الله)، وكان السبب الجوهري في قيام الحزب هو توطيد أسس الجمهورية الفتية، وتمكين الطبقة الثيوقراطية من إحكام سيطرتها على مؤسسات الدولة؛ لذلك كان عليها تنفيذ وصايا الإمام الخميني من خلال العمل على خمسة أهداف رئيسة:

١- تثبيت سلطة الثيوقراطية، والاستحواذ على مؤسسات الدولة، والشروع في إقصاء القوى الوطنية المشاركة في الثورة، وتصفية المعارضين للأيديولوجية الدينية.

٢- توكيد منطق البعد اللاهوتي للجمهورية بزعامة غلاة اليمين الديني.

٣- الدعوة إلى ضرورة النضال لانطلاق الثورة من الأرض الإيرانية (المحررة) إلى أقطار الوطن العربي والعالم الإسلامي كله، ومنه إلى القارات الخمس.

٤- الأممية: فرض وتسويق نظرية ولاية الفقيه الأممية بقيادة المرشد الأعلى، بدعوى إقامة الحاكمية الإلهية على الأرض.

٥- المهدوية: يعد الحزب وجوده في هذا العصر ممهدا لظهور المهدي لتحقيق (إيران الكبرى من أفغانستان إلى فلسطين (لذلك يجاهد الحزب حسب قول أمينه العام محمد باقر خرازي على تحقيق «إيران الكبرى» بوصفها الهدف المنشود للثورة الإسلامية. هذه الدولة ستحكم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وستكون مدخلًا لتشكيل القرية العالمية للمضطهدين تمهيدًا للحكم العالمي للإمام المهدي.

وعهد المرشد الأعلى بقيادة التنظيم إلى ثلاثة من خلصائه ومريديه، هم: (آية الله أحمد جنتي، وحجة الإسلام محمد محمدي ريشهري، ومهدي نصيري). وعلى أيدي هؤلاء المعممين عانت إيران أسوأ مرحلة من مراحل تاريخها طوال العقد الأول من الثورة؛ فقد شكل الحزب بقيادة الفرسان الثلاثة مركز القوة الإمامية للتجربة الجديدة.

ولفرض هيمنته على الشارع السياسي طالب بضرورة وجود مؤسسات ثورية خارج جهاز الدولة، بدعوى الدفاع عن القيم الإسلامية وضمان سلامة النظام الجديد، وكان الصدام مع الاتجاه المعروف بـ(الليبرالي) الذي تقوده حكومة المهندس بازركان أول معارك حزب الله، عندما أعلن احتجاجه على سياسة الحكومة في الإصلاح التدريجي، واعتبره التفافًا على الثورة ومؤامرة على مشروعها الذي يقضي بالتغيير الشامل عن طريق إجراءات ثورية حازمة تجتث بقايا النظام القديم من المؤسسات والخبراء.

رابعًا: المعارك والصدامات:

١- التجمع الذي أدى إلى تثبيت الاتجاه المتطرف وتحديد أطره عقب الصدام الذي حدث ضد ائتلاف رئيس الجمهورية آنذاك (أبو الحسن بني صدر) ومنظمة مجاهدي خلق؛ إذ دخل الحزب منذ بداية الثورة ١٩٧٩ حربًا طاحنة ضد تيار (بني صدر - رجوي) إثر التحرك المسلح لمنظمة مجاهدي خلق، والاعتقالات والعقوبات التي نالتهم، فكانت النهاية اندحار تيار بني صدر رجوي، وبعد انفجار البناية المركزية لحزب الجمهورية الإسلامية -والذي أودى بحياة العشرات من قيادات الحزب والدولة- اتخذ حزب الله

طابعًا رسميًّا وازداد نفوذه قوة وحضورًا في الحكومة التي كانت تطلق على نفسها حكومة حزب الله.

٢- حدث عام ١٩٨٤ خلاف على مستوى القيادة العليا بشأن القضايا الاقتصادية، وحَوْل بعض القضايا الدولية، وفي هذا الاختلاف احتفظ تيار حزب الله بقيادة حكومة (مير حسين موسوي) بتفوقه السياسي، واستطاع أن يعزل معارضيه.

فيما أفضى الخلاف إلى نشأة تيارين جديدين، فالمجموعة التي اختلفت مع حزب الله حول القضايا الاقتصادية شكلت تيارًا عرف فيما بعد بـ(اليمين المحافظ) الذي عارض تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، والمجموعة الثانية التي اصطدمت بحزب الله حول القضايا الدولية، مثلت تيارًا عرف لاحقًا بالتيار الذي يولي الأولوية للمصالح، أو ما يعبر عنه بـ(المعتدل) إزاء السياسات المتطرفة على المستوى الدولي آنذاك، واعتبرها تتعارض مع المصلحة الإستراتيجية في الحرب ضد العراق.

٣- أبعد المرشد الأعلى قادة التيارين اليمين والمعتدل عن مركز السلطة التنفيذية، لكنهما انضما معًا إلى دائرة الصراع السياسي.

خامسًا: الأيديولوجيا

١- التفسير الطبقي للتأريخ الإسلامي: طبقا لشعارات الخميني (ثورة المستضعفين على المستكبرين) دعم الفقراء ومساندتهم، والوقوف بوجه الطبقة الأرستقراطية ومناهضة النبلاء وكبار الملاك.

٢- التفسير المذهبي للإسلام: يعتقد بأن (مذهب أهل البيت) هو الإسلام الصحيح وما عداه من الفرق والمذاهب يعد فاسدا، فاقدا لشرعيته،

ومناهضا لفكر وعقيدة الثورة الإسلامية، لذلك يشدد الحزب على عدم السماح لأهل السنة بإقامة المساجد أو المدارس الدينية. وفد أظهر الحزب العديد من مواقفه المتصلبة تجاه المذاهب الإسلامية الأخرى.

٣- التعبير عن المناخ الثقافي الدولي عقب الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد تأثير نضال القوى اليسارية والماركسية ضد الإمبريالية والطبقية. ومن الضروري الإشارة إلى أن تأثير النصر الثاني كان محدودًا في بعده النفسي؛ فحزب الله ينتقد ويهاجم الأسس المادية في الفكر الاشتراكي، لكنه يقبل (المثل) التي يطرحها ويمتدحها، ويقبل المساواة التي ينادي بها، كما أنه يستند أو يستثمر الإستراتيجيات والخطط التي يعتمدها.

٤- حزب الله لا يتحرك من موقع تقليدي صرف، بل على العكس، فهو في العديد من المواقف الفكرية كان يدعو إلى إعادة النظر والتجديد، ولذلك كان موضع هجوم الاتجاهات التقليدية داخل النظام. وهنا يمكن تلمس تأثيرات أفكار علي شريعتي المنظر الثوري بوضوح، فهذا الاتجاه يتوزع على عدة جوانب، منها الراديكالية في أسلوب العمل، والنضال الطبقي، والنضال ضد الاستبداد، وتقويم الفكر الديني. وهي جميعها جوانب تجعل حزب الله قريبًا من أفكار شريعتي غداة قيام الثورة.

٥- سيطر الحزب على السلطة خلال سنوات الحرب ضد العراق، وقرن مصيره بها، غير أن الموافقة على قرارات وقف إطلاق النار اضطرت الحزب إلى التراجع، ثم أعاد تنظيم صفوفه ليعاود نشاطه مرة أخرى، ففي أواسط التسعينيات ١٩٩٤ اتخذ موقفًا مناهضًا من التيارين اليميني والمعتدل، وبنفس الكيفية أدان تحالف جماعتي المعتدلين واليسار ١٩٩٦.

٦- تمثل الشرائح المتأرجحة بين الطبقتين الفقيرة والوسطى أو الضائعة بينهما في المدن القاعدة الرئيسة للتيار، وهي في الوقت عينه من يعبر عن اعتماداته النظرية، ويحاول الحزب التعبير عن الأهداف السياسية لهذه الفئات الاجتماعية.

٧- استند الحزب في تحقيق أهدافه إلى النمط الحرفي المهيمن لإدخاله في مؤسسات الدولة، فزج بعشرات المئات من أنصاره إلى جهاز الحكومة مع ثورة ١٩٧٩، وتسلم بعضهم مراكز القوة، وعند تقسيم إمكانيات الدولة كان هؤلاء موضع اهتمام خاص بسبب ولائهم السياسي، حتى أصبح للحزب مواقع هامة في المؤسسات الثورية على مستوى البيروقراطية السياسية.

٨- في القضايا الداخلية يعارض الحزب بشدة إقامة حوار سياسي بين مختلف الفئات الاجتماعية، خاصة مع المثقفين والاتجاهات الليبرالية. ولقد بلغت شدة رفضه في هذا المجال حدًّا جعله يقف في مواجهة حتى مع التيارات الموجودة داخل النظام، فضلًا عن القوى التي تقف خارج السلطة.

٩- يرى حزب الله نفسه حاملًا للواء التقليد الثوري؛ لذلك فهو يعارض أي سياسة مخالفة أو بعيدة عن النهج الذي اعتمده من بداية الثورة، لكنه بسبب عجزه عن الحيلولة دون حدوث تغييرات تاريخية حتمية؛ فإن مواقفه إزاء هذه التغييرات لا تتعدى الجانب الشكلي؛ لذلك مع حلول عام ١٩٩٦ ظهرت تغييرات أساسية في نهجه مع تنظيم القوى الموالية المعروفة باسم (جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية)، التي حاولت إظهار نوع من التعقل السياسي.

١٠- احتفظ حزب الله -الذي ظهر للوجود إثر اصطفاف القوى الثورية مقابل التيار الليبرالي في بداية العهد الجمهوري- بميزة مناهضته لليبرالية؛ فمن وجهة نظره لا تعني الحرية الاجتماعية سوى حرية الرأسماليين في استغلال الطبقات الكادحة، أو على الأقل تعني التحايل الأخلاقي في المجتمع. كما

يطالب هذا التيار بإطلاق قوته كيما تستطيع الوقوف أمام مثل هذه التحديات من أجل التصدي للفكر المضاد.

١١- في السياسة الخارجية، يستخدم حزب الله شعارات مناهضة للولايات المتحدة.

سادسًا: سياسة القمع الفكري والإرهاب الدموي

١- اتبع الحزب أساليب عنيفة في ملاحقة أعداء ولاية الفقيه في صورتها الشمولية المطلقة، لذلك يهاجم التيار الواقعي وأصحاب الفكر العقلاني، ولاحق قوى الشعب الأخرى، وقد تصاعدت موجات الإرهاب الفكري والإيذاء الجسدي، وبلغت ذروتها في قيام الحزب بفتح النار على طلبة جامعة طهران خلال أحداث تموز - يوليو (١٩٩٩) بالتواطؤ مع الحرس الثوري وقوات التعبئة (الباسيج) وحصل الشيء نفسه، عام ٢٠٠١ عندما تصدى الحزب بكل قسوة لأنصار حركة الحرية في (بارك ملت) بطهران، فيما شارك الحزب قوات الحرس الثوري في أحداث القتل التي شهدتها طهران عام ٢٠٠٩ خلال الثورة الخضراء.

٢- إطلاق أحكام الردة والتكفير بحق كل من لا يؤمن بولاية الخميني؛ لذلك كان من الطبيعي أن يوضع المجتمع كله تحت الاختبار، فيما اتسعت دائرة الشبهات الغائرة لتبتلع الآلاف المؤلفة من مواطني الجمهورية الفتية، فسيقت الأرتال تلو الأرتال إلى ساحات الموت، وقد تلقفت مشانق ولاية الفقيه الدينية إلى جوار المدنيين مئات المعممين تحت لائحة من الاتهامات العائمة والعناوين الفضفاضة نحو مصطلحات سياسية ودينية من بينها (الخوارج، المنافقون، العلمانيون، الشيوعيون، المتغربون).

وطبقًا لتقارير حقوق الإنسان ودوائر القانون والمنظمات الدولية؛ فإن محكمة الثورة أزهقت أرواح ما يقارب الستين ألف مواطن، ولم يحظ أي من الضحايا بإجراء تحقيق أصولي أو محاكمة عادلة، وكان الشيخ خلخالي عند تنفيذ عقوبة الإعدام يكتفي بقراءة نص مقتضب، يختمه بعبارة: خيانة المثل الثورية والدينية!

سابعًا: الشأن العربي:

١- تصدير الثورة:

منذ بدايات قيام جمهورية ١١ شباط تبنى هذا التيار بحماس شديد مقولة الخميني: (تصدير الثورة إلى العالم كله)، فكان شعاره الحرب الدائمة (حرب حرب حتى النصر)، وظل هذا الشعار يتردد في سماء إيران طوال حرب الثماني سنوات، قبل أن يتجرع السيد الخميني السم غداة الهزيمة التي ألحقها العراقيون بجيش القدس جيش الـ(العشرين مليون) على جبهات الحرب، فيما احتفظت قيادته بمرارة الانحدار أمام صمود الجندية العراقية.

٢- الثأر من العراق:

هذا أحد العناوين المركزية في فكر وسلوك الحزب، وظل شعار (الثأر) من شعب العراق يزمجر في صدورهم؛ لذلك كان التنسيق قائمًا لإيذاء العراق بين زمرة (بدر) وحزب الله، منذ صيف عام ١٩٨٨ وعلى مدى السنين اللاحقة، وتصاعدت وتيرة التخريب والتفجيرات والحرائق وسلسلة الاغتيالات قبيل وأثناء العدوان على العراق، وتحول التنسيق لاحقًا بين الطرفين بقيادة جهاز الإطلاعات إلى تعاون منظم، إثر الاحتلال بتوجيه وتخطيط غرفة عمليات مشتركة، مهمتها الأولى الثأر من العراقيين طبقًا للقوائم والبيانات التي أعدها

مجلس الحكيم وحزب الدعوة بأسماء العراقيين (مدنيين وعسكريين) وألا يبقى وطني بعثي ولا عروبي حيًّا بعد اليوم.

٣- فلسطين:

ظل الحزب لأمد طويل يرفع شعارات مقاتلة الصهيونية لاستعادة فلسطين، بشرط تحرير كربلاء. وبعد الخوض في دماء العراقيين يتجه الجيش المليوني إلى بيت المقدس، وبعد الانتهاء من تحرير فلسطين تبدأ مرحلة توسيع رقعة دولة إيران الكبرى من جاكارتا إلى الدار البيضاء. ومن فلسطين إلى أفغانستان.

وجه الأمين العام للحزب آية الله باقر خرازي انتقادا شديدا لحكومة بلاده لمواقفها الداعمة للشعب الفلسطيني، وقال: (قدمنا كل أشكال الدعم لقوى التحرر الإسلامية، لكن ما الذي حصلت عليه إيران؟ وإذا كنا نقدم اليوم الدعم لفلسطين فيجب على فلسطين أن تسير في طريق أهل بيت النبوة، وإذا لم يحصل ذلك فما هو الفرق بينها وبين إسرائيل؟ إلى متى تبقى مائدتنا مبسوطة أمام الآخرين في حين أن الشعب الإيراني يتضرع جوعًا) !!.

٤- الخليج العربي:

أ- استغل الحزب الحراك السياسي العربي، وأعد كل إمكاناته الإعلامية والسياسية والحركية منها للتدخل في شأن دول الخليج العربية، لاسيما أن حسين شريعتمداري المستشار السياسي للمرشد الأعلى هو أحد قادة حزب الله، الذي سبق أن تطاول على عروبة البحرين، وهو صاحب العمود الأول في صحيفة كيهان، التي كانت وما تزال منبرًا لتعميم الثقافة الطائفية على خط ولاية الفقيه ومقولاتها التحريضية.

ب- أبدى الحزب تأييده المطلق لما سماه بثورة المظلومين في البحرين، وأصدر بيانا مطولا حول الحراك السياسي الذي شهدته المنامة يوم ١٤ فبراير ٢٠١١.

ج- رفع حزب الله شعار (اليوم حان موعد الجهاد)، وتحت هذا الشعار أعلن رئيس المجلس التنسيقي لقوى "حزب الله" في إيران شن هجمات إرهابية في البحرين إذا لم يتم الإسراع بسحب قوات درع الجزيرة. فإنه لا خيار أمامنا سوى تنفيذ (عمليات استشهادية)، على حد تعبيره. إذْ "لم يعد من الصحيح الصمت والتفرج على الأعمال التي ترتكب ضد أهل لبيت في البحرين".

د- شارك حزب الله في قيادة حملة تصعيدية انطلقت في أعقاب دخول قوات من "درع الجزيرة"، التابعة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى البحرين، للمساعدة في حفظ الأمن بالمملكة، بعد اندلاع مواجهات دامية بين محتجين وقوات الأمن، دفعت العاهل البحريني، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، إلى فرض حالة "السلامة الوطنية" (الطوارئ) لمدة ثلاثة أشهر.

هـ- وفي ١١ أبريل ٢٠١١ تظاهر الحزب مع مجاميع من الطلبة أمام السفارة السعودية في طهران وقاموا برشق السفارة بالحجارة والقنابل الغازية الحارقة وحاولوا رفع أعلام لـ "حزب الله"، .

و- كما هاجم أعضاء حزب الله، مقر القنصلية السعودية في مدينة مشهد التي تقع شمال غربي إيران. وحطم المتظاهرون بالحجارة نوافذ القنصلية، ورددوا شعارات معادية للسعودية والملك عبد الله بن عبد العزيز، وطالبوا بإبعاد القنصل.

ثامنًا: المجال الاقتصادي:

١- مع قبول حزب الله سياسة الاقتصاد المختلط (العام والخاص)، فإنه يؤكد كثيرًا على دور القطاع الحكومي، بمعنى خضوع غالبية المؤسسات والأنشطة الاقتصادية لسيطرة الدولة، بحيث تكون هي المستثمر الأول.

٢- معارضة الاستثمارات الأجنبية، بوصفها حسب رأي الحزب مصدرًا للتبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

٣- عقب تطبيق برامج الخصخصة من قبل حكومة الرئيس رفسنجاني، قام الحزب بمناورات عديدة لمواجهتها؛ لذلك عاد ثانية ليجدد دعوته بإعادة سيطرة الدولة على الاقتصاد، وتنفيذ ذلك إذا ما توفرت له الفرص المواتية.

تاسعًا: التحالفات الداخلية والمواقف السياسية:

في أواسط التسعينيات ما بين فترة نهاية الرئاسة الرفسنجانية وصعود السيد خاتمي انتظمت القوى الأساسية في جبهة تحالف مع حزب الله، وضمت جمعية الدفاع عن قيم الثورة الإسلامية. وأنصار حزب الله.

كان الحزب من مؤيدي احمدي نجاد حين رشح نفسه لانتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥ وفاز فيها، لكنه انقلب عليه في نهاية عهده الرئاسي الأول وبداية عهده الرئاسي الثاني، بسبب ما سماه والقوى وسائر التيارات الأصولية الناقدة للحكومة بـ«عشعشة التيار المنحرف حول رئيس الجمهورية»، واتهام اسفنديار رحيم مشائي، الذي يعتبر بمثابة العضد الأيمن لاحمدي نجاد ومدير مكتبه، بزعامة هذا التيار. وطبقا لحسين كرم رئيس هيئة تنسيق حزب الله «فإن عهد السيد احمدي نجاد شهد ظهور تيار مشابه لتيار فتنة عام (٢٠٠٩)، من خلال الدعوة إلى الصداقة مع الكيان الصهيوني الغاصب والمساس بالمقدسات، تمهيدا

للانقلاب على الثورة، وقائدها، وهذا السلوك، يعمل على سقي السم السياسي والاقتصادي للقائد الأعلى، لذلك، فإن تيار الانحراف بدأ يطرح القضايا التي تسبب زعزعة الاستقرار الداخلي مثل قضية شعب أبي طالب، في حين أن القائد الأعلى أشار أكثر من مرة إلى أن إيران تعيش حاليا حالة بدر وخيبر».

عاشرًا: المنبر الإعلامي:

إن للحزب صحفًا مثل (صبح)، (كيهان)، (الجمهورية الإسلامية)، (رسالت)، (أبرار)، وهي تعد منابر دعائية لترويج أفكار حزب الله.

الملاحظات:

١- تأكيد الكفاءة السياسية لرجال الدين؛ لكونهم الأمناء المخلصين الأبديين للثورة وقائدها.

٢- الالتزام بنظرية ولاية الفقيه، والولاء لفكر الخميني، والانحياز الكلي للـ(السيد علي خامنئي). والدفاع عن ولايته (الإلهية).

٣- جدد الحزب في يوليو ٢٠١٢ اتهاماته لمؤيدي ومستشاري أحمدي نجاد بـ(التحريفية) وبالتآمر على الثورة وقائدها.

٤- عدم الثقة بالبيروقراطية، والأسلوب التقليدي في إدارة شؤون الدولة المحلية والسياسة الدولية.

٥- رفض فكرة (القومية) بوصفها نقيضًا للأممية الإسلامية، ولهذا الغرض والسبب فقد وضع مصدق في دائرة الشبهات، في نفس الوقت الذي تم فيه رد الاعتبار لغريمه آية الله الكاشاني.

٦- الالتزام بنظام صارم للسلوك الاجتماعي، ابتداءً من غطاء الرأس والعباءة وطريقة المشي، وانتهاء بفصل الجنسين في الجامعة والمدارس، وطوابير التسوق، والحافلات.

٧- رفع شعار (لا شرقية ولا غربية) في السياسة الخارجية للبلاد.

٨- ضرورة اعتماد الجمهورية الإسلامية على كفاءة أبنائها في المعرفة العلمية والتقنية الصناعية والتنمية الشاملة، وصولا إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بوصفه هوية التقدم.

٩- العمل على تحقيق الثورة الثقافية في المدارس والجامعات وبين العائلات، وفي المشهد الإيراني الإبداعي بكل جوانبه: الشعر، النحت، القصة، المسرح، السينما؛ إذ لا يمكن بلورة الشخصية المستقلة للثورة وتجربتها الانقلابية إلا عن طريق توفير المناخ الأيديولوجي لنمو الشخصية الجديدة وتحقيق ازدهارها، مما يوجب مناهضة الثقافة الغربية، والتصدي لغزوها، وفضح فلسفتها الفردية المضادة للروح الجماعية العامة التي دعا إليها الإسلام.

١٠- الأولوية يجب أن تعطى في هذه المرحلة للمشروع النووي، فحيازة السلاح الذري يعد عقيدة راسخة لدى حزب الله، لترسيخ ركائز الثورة، والانطلاق بها إلى أهدافها العالمية، وطبقا للمنطق الشرطي الذرائعي الذي ينتهجه أمين عام الحزب فإنه لن يكون بوسع طهران أن تقيم علاقة سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا بشرط واحد: "هو قيام إيران بإنتاج القنبلة النووية عندها فقط نقيم علاقات مع واشنطن وإذا كان لا ينبغي أن نصنع تلك القنبلة فعندئذ لا ضرورة لتلك العلاقات"

بصرف النظر عن مضامين النقاط التسع الآنفة، وعن مستوى العمل أو الالتزام الأخلاقي بها، فإن اليمين الديني يواصل سعيه لإيجاد قراءة جماهيرية لفكرِيَّاته، بل يحاول تأهيل اعتماداته الأيديولوجية بكل الوسائل التعليمية والإعلامية عبر الصحف والمجلات ووسائل الاتصال الأخرى.

مراجع

- آية الله محمد باقر خرازي، حديث نشرته صحيفة (عصر إيران) الصادرة في يوم الأحد (٢ مارس ٢٠٠٨)
- أحمد أمين حزب الله الإيراني يتهم مقربين من نجاد بـ«سقي السم الزعاف» إلى خامنئي الرأي الكويتية (١٥/ ٧/ ٢٠١٢)
- صحيفة كيهان العربي (٥/ ١١/ ٢٠٠٤)
- صحيفة الوفاق الإيرانية (٦/ ٩/ ٢٠٠٣)
- صحيفة «حزب الله» إيران. طهران (٢٠/ ٥/ ٢٠١٠)
- أبو فيصل الأحوازي. واقع الحال. الموقع الرسمي لـ(الجبهة الديمقراطية الشعبية للشعب العربي الأحوازي). ٢٩ (٢٩/ ٣/ ٢٠٠٩)
- أحمد زكريا – حزب الله الإيراني يمهد لظهور المهدي وتحقيق إيران الكبرى من أفغانستان إلى فلسطين الوطن الكويتية. العدد (٢٢/ ٥/ ٢٠١٠)

الحلقة الخامسة

رحلة السيد خامنئي
من رئاسة الجمهورية إلى الولاية الإلهية العليا

(١٩٨١-١٩٨٩)

الصورة المثالية:

صورة السيد خامنئي وطريقة حياته الخاصة كما تظهرها مذكراته ومدونته والمواقع الولائية، صورة مثالية لرجل عصامي ينحدر من أسرة رقيقة الحال، جاء من بيت يقيم وزنًا للدين ويحرص على الالتزام بالشعائر الإسلامية، ويروي أصدقاؤه والمقربون منه حكايات كثيرة عن الزهد في الحياة وبساطة العيش إلى الحد الذي تقترض فيه الأسرة كمية من السكر بعد أن تنفد الحصة التموينية من هذه المادة، وأن الرجل الذي أصبح رئيسًا للجمهورية لم يكن يضع على مائدته أكثر من نوع واحد من الطعام، وأسرته تفترش فراشًا بسيطًا (الموكيت).

يذكر أحمد الخميني: (لقد زرت بيته يومًا، وما إن خطوت خطوات حتى اكتشفت أنهم فرشوا سجادة بالية خشنة).

ويذهب آية الله السيد محمود الهاشمي الشاهرودي إلى القول: (إن حياة السيد تتمتع ببساطة ونقاء خاص، هذه البساطة سرت إلى المقربين منه أيضًا، فلم يكن السيد وأبناؤه يهتمون بالمظاهر والشكليات، ولقد شاهدت هذه البساطة في منزله، فقد دعانا السيد في أحد الأيام لزيارة مكتبته، فشاهدت هناك طاولة قديمة، وبجوارها كرسي عتيق، كان قد اقتناهما قبل انتصار الثورة، ولم يزل يستخدمهما في مكتبته).

وهناك الكثير من الأقوال والحكايات التي تلتقي وتجمع على زهد السيد خامنئي وبساطته في حياته العائلية.

ويعلل خامنئي ذلك بالمشروع السياسي الذي يؤمن به ويعمل له، ذلك أن أفضل الأساليب في الدعوة هو البساطة؛ لأنها تعين المُبَلِّغَ عمليًّا على أداء مهمته الرسالية.

وقيل: إن السيد كان يطبق ذلك في حياته الخاصة، ولم يكن الرئيس يتسلم راتبًا من الدولة، ولا يمد يده إلى الحقوق الشرعية لينفقها في أمور معيشته الشخصية، بل ينتفع بالهدايا والنذور التي تقدم إليه من المحبين.

ويقدم السيد خامنئي نفسه في فترة رئاسته عبر حادثة تسترعي الانتباه والتأمل، حيث يقول: «في أحد الأيام كنت جالسًا في مقر عملي، فرنَّ جرس الهاتف، كان المتصل والدتي، وعندما رفعت سماعة الهاتف سمعت ضحكاتها، فسألتها عن السبب، فقالت الوالدة: أن يكون والدا رئيس الجمهورية لا يمتلكان المال والطعام).

السيرة الشخصية:

ولد السيد علي بن جواد الحسيني الخامنئي في مدينة مشهد عام (١٧/ ٤/ ١٩٣٩)، في بيت متواضع صغير لا تتعدى مساحته سبعين مترًا. يقول السيد خامنئي في مذكراته: (كان والدي رجل دين معروفًا، وفي نفس الوقت كان ورعًا، حياتنا كانت تسير بعسر، ما زلت أتذكر أنه في بعض الليالي ما كان يوجد في بيتنا وجبة عشاء، والدتي كانت تُعدُّ بعناء العشاء لنا، وهذا العشاء كان لا يتجاوز الخبز والزبيب).

وحول الأسباب التي جعلته يدخل الحوزة العلمية يقول خامنئي: «العامل الرئيس الذي جعلني أسلك هذا الطريق النير الذي سلكه والدي من

قبل، هو الروح المعنوية التي كان يتحلى بها والدي، كما أن والدتي أيضًا كانت لديها رغبة في أن أسلك هذا الطريق».

بدأ الخطوة التعليمية الأولى في الثانوية في الأدب والصرف والنحو، ومن ثمة توجه إلى الحوزة العلمية في مشهد، وهناك تلقى دروس الأدب والمقدمات على يد والده وباقي الأساتذة؛ فقرأ «جامع المقدمات» و«السيوطي» و«المغني» في مدرستي «سليمان خان» و«نواب»؛ إذ كان والده يشرف على سير تعليمه، كما درس كتب «المعالم» و«شرح اللمعة» و«شرائع الإسلام» لدى آية الله «آغا ميرزا مدرس اليزدي»، وتعلم كتاب «الرسائل والمكاسب» لدى آية الله الشيخ هاشم القزويني، وأكمل دروس الفقه والأصول تحت إشراف والده، وحضر دروس الفلسفة والمنطق ومنظومة السبزواري لدى آية الله الميرزا جواد آغا الطهراني، وبعده لدى آية الله الشيخ رضا آيسي.

ولم تستغرق دراسة خامنئي الرسمية في الحوزة العلمية أكثر من خمس سنوات ونصف؛ إذ طوى خلالها المقدمات والسطوح العليا، وما إن أنهى مرحلة قم في العام ١٩٥٧ حتى يمم وجهه صوب العراق لمتابعة الدراسة الحوزوية العليا في مدينة النجف؛ ليباشر دروس الخارج لدى السيد محسن الحكيم والسيد الخوئي والميرزا باقر الزنجاني والسيد يحيى اليزدي والميرزا حسن البجنوردي، والسيد محمود الهاشمي الذي عهد إليه الخميني عام ١٩٨١ برئاسة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وسيختاره خامنئي عام ٢٠٠٠ رئيسًا للسلطة القضائية في البلاد، وسينقلب اسمه من هاشمي إلى شاهرودي، بعد احتجاج الكثيرين بوصفه عراقيًّا مسفرًا، وليس إيرانيًّا.

يقول السيد خامنئي في مذكراته بأنه أعجب بالمنهج الدراسي والبحثي في حوزة النجف، فاستأذن والده أن يسمح له بأن يبقى في النجف، ولكن

بسبب بعض الظروف العائلية اضطر للعودة إلى مشهد، ثم عاد مرةً أخرى لمدينة قم ليتابع دروسه العليا في الفقه والفلسفة والأصول على أساتذة الحوزة، فتتلمذ على يد السيد البروجردي والسيد الخميني والشيخ مرتضى الحائري والطباطبائي صاحب الميزان.

وفي العام ١٩٦٤ بسبب ظروف عائلية قاهرة اضطر إلى مغادرة قم والعودة إلى مسقط رأسه في مشهد، وفي حوزتها واصل تحصيله الفقهي والأصولي على يد آية الله العظمى السيد الميلاني حتى عام ١٩٦٤م.

يقول خامنئي: (أنا من طلاب الإمام الخميني في الفقه والأصول والسياسة والثورة، لكن أول شرارة للعمل السياسي والجهادي في مقارعة الطاغوت أوقدها فيَّ المجاهد الكبير وشهيد طريق الإسلام الشهيد المظلوم السيد نواب صفوي عندما زار نواب صفوي مع عدد من أفراد جماعة فدائيي الإسلام مدينة مشهد عام ١٩٥٢م، حيث ألقى خطابًا مثيرًا وموقظًا في مدرسة سليمان خان حول موضوع إحياء الإسلام وسيادة الأحكام الإلهية، مما كشف للشعب الإيراني خداع وحيل الشاه والإنجليز وأكاذيبهم).

ويقول خامنئي: (آنذاك أثار نواب صفوي لديَّ حوافز الثورة الإسلامية، ولم يكن لديَّ أدنى شك في أن المرحوم نواب أضاء السراج في قلبي).

النضال السياسي

بحسب مذكراته: دخل خامنئي المعترك السياسي منذ العام ١٩٦٣م عندما كان مقيمًا في مدينة قم، وانضم إلى حركة الخميني الاحتجاجية ضد سياسات محمد رضا شاه بهلوي، وبسبب نشاطاته السياسية أُلقيَ القبض عليه نحو ست مرات، كانت المرة الأولى في (٢ يونيو ١٩٦٢م)، وبقي معتقلًا حتى أُفرج عنه شريطة ألا يرقى المنبر وأن يكون تحت المراقبة، وعندما وقعت حادثة

١٥ خرداد (٥ يونيو) أُودع السجن العسكري في مشهد، وكان آخرها في العام ١٩٧٤.

وتُظهر مذكرات السيد علي خامنئي أنه عاش في سنوات الصبا والشباب وحتى الأربعين من عمره حياة أقرب إلى الإملاق وتحت خط الفقر من حياة التقشف وبساطة العيش، كما تبرز جانبًا من نضاله السياسي في عهد البهلوية، لكن حماسته الثورية لم تصرفه عن التعلم أو تؤثر على برنامجه في التحصيل الدراسي، بل زادت من ولعه بالبحث وحب المطالعة، إلى جوار ثلاث هوايات رافقته منذ أيام شبابه، هي: حب الشعر ونظم القصائد، ورياضة تسلق الجبال، والهواية الثالثة هي تعلقه بالموسيقى الشرقية، وإتقانه العزف على العود.

كان في أول دراسته (الحوزوية) شابًّا منفتحًا على الأفكار والآراء، منبسط السريرة، ويميل إلى الحوار ولا يضيق صدره بالمخالف، وحدثني عن سيرته الشخصية رجل يماني الأصل أثق بكلامه التقى السيد علي خامنئي في قم ودرسا معًا مرحلة (السطوح) في الحوزة ذاتها على يد السيد البروجردي والشيخ مرتضي الحائري.

يقول السيد اليماني: (كان اهتمام السيد علي الحسيني خامنئي ينحصر داخل الحوزة في الدرس وتحصيل المعارف، وكان مطالعًا صبورًا، وكان أيضًا ينتمي إلى الحياة يحاول أن يكون مثقفًا عصريًّا، وكانت له هواياته في استظهار وكتابة الشعر والسفر والاستئناس بأنغام العود).

الثورة:

أحيط السيد علي خامنئي منذ بداية الثورة برعاية الإمام الخميني، وأولاه عناية متميزة، بل كان يعده ابنًا بارًّا ومن أقرب حوارييه، وخصه بلقب (المُخلص الأبدي)، وهو الذي أمر بضمه إلى مجلس قيادة الثورة عام ١٩٧٩، وفوضه في

العام التالي بتمثيل الثورة في مجلس الدفاع الأعلى في العام، وعين وكيلًا لوزارة الدفاع، ليكون عينًا على المجلس ومراقبًا لأداء أعضائه، ثم اختير قائدًا لحرس الثورة الإسلامية إثر وقوع بعض الخلافات بين صفوف الحرس والتي لم يتمكن أحد من حلِّها، فاستطاع بعد تسلُّمه المسؤولية من معالجة المشكلات وتسوية الخلافات.

الارتقاء الوظيفي:

مع بدء حرب الثماني سنوات كان السيد خامنئي أوَّل رجل دين يلبس الزي العسكري في جبهات الحرب، يقول: «سلَّمونا البدلة العسكرية، وكانت هذه هي المرة الأولى التي ألبس فيها الزيَّ العسكري، ولعله لم يلبس أي عالم دين حتى ذلك الحين الزي العسكري في الجبهات، بل كان طلبة العلوم الدينية يترددون على مدينة المحمرة ويتواجدون في الجبهات بالزي (العلمائي) بعد أشهر من هذه القضية.

يقول الشيخ الرفسنجاني عن تلك الأيام: «ولولا ذهاب السيد خامنئي والشهيد شمران إلى الأهواز، وأمرهم بحفر خندق في أطراف المدينة، لكانت الأمور في غير صالحنا».

بعد رحيل آية الله الطالقاني عام ١٩٨٠م أصدر الإمام الخميني قرارًا عيَّن بموجبه علي خامنئي إمامًا لجمعة طهران، وجاء في جانب من بيان الإمام:

(نظرًا لماضيكم المشرِّف وأهليتكم علمًا وعملًا، فقد تقرر تعيين سماحتكم إمامًا لصلاة الجمعة في طهران).

بارتقائه منبر جامعة طهران ارتفع نجم السيد في عالم السياسة صعودًا متواليًا، مع بدء انتخابات الثورة الأولى لمجلس الشورى الإسلامي؛ إذ تم ترشيحه عن مدينة طهران بأمر المرشد، وبتأييد الائتلاف الكبير المكوَّن من

رابطة العلماء المجاهدين في طهران والحزب الجمهوري الإسلامي ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، وبعض الجمعيات والمنظمات والجماعات الإسلامية الأخرى، واستطاع الظفر بعضوية المجلس.

رئاسة الجمهورية:

رُشِّح رجل الدين السيد خامنئي، وانتُخب في ٥/ ١٠/ ١٩٨١ ليصبح ثالث رئيس للجمهورية الإسلامية، وتسلم الرئاسة في وقت كانت ظروف البلاد فيه حسَّاسة وخطرة؛ إذ جاءت ولايته إثر مقتل الرئيس رجائي ورئيس الحكومة باهنر في انفجار مقر الحزب الجمهوري الإسلامي، وغياب ٧٢ من رجالات الصف الأول، والآثار المضطربة التي أعقبت إعفاء الدكتور الحسن بني صدر من رئاسة الجمهورية، بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن استمرار الحرب، حيث تراكمت هذه القضايا كلها دفعة واحدة، فكان على السيد خامنئي مواجهة هذه الظروف الصعبة والمعقدة، فيما أولى جبهة الحرب الأسبقية وجعل متابعة القتال على الجبهة إحدى مهماته الرئاسية، فكان يتواجد بين الجنود ويتنقل بين القطاعات العسكرية، وكان الهدف من زياراته الميدانية إدامة التعبئة ودعم الروح المعنوية للمقاتلين.

وقدم الشيخ هاشمي رفسنجاني في خطبة صلاة الجمعة بتاريخ ٢٦ رجب ١٤١٥هـ شهادة مثالية في حق السيد: «منذ فترة تمتد إلى (٤٠) عامًا مضت، لم ألحظ طوال هذه المدة الطويلة أن السيد خامنئي كان يتطلع إلى الرئاسة أو الإدارة أو المناصب، فقد كان عازفًا عنها، وكان ينتظر الشخص الأصلح لملء هذا الفراغ؛ ففي أوائل الثورة كان الجميع يقولون بوجوب انضمام رواد الثورة إلى مجلس الثورة، ونحن بعد الرجاء تمكَّنا من دعوة السيد خامنئي من مشهد، حيث أشار الإمام بضمه إلى عضوية مجلس الثورة أوائل انتصارها».

ويدعي الشيخ رفسنجاني في تأكيد عزوف خامنئي عن تولي مسؤولية رئاسة الجمهورية:

(لا تعرفون كم تحمَّلت من المشاق حتى أقنعته بالموافقة وترشيح نفسه للرئاسة، وحينما انتهت دورة الرئاسة الأولى لم يقبل بكلامي لترشيح نفسه للدورة الثانية، بينما كنا نُصِرُّ عليه ونقول: إن البلاد تحتاج إليك. وانتهي بنا الأمر إلى أن نتوسل بالإمام، فقال له سماحة الإمام: عليك أن تقبل، ولم يكن من عادة الإمام أن يشير لأحد بتولي هذا المركز أو ذاك، نعم، لولا المسؤولية الشرعية وعدم وجود من يتحمَّل ذلك لما قَبِل سماحته هذه المسؤوليات، وذلك لشدة تواضعه).

وفي ذلك يقول السيد خامنئي في مذكراته:

عندما أصر الإخوة الأصدقاء على أن أرشح نفسي لرئاسة الجمهورية، يشهد الله تعالى أنني رفضت ذلك من أعماق قلبي واعتذرت بشدة عن ذلك وامتنعت، حتى قالوا لي: إنك إذا لم تقبل فسيحدث ما هو مضر سيئ (وذكروا أشياء كثيرة).

أحد الإخوة الأعزاء الذي تعرفونه جميعًا وتحبونه قال لي: افرض أنك متَّ فكيف تقف بين يدي الله بتركك لهذه المسؤولية والمهمة الإلهية؟! لقد هزني هذا الكلام وشعرت بالخوف، وقبلت هذا الأمر في سبيل الله تعالى.

(عندما كنَّا في مجلس قيادة الثورة كنا نمنِّي أنفسنا مرارًا بأن مرحلة الثورة ستنتهي قريبًا، وستشكل الدولة ومجلس الشورى مجلس القيادة، فنرتاح ونرجع إلى التدريس مجددًا، حيث البحث وتفسير القرآن ونهج البلاغة، لقد وعدت الشباب حينها بأنني إن شاء الله بعد أشهر عدة عندما ينتهي عمل مجلس القيادة سأبدأ معهم بدروس حول نهج البلاغة،

لقد كانت هذه الأعمال مطلبنا، ولكن الضرورات هي التي أجبرتنا على حمل المسؤولية، لقد أرادت الثورة ذلك منا ونحن لبَّينا).

ويسرف السيد خامنئي إلى حد الإفراط في إبراز (زهده) الدنيوي، وعزوفه عن تسنم المناصب الرفيعة في الدولة إلى الحد الذي يقول: (إذا قيل لخامنئي: إن وجودك في مكان تنظيم الأحذية في الحسينية الفلانية أكثر فائدة من رئاسة الجمهورية، فسأذهب إلى هذا العمل مباشرة، فاعلموا جيدًا أنني لو وجدت عملًا أعمل فيه بمجهولية تامة (لا أحد يعرفني) ويكون وجودي فيه أكثر فائدة للإسلام من المسؤولية التي أتحملها الآن؛ فإنني والله لن أتردد لحظة واحدة، إنني إذا أدركت ذلك فسأقوم بهذا العمل فورًا).

بهذه الصفة الغارقة في المثالية يستعرض السيد خامنئي رحلته في المنصب الرئاسي بوصفه كما يقول: (الابن البار لمعلمه وقائده الخميني)، ولعل ثلاثين عامًا من العلاقة المتينة كافية لتجعل منه ظلًّا للإمام المرشد، وهو ما ذكره في أول بيان له بُعَيْدَ انتخابه: (إنَّ أية حادثة وأية غاية لن تتمكن من فصل فكر الإمام وتعاليمه عنا؛ لأنها جزء من وجودنا، وأنا في مسؤوليتي الخطيرة الجديدة ألتزم وأتعهد بتطبيق تلك التعاليم الإلهية بحذافيرها).

الصورة الواقعية

لعبة الصلاحيات الدستورية:

تعود اللعبة الدستورية بين الفقيه والرئيس إلى العام الأول من الثورة، عندما اشتد الخلاف بين الإمام الخميني والدكتور الحسن بني صدر، وانتهى الأمر إلى الخاتمة المأساوية المعروفة بتجريد بني صدر من صلاحياته الرئاسية، وفرض الحصار عليه، وملاحقته كمذنب، وأصبح الحسن بني صدر طريدًا إلى أن تمكن من الفرار من الموت.

وتكررت الحكاية الدستورية بين السيد خامنئي عندما كان رئيسًا للجمهورية وبين رئيس وزرائه مير حسين موسوي، فاضطر الأخير إلى تقديم استقالته ثلاث مرات تحت ضغط خامنئي عليه ومحاولته الاستحواذ على صلاحيات موسوي وانفراده بالقرار السياسي، وهو ما جعل الخميني يتدخل شخصيًّا لترميم العلاقة المتداعية بين الرجلين.

كشف الموقع الإيراني «النداء الأخضر للحرية» بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٠ حقيقة الأسباب التي اضطرت مير حسين موسوي إلى تقديم استقالته من رئاسة الحكومة في العام ١٩٨٧، وكان موسوي قد هدَّد بكشف أسباب استقالته أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، وخصوصًا منها ما يتعلق بخلافاته مع السيد علي خامنئي حول تغييب صلاحياته الدستورية. ومع أن الموقع لم يعرض نص الاستقالة كاملة، لكن المقتطفات تشير بوضوح إلى احتجاجات موسوي على العمليات التخريبية والإرهابية التي كان خامنئي يرعاها في لبنان والسعودية وأفغانستان، وعمليات خطف الطائرات من دون علم حكومته!

الخلاف الواسع النطاق بين موسوي وخامنئي تَسَبَّبَ في استقالة موسوي ثلاث مرات بسبب تجميد خامنئي لصلاحيات رئيس الوزراء موسوي، لكن بسبب شعبية مير حسين موسوي ودعم الخميني اضطر علي خامنئي إلى قبوله رئيسًا للوزراء، وجاء في هذه الرسالة: «يقول السيد موسوي في مكان ما: إن الاتصالات بأمريكا تجري عبر خمس قنوات، ولكن أنا، كوني رئيسًا للوزراء، ليس لدي اطلاع على أي من هذه القنوات». وكتب موسوي في هذه الرسالة التاريخية مشيرًا إلى عدد من الحقائق من أبرزها:

العمليات الإرهابية التي كانت تتم خارج الحدود بتوجيه خامنئي وإشرافه من دون علم حكومة موسوي.

المصائب الفاجعة والتأثيرات السياسية السلبية لهذه العمليات وانعكاسها على سمعة البلاد.

نحن لا نعلم بعمليات اختطاف الطائرات إلا بعد القيام بها أو افتضاح أمرها.

الحكومة لم تسمع خبر إطلاق النار من قناص في أحد شوارع لبنان بعد أن يسمع العالم كله دويَّه.

مجلس الوزراء لم يكن أحيط علمًا بما ينوي رئيس الجمهورية القيام به في السعودية، وعلمنا بفضيحة وجود متفجرات بيد الحجاج في مكة بعد أن اكتشفتها السلطات السعودية.

الأعمال الإرهابية التي كان يجري تخطيطها في رئاسة الجمهورية ويتم تنفيذها باسم الحكومة في دول عديدة من العالم أفقدت الثقة بالوزارة، وشككت في مصداقية رئيس الوزراء أمام المجتمع الدولي.

ثمة ست قنوات تواصل مع الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة) دون أن يكون مير حسين موسوي على علم بها ليكتشف مرة أخرى أنه مجرد رقم صامت لا حول له ولا قوة في القرار السياسي.

ما لم يذكره السيد مير حسين موسوي هو العمليات العسكرية والاستخباراتية الإرهابية التي نفذها رجال خامنئي السريون؛ فلقد اغتالت الاستخبارات الإيرانية أكثر من ٤٠٠ منشق إيراني خارج إيران، بما في ذلك شاهبور بختيار آخر رئيس للوزراء في عهد الشاه، وأربعة من الأكراد في مطعم "ميكونوس" في برلين عام ١٩٩٢ (في وقت لاحق أعلن قاض ألماني رسميًّا أن المرشد الأعلى واحد من كبار المسؤولين المتورطين في هذه الهجمة الإرهابية).

وعلى نحو مماثل نفذت "قوة القدس" التابعة للحرس الثوري الإيراني مئات من العمليات في العراق وأفغانستان ولبنان، وأماكن أخرى.

لكل هذه الأسباب -المعلنة منها والخفية- أصر موسوي على الخروج والتحرر من قبضة الرئيس خامنئي؛ إذ لم يعد بوسعه الاستمرار في منصبه كرئيس للوزراء، فقدم استقالته ومضى إلى حال سبيله، وينطبق عليه المثل الشعبي العراقي (أطرش بالزفة)؛ أي أنه لا يسمع ما يدور أمامه ومن حوله من صوت الموسيقى وقرع الطبول وأصوات المنشدين.

وكان أول قرار اتخذه السيد خامنئي بعد رحيل الخميني وفور اعتلائه الحاكمية الإلهية؛ أن بادر إلى تعديل الدستور لإلغاء منصب رئيس مجلس الوزراء!

وبعد مرور عشرين عامًا حاول موسوي العودة إلى السلطة، وبالرغم من كل النجاحات التي أحرزها في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩ أمام محمود احمدي نجاد، إلا أنه أخفق في الظفر بالرئاسة جراء التزوير والعقبات التي وضعها مكتب خامنئي في طريقه، وكانت تلك الشرارة التي أوقدت النار في الشارع الإيراني احتجاجًا على التزوير، واستنكارًا لانحياز المرشد إلى احمدي نجاد تحت سيل من الدماء.

مراجع

- السيد علي خامنئي (مذكرات) السيرة والمسيرة (٢٠١٠)
- السيد علي خامنئي. مواجهة الحرب الناعمة. دار الولاية للثقافة والإعلام
- السيد علي خامنئي. الإمامة والولاية في الإسلام. دار الولاية
- السيد علي خامنئي. الفن والأدب في التصور الإسلامي. دار الولاية
- دار الولاية للثقافة والإعلام. (سيرة الإمام السيد علي خامنئي)
- آية الله العظمى القائد السيد علي الخامنئي السيرة السياسية والقيادية
- مكتب حضرة القائد المعظم. (دفتر مقام معظم رهبري)
- محمد صادق الحسيني. حروب الفتنة الناعمة! (٢٠١٠)
- الجامعة في فكر الإمام القائد. دار الولاية.
- مرجحات لمرجعية الإمام السيد القائد علي الخامنئي
- رابطة الحوار الديني. الإمام الخامنئي. ٢٠١١
- الإمام الخامنئي والشعر. دار الولاية. (٢٠١١)
- السيد خامنئي (المؤلفات الكاملة) دار الولاية.

الحلقة السادسة

رفسنجاني: ثعلب إيران الماكر (القسم الأول)

تعلم أن يكون محافظًا مع المحافظين، ويساريَّ الهوى مع اليساريين، وإصلاحيًّا لا يبارَى مع الإصلاحيين، وتمكن من أن يجمع التيارين معًا في آن واحد، وتعلم أيضًا بأن السياسة فن وُجِدَ للمخادعة وللعب على الحبال، ولكي يكون اللاعب حاذقًا في لعبته عليه أن يتقن لعبة تضليل الخصم المترصد ومخاتلة الأعداء، وعلمته تجارة الفستق عبر القارات أن السياسة سوق للتجارة السوداء، تقتضي الإلمام الدقيق بمراكز القوة ونقاط الضعف لدى كل تاجر فيها أو زبون يتردد عليها.

ورفسنجاني حامل الألقاب المبجلة هو التلميذ النجيب للإمام المؤتمن على أسرار الثورة، وهو رائد البناء والتعمير، صانع الملوك، هو الذي رشح السيد خامنئي ليكون وليًّا مرشدًا، وهو نفسه من همس في أذن الخميني ليجعل من آية الله منتظري نائبًا للولي الفقيه، وكان وراء وصول الإصلاحي محمد خاتمي إلى منصبه الرئاسي في العام ١٩٩٧، إضافة إلى المناصب الأخرى الحساسة التي ينسب إليه الضلوع بالدور المركزي في تعيين المسؤولين عنها، كمنصب رئيس فيلق القدس، ومنصب رئيس أركان الحرب، ومنصب رئيس جهاز الاستخبارات الإيرانية (إطلاعات)، ومناصب أخرى.

وهو لا غيره من سعى للالتفاف على السيد خامنئي والتآمر عليه، كما كان سببًا في إزاحة منتظري والتخلص منه، وهو المسؤول عن إدارة حرب الثماني سنوات، وهو (قاتل) الأسرى العراقيين، وهو المطلوب على لائحة الشرطة الدولية (الإنتربول) وقد صدرت بحقه و٧ آخرين من مسؤولي النظام الإيراني

مذكرة اعتقال؛ لتورطه في عملية تفجير بيونس آيرس العاصمة الأرجنتينية عام ١٩٩٤ والتي أسفرت عن مقتل ٨٥ شخصًا.

ورفسنجاني هو القائل: (إننا نقف على مسافة واحدة من بغداد وواشنطن في الحرب الأمريكية على العراق، لكننا لا ننسى مصالحنا العليا، فإيران سوف تقف مع الطرف الفائز والأقوى؛ لحماية أمننا القومي).

وهو نفسه من صرح متباهيًا: (الغزو الأمريكي على العراق جلب مصالح كبيرة لنظامنا). وكالة أنباء النظام الرسمية ٣١ أيار ٢٠٠٦.

وهو رجل المهمات المستحيلة، ومن مهاراته العجيبة الجمع بين المتناقضات وتوأمة الأضداد، فهو يأتي بالشتاء في عز الصيف، وبوسعه أيضًا اختزال الفصول الأربعة في فصل واحد، شبهه الإيرانيون بـ(عبد الله بن سلول) لتقلبه وانتهازيته ونفاقه، وهو في ذاكرة اليسار ومجاهدي خلق (رأس الأفعى)، وأطلق عليه السياسيون لقب (الثعلب الماكر) الذي يتقن اغتنام الفرص واقتناص (الطرائد)، فلا يقدم على أمر قبل دراسة جدواه والتأكد من منافعه مسبقًا.

بهذه الأوزان البراجماتية انضم رفسنجاني إلى حلقة تلاميذ الخميني في بداية وصوله إلى قم، وتقرب من معلمه بحدس ابن التاجر الشاطر، ومكَّنته ظروفه المالية من استضافة الخميني في منزله؛ ليضمن الشهادة الدينية، وكان على رأس من هرعوا لاستقبال الخميني في مطار مهر أباد عند عودته من باريس، فكان أول من صعد إلى الطائرة وأول يد صافحها الإمام العائد من المنفى كانت يد علي أكبر هاشمي، كافأه الخميني على ماضيه بتعيينه في العام الأول من وصوله إلى الحكم في منصب رئيس مجلس الشورى، وذلك في العام ١٩٨٠، فأظهر أحقاده الدفينة في التخلص من خصومه من قيادات اليسار والليبراليين في إيران، فهو المسؤول التنفيذي المباشر عن حملات التصفية الجسدية الشهيرة في بداية العهد

الثوري، وانتدبه الخميني دون غيره من رجالات الثورة للاتصال بالأمريكان، لعلاقاته التجارية الواسعة برجال الأعمال في الولايات المتحدة أيام الشاه، فكان النافذة الخمينية إلى إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان، واستطاع الحصول على السلاح الأمريكي في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨، وحين كشفت خيوط الاتصالات السرية بين رفسنجاني وكبار ضباط الـCIA في الفضيحة الشهيرة باسم "إيران غيت"، تمت ترقيته في الحكومة الإلهية ضاربين عرض الحائط بشعارات الخميني وكلامه عن "الشيطان الأكبر" ومواجهاته البلاغية معه.

ويفاخر به أنصاره ورواد مدرسته الرفسنجانية ويعدونه ركن الثورة المكين ورجل إيران المحنك؛ لشدة مكره ودهائه، وسرعته الفائقة في تغيير الاتجاهات والانتقال بين المواقف، فرغم كونه أحد صائغي النداءات الحركية والشعارات التعبوية، نحو شعار "الثورة الإسلامية الدائمة وضرورة تصديرها" إلى شعار "مواجهة الشيطان الأكبر بالجهاد الأكبر"، إلا أنه كان مهندس فضيحة "الأسلحة" الإسرائيلية ومهندس العلاقة السرية مع ممثلي الشيطان الأكبر، وهو نفسه الذي وقف مع الإصلاحيين في مواجهة المحافظين بعد أن كان صاحب اليد الطولى في حملات تصفية الإصلاحيين واليساريين والليبراليين، فيما تفسر شخصيته دوائر المعارضة الإيرانية باعتباره أحد أكثر الشخصيات دهاءً في نظام جمهورية الفقيه.

استغل دهاءه المختبئ خلف ابتسامة بريئة في توطيد مكانته وزيادة ثروته، برغم تأكيده الدائم على أنه اليوم أكثر فقرًا مما كان عليه قبل وصول الخميني!

ومنذ الأيام الأولى لاستلام الخميني السلطة في بلاده، أبدى رفسنجاني تطرفًا في آرائه، مناقضًا بذلك حقيقته، فأسس "حزب الجمهورية الإسلامية"

المنادي بإقامة الدولة الإسلامية الكبرى في مواجهة علمانية "الحكومة الثورية المؤقتة" التي حكمت إيران عقب الثورة لأيام معدودات.

فور رحيل الخميني تولى رئاسة الدولة الإيرانية دورتين ١٩٨٩ وحتى العام ١٩٩٧، إلا أن ملفات الفساد فتحت النار عليه، حيث ازدادت ثروته أضعاف المرات، حتى وصلت إلى مبالغ خيالية، وأصبحت حديث الناس في الشارع الإيراني، وأخفق في العام ٢٠٠٥ في الوصول مجددًا إلى السلطة وخسر أمام احمدي نجاد خسارة كبيرة في الانتخابات تحت ضغط ملفات الفساد تلك التي أصبحت على كل لسان، إلا أنه لم يفقد مكانته في السلطة الإيرانية كرجل ثانٍ على الدوام في هرمية سلطة الملالي.

وتعتبر تهم الفساد المالي والنفوذ العائلي أحد أبرز المعضلات التي تواجه رفسنجاني وتهدد ورثته في حال سقوط النظام في إيران، حيث تركِّز دوائر المعارضة على ملاحقة شركاته المسجلة بأسماء أبنائه في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتايلاند والسودان وقطر، ويزعم أن سبب فشله في الانتخابات أمام احمدي نجاد هو التزوير وليس كراهية الناس له، وحين نعرف السبب يبطُل العجب!

خسارة هاشمي رفسنجاني في ٨ مارس ٢٠١١ وتخليه عن منصب رئيس مجلس الخبراء اختيارًا أو إكراهًا، محطة فارقة في حياة رفسنجاني السياسية، وقد تكون المعركة الأخيرة التي هُزم فيها الثعلب العجوز، وهذه النتيجة قد تكون بداية للعديد من الأسئلة المعلقة، وإن خروجه المأساوي من رئاسة مجلس الخبراء لن يكون خاتمة المشاهد لرجل كان دوره في تأسيس ولاية الفقيه يفوق حجمه وتاريخه، مثلما أنشأ تيارًا داخل النظام تحول بمرور الأيام من حزب (كوادر

البناء) إلى (الرفسنجانية) مدرسة سياسية تسعى إلى قلب الواقع القائم وتغيير الدستور وتشذيب مطلقات حاكمية الفقيه.

من هو رفسنجاني؟

الشيخ علي أكبر هاشمي رفسنجاني، اسمه الحقيقي هو: علي أكبر بهرماني، نسبة إلى قريته (بهرمان) وتعني (الياقوت الأحمر)، ينحدر من أسرة متوسطة الحال في قرية «نوق» ببلدة «بهرمان» التابعة لمدينة رفسنجان، التي تشتهر بمحصول الفستق، الذي يعد أجود أنواع الفستق الإيراني، وقد ولد عام ١٩٣٣، وسماه أبوه "أكبر" واشتهر فيما بعد بـ(علي أكبر)، أكمل رفسنجاني المدرسة الابتدائية ومقدمات العلوم الدينية في رفسنجان وكرمان، ثم شد الرحال عام ١٩٤٨ إلى قم ليواصل دراسته في معاهدها الدينية، فالتحق بمدرسة «الفيضية»، ومن ثم «الحقاني»، حيث كان الخميني من كبار مدرسيها.

ومنذ أيام صباه كان الرأس الأول بين أقرانه، وكان قادرًا على فض المنازعات وإجراء التسويات بينهم، ولع بالسياسة وخاض غمارها، ولم يك بوسع الفتى الذي عاش في أجواء الإسلام السياسي إلا أن يبحث عن مكان له في الصفوف الأمامية، وهو لا ينسى أنه كان في عيني أمه (ملكًا)، وهو اللقب الذي أضفته على ابنها طوال حياتها، وعندما سئلت بعد الثورة عن طبيعة عمل رفسنجاني في طهران، أجابت الأم بعفوية وتلقائية: "أكبر شاه شد" أي أنه أصبح ملكًا. وما من شك؛ فإن رفسنجاني الذي ألف في بدايات حياته السياسية كتاب "أمير كبير أحد رواد الإصلاح"، الذي كان رئيس وزراء ناصر الدين شاه القاجاري في القرن التاسع عشر، ويعتبره رفسنجاني والكثير من الإيرانيين باني إيران الحديثة، أصبح هو يحمل هذا اللقب بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، في مرحلة إعادة الإعمار والبناء.

كان من أقرب المقربين إلى الإمام الخميني، وساعِده الأول ومستشاره الأمين، المتقدم على غيره من أركان الثورة، يحظى بثقة المرشد ويحوز رضاه، فكان مستودع أسراره، وهو الخليل والجليس الأنيس الذي يرتاح إليه الخميني ويتبسط معه في الحديث ويأخذ برأيه، وهو الكائن الوحيد الذي كان يعرف كيف يضاحك الفقيه المتجهم ويجعله سعيدًا، وكان الأوحد من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي يملك حق الدخول إلى الولي الفقيه حتى أثناء خلواته، فالأبواب مشرعة أمامه يلجها دون إذن مسبق أو موعد معلوم، فكان يأتي متى شاء وفي أي وقت يريد.

وتبعًا لهذه الخصائص والمزايا أصبح رفسنجاني ظل الإمام، وصاحب الكلمة المسموعة التي لا ترد، ويؤثر رأيه على آراء الآخرين، وقد أسمع الخميني الجميع بأن رفسنجاني موضع ثقته التامة باعتباره أحد أعمدة الثورة المركزية (الثورة حيَّة ما دام رفسنجاني حيًّا). (والثورة بخير ما دام رفسنجاني بخير) عبارتان صدرتا عن الخميني يوم تعرَّض رفسنجاني لمحاولة اغتيال في عام ١٩٨٠.

وبقي رفسنجاني يحتل قلب الرجل العجوز إلى آخر يوم في حياته، ومن هنا كان رفسنجاني يرى أن من حقه وحده أن يتحدث باسم أستاذه وقائده، فهو من لازمه ومكث إلى جواره حتى ساعة رحيله، وهو الذي سمع ورأى؛ لذلك كان على رفسنجاني أن يرتدي عباءة الإمام في التخطيط والتقرير، حفاظًا على الثورة، والتزامًا بوصية قائدها، فهو الركن المكين من أركان هذه الثورة، وله فيها ما يساوي "حصة الأسد" وهو أمر نادرًا ما يجادل فيه أحد أو يختلف عليه اثنان في إيران، وعلى حد تعبير الكاتب محمد صادق الحسيني (هو صاحب رأي ومدرسة يشار إليها بالبنان، لها ما لها وعليها ما عليها). فهو يتميز بصفات

شخصية ومهارات سياسية لا ينكرها عليه أحد، ويكفى دليلًا على ذلك أنه كان اللاعب السياسي الأبرز في حياة الخميني، فكان يجد لنفسه دائمًا مكانًا بارزًا أو دورًا مؤثرًا وفعالًا في كل أزمة من الأزمات التي مر ويمر بها المجتمع الإيراني، وكذلك النظام منذ قيام الثورة وحتى اللحظة التي خسر فيها معركته الأخيرة أمام المرشد الأعلى.

في أعقاب المواجهات الحامية الوطيس التي شهدتها الساحة الداخلية الإيرانية في صيف ٢٠٠٩ على خلفية تزوير الانتخابات الرئاسية، وبعد مرور عام من الصمت فاجأ رفسنجاني الجميع في أكتوبر ٢٠١٠ عندما كشف عن رغبته المكبوتة في الاستقالة والتخلي عن جميع مسؤولياته ومناصبه السياسية، وأن هذه الرغبة وجدت لديه منذ أن خسر انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥، مشيرًا إلى أن الحائل الوحيد أمامه هو خشيته من أن تفسر خطوته هذه على أنها خصومة مع المرشد أو خلاف مع النظام، زاعمًا أن رغبته في الاستقالة سببها تقدمه في العمر، مشيرًا إلى أنه (تعب ويريد الاستراحة والسفر إلى عدد من دول العالم للاستجمام والسياحة؛ ففي العالم أماكن جميلة جدًّا، تاريخية ودينية وسياحية يرغب في زيارتها، ولم يتسنَّ له ذلك أثناء توليه السلطة).

وإذا كانت تصريحات الشيخ جاءت خلال دوامة الخلافات وحرب الشائعات إثر سقوطه المدوي أمام منافسه محمود نجاد عام ٢٠٠٥، مما اضطر الشيخ إلى الإدلاء بتصريحاته في مقابلة أجرتها معه مجلة «إدارة الاتصالات» الشهرية (٢١-٦-٢٠١٠)، إلا أنه فاجأ الجميع هذه المرة عندما أقدم في الثامن من آذار-مارس ٢٠١١ على تقديم استقالته من مجلس خبراء القيادة؛ ليسجل ولأول مرة خروجًا تاريخيًّا من بيت الثورة، في واقعة فريدة من نوعها ستنضمُّ

إلى التواريخ المفصلية في مسيرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ويُرجَّح، إذا صدقت توقّعات البعض، أن يتحوَّل هذا اليوم إلى نقطة تأريخ لما قبله وما بعده.

ما حصل ببساطة هو الإعلان الرسمي لطلاق علي أكبر هاشمي رفسنجاني من منظومة المرشد آية الله علي خامنئي، وهما صديقا العمر والنضال وقد افترقا أخيرًا، حيث سحب كلٌّ منهما يده من يد الآخر، يدان رأى الخميني أنهما ما دامتا متحدتين فلن يُخشى أبدًا على مستقبل الثورة.

واستخدم رفسنجاني عبارات صادمة وهو يعلن استقالته من رئاسة مجلس الخبراء مرفقة بعدم نيته الترشح، قالها بوضوح: «حان الوقت لكتابة مذكِّراتي»، وذلك بعدما جدَّد تأكيد التزامه بولاية الفقيه، موضحًا أنه ملتزم الثورة «ما دام فيَّ عرق ينبض». وأن «القائد هو بحسب موقعه والد للجميع، أما البعض فيحبون أن يضعوه في تيار معين». وأضاف: «إن القائد ملك للجميع، وإذا كان هناك أحد يمكنه أن يوحِّد الصفوف فهو القائد، ونحن بإمكاننا أن نساعده، لكنه هو الذي يجب أن يفعل». مشدِّدًا على أن «القائد عمود الخيمة، إذا أصيبت أية ناحية من الخيمة يمكن ترقيعها، لكن إذا سقط العمود فإن الخيمة تنهار».

وتعهَّد رفسنجاني بعدم تولِّي أي منصب رسمي ترشحًا كان أو انتخابًا، وشدَّد على أنه لا يريد فتنة داخل مجلس الخبراء، وهو لذلك لم يترشح لرئاسته، لكنه نبه محذرًا: (النظام الإسلامي يجب ألا يستخدم العنف ضد مواطنيه، بل علينا أن نحافظ على الأصول الحقيقية للإسلام كي نحافظ على ثقة الناس ودعمهم للثورة، وإن إصلاح المجتمع غير ممكن عبر القوة والتهديد، يجب أن يكون هناك ترويج للقيم؛ لأن الإسلام دين التربية وليس دين العقوبات فقط، وإن إحدى مشاكلنا هي أن الأشخاص وأركان الحكم يستغلون موضوع

القيادة ويقومون بأعمال على حساب القيادة ويجعلونها تدفع الثمن، وإذا حصل خلاف أو تقصير فمن أجل تعويض قصورهم يصرفون من رصيد القائد).

ومع إنهاء رفسنجاني كلمته انتخب مجلس الخبراء آية الله مهدوي كني رئيسًا له بغالبية ٦٤ صوتًا لمدة سنتين، وهي الفترة الباقية من عمر المجلس (ولايته ٦ سنوات).

هل استقالة الشيخ كان مبعثها الزهد في السلطان بمثل هذا العزوف المفاجئ عن الدنيا كما صورها محبوه ومريدو مدرسته البراجماتية التاريخية الذين وصفوا خطوته بمنزلة الزهد في الحكم والسلطة؟! أم أن اعتزاله الحياة السياسية، وتنازله عن مقعد رئاسة مجلس خبراء القيادة لصالح محمد رضا مهدوي كني، سببه أنه أدرك -وهو السياسي المخضرم العتيد- أنه أصبح كما قطعة من الأثريات التي ولى زمانها، ولم يعد أحد يهتم بها أو يلتفت إلى وجودها، وأن الرفسنجانية لم تعد صالحة لإدارة البلاد على المنهج "البراجماتي السياسي" الذي طبع الحياة السياسية الإيرانية على مدى نحو عقدين من الزمان في وقت يتغير فيه الزمان بسرعة الريح لصالح خصومه السياسيين؟!

أيًّا كانت المآخذ التي سجلت على رفسنجاني في الآونة الأخيرة من قبل عتاة ناقديه؛ إلا أن انسحابه الهادئ هذه المرة من دون ضجيج -والذي سُجل بمثابة نقطة له وليس عليه- هو النتيجة الأولى لصراع تدور رحاه خلف الكواليس منذ سنين.

وعلى خلاف كثير من السياسيين، وبالطبع على خلاف معظم رجال الدين، فإن رفسنجاني سياسي من الطراز الأول؛ فقد رفض ترك ساحة الحرب السياسية في البلاد التي يكون الصمت فيها هو رد الفعل الطبيعي في مواجهة الهزيمة، وهو يعلم كذلك كيف يبدل الأدوار جيدًا؛ ففي إحدى صور حملته

الانتخابية عام ٢٠٠٠ ظهر حاسر الرأس من دون عمامته، فربما كان يعتقد أن الزي الديني قد يضره.

البدايات الأولى:

عند العودة إلى البدايات الأولى نجد أن رفسنجاني تمكن في اللحظة الأخيرة من إقناع الخميني أن يتجرع السم بإيقاف إطلاق النار، والقبول بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨، منذ ذلك الوقت كان على إيران بقيادة رفسنجاني أن تواجه ما دمرته الحرب وأن تعمل على إعادة إعمار ما خلفته معارك الثماني سنوات، وهو ما قام بتنفيذه رفسنجاني الذي لعب دورًا هامًّا في هذا الصدد بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية التي تمت في ٢٤/ ٧/ ١٩٨٥، آنذاك كان عليه -بعد فوزه الساحق ٩٥٪- أن يواجه ثلاثة أمور أساسية لم يكن قد تم حسمها مطلقًا، هي:

١- أن الخميني كان قد وافق على وقف إطلاق النار مع العراق، ولكن المفاوضات كانت لا تزال قائمة.

٢- أن الخميني كان قد وافق على تعديل الدستور، ولكن لم يكن هذا التعديل قد تم.

٣- أن الخميني كان قد أقصى منتظري، ولكنه كان حتى ذلك الوقت بمثابة قنبلة قابلة للانفجار في أي وقت.

استطاع رفسنجاني بخبرته وحنكته السياسية أن يعبر بإيران -بالتنسيق مع المرشد الجديد علي خامنئي- من الأزمات الثلاث، ثم رفع شعارًا جديدًا هو إعادة البناء والإعمار، ولكن هذا البناء والإعمار تطلب تجاوز أشياء كثيرة كان من أهمها الحريات.

وخلال الثماني سنوات التي تولى فيها رفسنجاني رئاسة الدولة استطاع أن ينجح نسبيًّا في إعادة بناء إيران من جديد، وفي عهده أخذت إيران في التحول من إيران الثورة إلى إيران الدولة، أو من الجمهورية الإسلامية الأولى إلى الجمهورية الإسلامية الثانية، متعمدًا القيام بخطوات اتسمت بالجرأة والسبق.

وبعد فوزه برئاسة الجمهورية في عام ١٩٨٩ قام بالآتي:

- تشكيل حكومته الأولى التي ضمت ٢٢ وزيرًا، منهم ١٢ وزيرًا يغلب عليهم الطابع التكنوقراطي، مع استبعاد الوزراء المسيسين بزعامة حسين موسوي آخر رئيس وزراء قبل تعديل الدستور في ١٩٨٩، وكذلك علي أكبر محتشمي وزير الداخلية.
- دمج الحرس الثوري في الجيش من خلال عمليات تدريجية.
- السعي إلى استبعاد تيار المتشددين من انتخابات مجلس الخبراء، حيث رفضت هيئة الأمناء في انتخابات المجلس ١٩٩٠ عددًا من رجال الدين البارزين من المرشحين لعضوية المجلس، مثل مهدي كروبي الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الشورى في ذلك الوقت، والشيخ صادق خلخالي أشهر قضاة محكمة الثورة، وعلي أكبر محتشمي، ومحمد موسوي خوئينها.
- عمل على تحقيق الفوز لتياره الجديد (كوادر البناء والتعمير) في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام ١٩٩٢، حيث كان المتشددون يسيطرون على ثلثي مقاعد المجلس، وكانت تلك السيطرة تمثل أحد الأسباب التي عرقلت خطوات رفسنجاني على طريق تنفيذ برنامجه الإصلاحي.

● خارجيًّا نجح رفسنجاني في القيام بعدة خطوات هامة كان من أهمها تعليق فكرة تصدير الثورة الإيرانية، مما حدا بالبعض إلى اتهامه بأنه يريد أن يدفن الثورة، وهو ما أفضى إلى التركيز على إعادة بناء وصياغة دور إقليمي ودولي مناسب لإيران.

● كانت زيارته إلى موسكو بعد أقل من شهر من وفاة الخميني محاولة للانفتاح على أكثر من جهة، بالرغم مما قيل آنذاك من أن وصية الإمام الخميني تضمنت هجومًا عنيفًا على موسكو، هذا بالإضافة إلى إعلانه أن الثورة ليست للتصدير.

● الدعوة الصريحة في عام ١٩٨٩ لواشنطن إلى فتح حوار مباشر مع طهران.

● دعوة ولايتي -وزير الخارجية السابق- الإدارة الأمريكية إلى الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة، ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على الصادرات الإيرانية.

● وفي سياق عملية البناء الداخلي للاقتصاد الإيراني سعى رفسنجاني لإقامة شكل من أشكال التعاون مع العالم الخارجي خاصة أوروبا واليابان والصين والهند، انطلاقًا من قناعة لديه بأن هذه الدول لن تساعد ثورة إسلامية، بل يمكن لها أن تتعاون مع دولة، وهو ما كانت تحتاجه إيران في تلك المرحلة، وأخيرًا قيام رفسنجاني بمجهود كبير خلال تولي رئاسة الجمهورية بمحاولة إقناع رجال الأعمال الإيرانيين وأصحاب الخبرة الذين خرجوا من إيران في المرحلة الأولى للثورة بالعودة إلى البلاد واستثمار أموالهم فيها، مما سيساعد الاقتصاد الإيراني على النهوض بشكل أو بآخر.

● وبإشرافه ومتابعته أعد مجمع تشخيص مصلحة النظام وَضْع الخطة العشرينية لتنمية إيران، والتي يتم بمقتضاها انضمام إيران إلى مصاف الدول

المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٥، وهي الخطة الإستراتيجية الطموحة التي قام رفسنجاني بنفسه عام ٢٠٠٣ بتشكيل فرق العمل ومجموعات بحثية مختلفة فيها في كافة المجالات: الصناعة والدفاع والأمن القومي والقضايا الاجتماعية المختلفة، من أجل وضع سيناريوهات مختلفة لكيفية تنمية إيران والوصول بها إلى المستقبل الموعود.

كل هذا يدل على أن رفسنجاني كان الرجل المؤهل الذي جاء في الوقت المناسب للعمل على الخروج بإيران -وقبلها الخروج بالنظام- من أزمات طاحنة كانت كفيلة بالإطاحة بإنجازات الثورة لولا وجوده في ذلك الوقت.

أما على صعيد البنية الداخلية؛ فقد عمل على نقل إيران من القرارات الاستثنائية العجولة إلى سيادة القانون، ومن الثورة ومحطاتها المضطربة إلى تأسيس تقاليد الدولة، ومن تصدير الثورة والانشغال الأيديولوجي الخارجي إلى إعادة تعمير البلاد والشروع في بناء قاعدة الصناعة الوطنية على قاعدة الاكتفاء الذاتي، إلى جوار تنشيط القطاعات الاقتصادية والمالية وتحريك آليات سوق العمل والانفتاح على العالم.

إن ما سبق يوضح لنا أن رفسنجاني كان قد استطاع الخروج بإيران من مجموعة أزمات كادت أن تعصف بالثورة والنظام بعد وفاة الخميني، وساعده على ذلك وجود دائم في دائرة صنع القرار قبل انتصار الثورة وبعد قيام الجمهورية.

مراجع

- مذكرات هاشمي رفسنجاني: عهد الكفاح (مذكرات)، ترجمة الدكتور/ محمد السعيد عبد المؤمن – القاهرة – ١٩٩٩
- الشيخ هاشمي رفسنجاني. الدفاع والسياسة. إعداد علي رضا هاشمي ٢٠١٠
- هاشمي رفسنجاني (حياتي). دار الساقي لندن ٢٠٠٥
- رفسنجاني (حياتي) ترجمة، تحقيق: دلال عباس محسن (٢٠١٢)
- جريدة عصر إيران الإلكترونية. عدد (١٠/ ٥/ ٢٠١٠)
- حظر تداول كتاب مذكرات الشيخ رفسنجاني. جريدة أبرار. (٢٦/ ٨/ ٢٠٠٧)
- مجلة مختارات إيرانية: العدد (٩٥) – يونيو ٢٠٠٨
- لقاء رفسنجاني والقرضاوي. فضائية الجزيرة (١٥/ ٢/ ٢٠٠٧)
- نسرين صادق. لقاء مع فائزة رفسنجاني. فضائية (الآن) ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠
- منال لطفي إيران: ٣٠ عاما على الثورة. جريدة الشرق الأوسط. الحلقة الأولى (١٠/ ٢/ ٢٠٠٩)

الحلقة السابعة

رفسنجاني الثعلب السياسي الماكر (القسم الثاني)

هواية التضليل، وارتداء الأقنعة وخلط الألوان، واللعب على الحبال السياسية ما بين اليمين واليسار، والانقلابات العاصفة ما بين التطرف والتزمت، داعية للإصلاح في الليل، وحافظ في رابعة النهار، وحفر الخنادق ونصب الفخاخ لهذا وذاك، والولع الذاتي باقتناص الطرائد، هذه الألاعيب وغيرها أوقعت ثعلب إيران في الدائرة الحمراء، وأسقطته في شر أفعاله، فلم يسعفه مكر ولا أنقذه دهاء، بعد أن استنفد العمر في صنع الأعداء وابتداع الخصوم، وهو لا أحد غيره من هيأ الفرصة الذهبية لهذا المصير، فقد كثر أعداؤه وتخلى عنه حلفاؤه وتوارى مؤيدوه؛ ليكتشف في ختام رحلته الطويلة أنه الخاسر الوحيد، فلم يعد له في عالم ولاية الفقيه حول ولا قوة، وها هو يحاول أن يكتب الجزء الأخير من فصول كتابه (حياتي) بعد أن دون في جزئه الأول أيام الطفولة والصبا وسنوات التعب المر، واستعرض على صفحاته دوره في النضال الوطني في مجلس قيادة الثورة وجهده في بناء الدولة، ولم يكن فيما كتب وما تحدث كله محتسبًا أن يأتيه يوم يكون فيه في موضع الدفاع عن نفسه، يرد اتهامات الخصوم وشماتة الأعداء، وهو الذي كان في يوم من الأيام سببًا في صعودهم السياسي، وهو من هيأ للعديد منهم فرصة تبوؤ المراكز القيادية في الدولة والمجتمع، وكان السيد خامنئي من أبرز هؤلاء، ممن حملهم الشيخ الثعلب على كتفيه ليصعد به إلى مقام الحاكمية المطلقة، ولا يملك رفسنجاني الذي ألقي به على قارعة الطريق إلا أن يعض أصابعه ندمًا على سوء تقديره للأمور؛ ففي الوقت الذي كان رفسنجاني يعتقد فيه أن كل شيء يسير على مرامه، وأنه اللاعب الأول في الميدان

السياسي، وأن بوسعه أن يجمع تحت عباءته الكتل والتيارات كافة، فات الرجل الخبير المجرب أن ألاعيبه مكشوفة لدى الجميع، وأن جزءًا كبيرًا من الطبقة "الحزبية" من الذين كانوا يهتفون له أخذوا يُشهِّرون به اليوم، وأن الغالبية من تكتُّل "روحانيون مبارز" كان هدفهم الأول استغلاله في معاركهم الصغيرة، أما الآخرون في جبهة المشاركة فإنهم وقفوا على مسافة "تشوبها الرِيبة"، وكلُّ ملاحظ ومراقب لتجمعات الإصلاحيين العامة والخاصة سيلحظ أنه لم تُرفَع صورة واحدة خلالها لرفسنجاني، أو يَهتِف أحد باسمه كما يجري لموسوي أو كروبي، ذلك أن إفساد العقول والقلوب ضده قد اكتمل.

لكن الأهم من ذلك كله أن التركيبة السياسية المتعاطية معه من روحانيين مبارز ابتلعتها جماعة (التعميريين النجاديين)، وكذلك الحال بالنسبة لأجزاء الإصلاحيين، فروحانيون كانت تؤيد رفسنجاني "تكتيكيًّا" لاستفادتها من مواقفه تجاه احمدي نجاد، وجبهة المشاركة ومجاهدي الثورة الإسلامية يتعاطون معه على أنه إرث النظام الذي يجب ألا يُركَن إليه إلا في الاستثناءات القصوى.

وأمام هذا الانقسام تجاه الرفسنجانية وحولها وبشأنها يبدو أن الجميع صار يستهلكها للضرورة فقط، من دون أن يُدركوا أن هذا الاستهلاك وصل إلى حدِّه، خصوصًا أن الرجل وهو في هذه السِّن٧٥ (عامًا) وبعد صراع مع قوى ثورية شابة أكثر تمنعًا لم يعُد يمتلك أكثر مما أُخِذَ منه، وهو ما جعل من الرفسنجانية بضاعة فاقدة الصلاحية وفات أوانها.

أولا: مرحلة التآمر الناعم:

عقب الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩ شهدت إيران احتجاجات هائلة من المعارضة الإصلاحية ضد حكومة احمدي نجاد، مما جعل البلاد في أسوأ أزمة

داخلية منذ الثورة الخمينية عام ١٩٧٩، وإذا كان النظام السياسي تمكن من فرض التهدئة النسبية بالقوة المسلحة، فإنه لم يستطع إيقاف تداعيات الثورة الخضراء التي أخذت تجدد نفسها في أشكال من الاحتجاج والتحدي بعد أن تمكنت من تجاوز عتبة الخوف، وتطورت أهدافها، فانتقلت من المطالبة بالحقوق المدنية والحرية والديمقراطية، إلى رفع شعار إسقاط نظام ولاية الفقيه، وإنهاء ديكتاتورية رجال الدين بالحرية والعدالة.

في ظل هذه الأجواء المضطربة، وبعد مرور أقل من أربعة أسابيع بدأت تنتظم خيوط الانقلاب الناعم بين الشيخ رفسنجاني والفقيه القائد، والحكاية كانت في البدء كما لعبة (توم آند جيري)، كل منهما يسعى للإيقاع بصاحبه ورفيق عمره، الأول طال به الترقب وعذبه الانتظار لإخراج الفقيه من ولايته الأبدية، فيما كان خامنئي على أتم الاستعداد لاقتلاع الطامعين من طريقه، بوصفه دستوريًّا السيد الأوحد الذي لا يجرؤ أحد على أن يزاحمه على ولايته الإلهية، أو يقول له: (على عينك حاجب)! فكيف الحال بالمترصد الذي كشف عن نواياه التآمرية؟

تلك هي حكاية (الكرسي المقدس) حلم رفسنجاني الذي أذله وسحق كرامته، وورط نفسه في معارك أقل ما توصف به أنها معارك رخيصة لا تتناسب مع تاريخه السياسي، هذه هي الحكاية من البداية، بعيدًا عن لعبة الأيديولوجيات والمعسكرات الحزبية، وبعيدًا عن السياسات الداخلية والخارجية.

أراد رفسنجاني أن يرث خامنئي حيًّا ليصبح نائبًا أو خليفة للمرشد الأعلى، فأقدم على عقد اجتماع عاجل لمجلس الخبراء٨٦ (عضوًا) يوم ٢١ يوليو ٢٠٠٩ حضره أكثر من ٤٠ منهم، ألقى فيهم كلمة فُهم منها أنها رسالة إلى المرشد علي خامنئي أشبه بتلويح بقدرة هذا المجلس على عزله. ومعروف أن

جميع من حضر الجلسة -عدا سبعة محسوبين على رفسنجاني- خرجوا بعدها ليقولوا: إنهم خُدعوا، وإنهم أحضروا من دون إبلاغهم بجدول الأعمال، وما إلى ذلك، وبين دهشة الأعضاء واستغرابهم نوقشت القضية وتعالت الأصوات ولم يوافق المجلس على ذلك، قال المخالفون في مذكراتهم الداخلية: إن الوقت غير مناسب لطرح موضوع الخلافة أو النيابة، وإن المناخ السياسي المتردي غير ملائم في الظرف الراهن لمناقشة قضية بهذه الخطورة، ولذلك ارتأى غالبية الأعضاء تأجيل النظر حتى تتحسن الأوضاع، وربما يبحث الموضوع مرة أخرى.

وفي اليوم نفسه اطلع خامنئي على مجريات جلسة الخبراء، وتأكد المرشد من هواجسه وأصبح الشك يقينًا أن رفسنجاني يحاول سحب البساط من تحت قدميه، وزاد من يقين السيد خامنئي ما ورد من معلومات في وثائق "ويكيليكس" المسربة: (إن رفسنجاني كان يخطط لخلافة المرشد الأعلى علي خامنئي، بعد تقارير تحدثت عن إصابة الأخير بالسرطان وأن أمامه مجرد أشهر معدودة فقط). فبدأ الرهبر (المرشد) هو الآخر يعد العدة للإيقاع بالثعلب الماكر، ومنذ ذلك الوقت طُلب من رفسنجاني موقف واضح يحسم فيه خياره على نحو واضح وصريح إلى جانب الوليِّ الفقيه، والتوقف عن وضع قدم داخل النظام وأخرى مع المعارضة، على ما فعل منذ ذلك الوقت حتى اليوم.

صحيح أنه أدلى خلال الفترة الماضية بمجموعة من التصريحات التي تصب في هذا الإطار، مثل تلك التي حرَّم فيها التظاهر خلافًا للقانون، وأدان في أخرى تحركات المعارضة، لكنها مواقف أراد من خلالها الاحتفاظ بموقعه في رئاسة المجلس. وقد صدرت خلال الفترة التي سبقت خروجه من مجلس تشخيص النظام مجموعة من الإشارات، التي أريد من خلالها التوضيح

لرفسنجاني أن هذه هي الفرصة الأخيرة له؛ ليحسم مواقفه وإلا فهو مهدَّد بالإخراج من النظام.

الإشارة الأولى: جاءت على لسان رفسنجاني نفسه الذي نُقل عنه قوله: "لما توجه إلى المرشد كعادته، ليسأله عن رأيه في ترشُّحه لإعادة تولي هذا المنصب، جاءه الجواب: لا مع ولا ضد، خلافًا للعادة؛ إذ كان يشجعه دائمًا على خطوات من هذا النوع.

الإشارة الثانية: كانت مطالبة نحو ٦٠ عضوًا من مجلس الخبراء آية الله محمد رضا مهدوي كني للترشح لرئاسته، وكان معلومًا منذ البداية أن الغاية من اختيار مهدوي كني لهذه المهمة هو القضاء على رفسنجاني؛ لكون الأخير يكنُّ له الاحترام، ويدرك في الوقت نفسه أنه من المستحيل أن يفوز عليه، وبالتالي فإنه سيفضل عدم الترشح وفوز مهدوي كني بالتزكية.

الإشارة الثالثة: حاول المرشد الأعلى -ربما لأسباب تكتيكية- الحفاظ على شعرة معاوية مع رفسنجاني، وخصوصًا أنه شرع الباب قليلًا وجعله مواربًا على أمل أن يعود الشيخ رفسنجاني فيلج باب الفقيه تائبًا توبة نصوحًا، ويعلن على الملأ التبرؤ من الإصلاحيين أو ما يسمى بتيار الفتنة (موسوي، خاتمي، كروبي) وأن يؤدي فروض الطاعة للوليِّ الفقيه، لكن المشكلة أن القاعدة من حرس وباسيج وأحزاب محافظة لم تعد ترى في الرجل إلا شرًّا مستطيرًا، وتعمل لإسقاطه، بل بلغ الأمر بهذه الأجهزة إلى المناداة بإعدامه علنًا للمرة الأولى من نوعها على قاعدة أنه شخصية ما عاد من الممكن الوثوق بها بعد الذي فعله كله.

ومع ذلك فإن هناك من داخل هذا الفريق من بقي يحذِّر حتى اللحظة الأخيرة من أن "إسقاط رفسنجاني ليس بالخطوة البسيطة، بل هي عمليًّا تدفعه كليًّا للارتماء بثقله كله في صفوف المعارضة، وبالتالي إذا كان الخيار بين تذبذبه

الحالي والعداوة المطلقة، فالأفضل أن يبقى الوضع على ما هو عليه؛ فإن أي إجراء مباشر ضده سيحول رفسنجاني إلى ضحية، وشعبنا مثل الشعوب كلها يتعاطف مع الضحايا.

ثانيًا: إعادة فتح ملف رفسنجاني

في الأسبوع الأول من عام ٢٠١٠ أعيد فتح ملف رفسنجاني مرة أخرى، ثمة همس خفي في أروقة الحوزة، تزامن مع سيل من الشائعات السوداء عن إصابة السيد المرشد بالمرض الوبيل، وأن انقسامًا حادًّا في هرم القيادة السياسية قد حدث، وأن هناك أمرًا يدبر بليل لإزاحة المرشد الأعلى للثورة، وسرعان ما تحولت الشائعات على لسان غلام حسين إلهام مستشار رئيس الجمهورية إلى واقعة، وهو يصرح معلنًا أن الشيخ هاشمي رفسنجاني يعمل لتقييد صلاحيات الولي الفقيه آية الله علي خامنئي، والتخطيط لإيجاد مجلس لفقهاء القيادة بدلًا من قيادة ولي فقيه واحد، وأن رفسنجاني يتحرك منذ مدة لتغيير شكل القيادة إلى مجلس فقهاء أو مجلس قيادة للإطاحة بقيادة الولي الفقيه (خامنئي)، وطالب إلهام باعتقال من وصفهم بـ"زعماء الفتنة"، قائلًا: "إنه الحل الوحيد لوأد الفتنة وإخماد الاضطرابات".

وقد جاء تصريح إلهام متزامنًا مع رسالة الرئيس السابق محمد خاتمي إلى خامنئي ودعوته لتفويض بعض صلاحياته إلى رفسنجاني؛ لتمكينه من حل الأزمة الداخلية، فيما ترجم مكتب رسالة خاتمي بـ(أنها ترمي إلى قفز الإصلاحيين فوق النظام لتحويله إلى جمهورية غير إسلامية).

في الاتجاه نفسه جاءت تصريحات رئيس رابطة مدرسي الحوزة الشيعية في قم، محمد يزدي الذي هاجم رفسنجاني بعنف غير مسبوق، واتهمه بالتحريفية

وبالانتماء إلى تيار الفتنة المعادي للقائد الفقيه، وكان على رفسنجاني حيال الحملة الإعلامية والضغوطات السياسية التي تعرض لها أن يقول شيئًا، وكانت أولى عبارات الشيخ هاشمي: (إني أشم رائحة مؤامرة، في السابق كنت آخذ كلام يزدي الذي كان يوجه إليَّ بعصبية على أنه مجرد كلمات، وكان الرد عليها بقول "سلامًا"، لكن مع الكلام الذي صدر عنه يوم ٢٧/ ١/ ٢٠١٠ شعرت أن هناك مؤامرة وراء كلامه، وعلى هذا الأساس سوف أرسل رسالة إلى السلطة القضائية أوضح فيها ما حدث منه من تصرف في مجلس الخبراء بُعَيد وفاة الإمام الخميني، والذي تم فيه انتخاب السيد خامنئي خليفة للإمام".

وعلل رفسنجاني سبب الهجوم ضده قائلا: (لموقفي النابع من إيماني الراسخ بأهمية مراعاة حقوق الناس والدفاع عن شخص القائد وتجنب التشدد، وسوف أذكر من جديد أن الإسلام والجمهورية هما أصلان لا يمكننا التفريق بينهما، وأن استمرار أصل ولاية الفقيه هو الأساس في الجمهورية الإسلامية، فإذا تضررت مكانة ولاية الفقيه وموقع القائد فلا أتصور مستقبلًا جيدًا لإيران).

ثالثًا: الإقصاء

كانت المصادر الخبرية تحدثت عن مخطط يقوده مصباح يزدي وأحمد جنتي رئيس مجلس صيانة الدستور لإقصاء رفسنجاني من المعادلة السياسية الإيرانية نهائيًّا بعد دعمه للإصلاحيين، وكان رفسنجاني قد مُنع من إمامة صلاة الجمعة، إلا أنه احتفظ بمنصبه رئيسًا لمجلس خبراء القيادة الذي شغله منذ عام ٢٠٠٧، لكن إزاحته عن منصب رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هو المسمار الأخير الذي دقه النظام في نعشه، ولم يبق إلا تشييعه، وهو ما حدث

تمامًا، وبخسارة رفسنجاني لرئاسة مجلس الخبراء تكون نواة النظام قد خطت الخطوة الأولى نحو هزيمة الرفسنجانية وتفتيت أتباعها في الدوائر كلها بفعل الحملة التي شنَّها الرئيس محمود احمدي نجاد منذ اليوم الأول لوصوله إلى الحكم عام ٢٠٠٥ وحتى يوم ٨ مارس - آذار ٢٠١١ موعد تقديم استقالته من مجلس الخبراء.

رابعًا: إنزال العقاب

"هاشمي رفسنجاني الذي كان يعد أقوى شخصية في إيران في وقت من الأوقات، وكان الناس يحسبون له ألف حساب، والذي كان وراء اختيار آية الله خامنئي لمنصب المرشد الأعلى، واستطاع أن يضع حدًّا للحرب العراقية - الإيرانية التي امتدت ثماني سنوات، أصبح ضعيفًا جدًّا لدرجة أنه لم يعد يقوى على دفع الأذى عن عائلته التي أصبحت تحت رحمة الرئيس احمدي نجاد المسؤول الأول عن محاربة عائلة رفسنجاني، وهناك شعور عام بأنه كان يريد تدميرها منذ اليوم الأول من وصوله إلى منصب رئاسة الجمهورية". في حين أن أبناءه لم يدخلوا المجال السياسي مطلقًا، وهم يعملون في قطاع الأعمال، ومع ذلك تعرَّضوا لهجمات واسعة من أجهزة الإعلام التابعة للتيار المحافظ.

ابنه الأكبر محسن هاشمي، كان رئيس "مترو طهران" لمدة ١٧ عامًا، استقال في ٤ مارس ٢٠١١ بسبب خلافات وصراعات متكررة مع الحكومة حول التمويل وخطة الميزانية، لكنه تحول إلى معارض عنيد، ووجه يوم ٢٤ أغسطس ٢٠١١ نقدًا صريحًا للرئيس احمدي نجاد بسبب تردي الأوضاع المعيشية الداخلية، وإيقاف بعض المشاريع العمرانية وخاصة النفطية، وأكد أن الخوف من بروز خلافات سياسية في الداخل الإيراني كانت أهم الأسباب التي

حالت دون إقصاء الرئيس نجاد، وأن الإبقاء عليه على مضض حتى انتهاء فترة رئاسته هو مطلب القيادة المتمثلة في المرشد علي خامنئي.

الابن الثاني لرفسنجاني، مهدي، غادر إيران منذ سنتين تقريبًا، بعد شهر من الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في ٢٠٠٩، وقد أصدر القضاء أوامر عدة لمهدي كي يمثُل أمام القاضي ويجيب عن أسئلة حول دوره في المظاهرات المعادية للحكومة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية، لكن هاشمي رفسنجاني قال: إن ابنه يحضِّر لنيل شهادة الدكتوراه في الخارج، وسيعود إلى إيران عندما ينتهي من دراسته، لكنه لم يعد مطلقًا، وبقي متواريًا عن الأنظار، متنقلًا بين دبي ولندن، حيث تستطيع عائلته أن تذهب لزيارته.

وفي ٢٢ مارس ٢٠١١ اعتقل عناصر أمن يحملون مذكرة توقيف قضائية حفيد هاشمي رفسنجاني "حسن لاهوتي" الذي غادر إيران بعد عشرة أيام من الانتخابات الرئاسية متوجهًا إلى لندن حيث يقيم، لدى وصوله إلى طهران، واقتيد إلى سجن إيفين، وقد يكون اعتقال لاهوتي "مرتبطًا باتهامات وجهها بعض المتشددين بشأن دور ابنة هاشمي رفسنجاني، فايزة في أحداث ما بعد الانتخابات".

انتقد المحافظون المتشددون بشدة فايزة رفسنجاني، والدة لاهوتي، لدورها المفترض في التحريض على "الاضطرابات"، واعتقلت في فبراير ٢٠١٠ لمدة قصيرة بعد إعادة انتخاب الرئيس محمود احمدي نجاد.

فائزة "الشخصية الأكثر إثارة للجدل في عائلة رفسنجاني"، كانت في فترة من الفترات عضوًا في البرلمان، وكانت تساند التيار الإصلاحي في عام ١٩٩٧، وتولت رئاسة تحرير صحيفة أخبار المرأة "زان نيوز" المعروفة ١٩٩٩بمواقفها الإصلاحية الجريئة إلى أن تم إغلاقها في ، لكن فائزة بقيت

جريئة في تصريحاتها ومواقفها ضد المحافظين والمتشدِّدين، ولذلك أصبحت الهدف الرئيس لأنصار النظام الإيراني.

أعلن القضاء الإيراني في ١٤ أغسطس ٢٠١١ أن فائزة، ابنة هاشمي رفسنجاني، ستحاكم اليوم في محكمة الثورة (وسط طهران)، على خلفية تصريحاتها لموقع إصلاحي قبل أشهر والتي وصفت فيها قادة النظام في إيران بأنهم مجموعة من البلطجية والرعاع، وكانت تصريحاتها ردًّا على اعتداء قوات تعبئة الباسيج في مدينة شهر ري (جنوب إيران) على أفراد حمايتها وإساءتهم إلى والدها.

أصدرت محكمة إيرانية بتاريخ ٣/ ١/ ٢٠١٢ حكمًا بالسجن لمدة ستة شهور بحق فائزة ابنة الرئيس الأسبق علي أكبر هاشمي رفسنجاني، وذلك بتهم الضلوع "بنشاطات دعائية ضد النظام". وكانت محاكمة فائزة قد أجريت بصورة سرية في شهر ديسمبر ٢٠١١، وأورد موقع (مشرق نيوز) الإيراني المؤيد لمعسكر المحافظين أن المحكمة حظرت على فائزة رفسنجاني المشاركة في أية نشاطات سياسية أو ثقافية أو إعلامية لمدة خمس سنوات، لكن تستطيع فائزة رفسنجاني استئناف القرار خلال ٢٠ يومًا. وكانت فائزة رفسنجاني قد أجرت العديد من اللقاءات الصحفية في الأشهر الأخيرة والتي دافعت فيها عن موقف والدها، ويبدو أن هذا الدفاع هو الذي استغل ضدها؛ فرفسنجاني رفض أن يهاجم زعيمي المعارضة: مير حسين موسوي، ومهدي كروبي.

خامسًا: تعرض رفسنجاني خلال حياته السياسية للإذلال السياسي أربع مرات:

الأولى: عام ١٩٨٨ باندحار ولاية الفقيه على جبهات المواجهة العسكرية مع العراق، يومها كان الشيخ هاشمي رفسنجاني القائد الميداني للحرب والمسؤول الأول عنها.

الثانية: عام ٢٠٠٠ عندما ترشح للانتخابات البرلمانية وجاء في المرتبة الثلاثين والأخيرة في طهران (وسط اتهامات بمحاولة تزوير الانتخابات لصالحه).

الثالثة: عام ٢٠٠٥ عندما كان أداؤه سيئًا للغاية في محاولته الترشح للرئاسة مرة أخرى.

والمرة الرابعة: الملاحقات الحكومية لأسرته وأنجاله.

مراجع

- دار الـولاية – مذكرات حجة الإسلام السيد محمود دعائي (٢٠٠٧)
- المختصر. الحرس الثوري يتهم نجاد ورفسنجاني بمحاولة "إشعال فتنة" بنشر سرقات أعضاء بالبرلمان ومسؤولين (٥/ ٣/ ٢٠١٢)
- الشيخ علي حسين منتظري. (مذكرات) ٢٠١٠
- كامليا انتخابي فرد. السنة الإيرانية الجديدة ورفسنجاني. الوطن السعودية (٢٥/ ٣/ ٢٠١٠)
- ابنة الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني تمثل أمام القضاء ٢٥/ ١٢/ ٢٠١١
- اعتقال حفيد رفسنجاني. (البوابة) ٢٢ مارس ٢٠١٠
- سعد البغدادي. إيران وخيارات الصراع.. شبكة النبأ المعلوماتية.
- مصطفى الزارعي. هاشمي رفسنجاني يتذكر ويروي «سيرة قائد وثورة» جريدة الرأي العام المغربية. عدد (٣١/ ١/ ٢٠٠٥)
- القضاء الإيراني يصدر مذكرتين لاعتقال مهدي هاشمي ابن رفسنجاني (القدس) ٢٨/ ٥/ ٢٠١٠

الحلقة الثامنة

الحوزة والجامعة.. صراع الأزمنة

صراع الأضداد:

- مصطلح استخدمه الباحث حسان عبد الله في دراسته القيمة عن ماهية الصراع التاريخي بين الديني والمدني، هذه الثنائية ألقت بظلالها على واقع "الحوزة والجامعة"، فقد أصبحت الحوزات في المجتمع الإيراني منذ العهد الصفوي تتمتع بحضور قوي؛ نظرًا لامتيازاتها الدينية والاجتماعية، وفي نفس الوقت فهي مكان للمقاومة الفكرية والفقهية ضد محاولات الاستعمار والتغريب، وكانت مدرسة الفنون (١٨٥١) والتي افتتحها ناصر الدين شاه في عهد الدولة القاجارية (١٧٧٩ - ١٩٢٤) أولى المواجهات بين العلماء ورجال الدين في إيران، حيث اهتمت هذه المدرسة بتدريس المواد العلمية، مثل الرياضيات والهندسة والطب والجراحة والمعادن والعلوم العسكرية على النسق الأوروبي، في حين أهملت بصورة تامة تدريس المواد الشرعية، ومن هنا بدأ تكوين النظرة الثنائية للتعليم في المجتمع الإيراني بين الحوزة (التعليم الديني) والمؤسسة المدنية (التعليم العصري)، وزادت هذه المواجهة في عهد الدولة البهلوية (١٩٢٤ - ١٩٧٩) التي ناصبت الحوزة العداء وقلصت دورها، وسحبت منها القضاء والتعليم، وتوسع الشاه في بناء المدارس المدنية لمجابهة المدارس الدينية، خاصة المدارس الابتدائية والثانوية، وظهرت نزعة الشاه التغريبية في البعثات التعليمية التي كان يرسلها إلى أوروبا، ثم توفير مناصب لهؤلاء الطلاب في المؤسسة التعليمية.

- حاول الشاه مجابهة النزعة الدينية في إيران، والتي كانت تقودها مدارس الحوزة، فأصدر مجموعة من القرارات أهمها: فرض الملابس العصرية على رجال الدين خاصة القبعة البهلوية، ومنع الزي التقليدي لرجال الدين

إلا بإذن رسمي، كما قلص المدارس الدينية، وألغى بعض المناسبات الدينية، وأصدر مرسومًا ملكيًّا في يناير ١٩٣٥م بتحريم الحجاب على المرأة في إيران، وحظره على التلميذات والمعلمات في أثناء الدرس!

- أما الجامعة الوطنية فهي مأوى المستنيرين العائدين من الخارج، والفروع الجامعية الخاصة بالتقنية والصناعة والميكانيكا (كليات العلوم الصناعية)، لا تخرِّج في النهاية سوى حرفيين جيدين للصناعات الغربية، ولا أثر فيها للبحوث العلمية الحديثة، أو الاكتشافات والاختراعات، ولا حلول للمشكلات القائمة، ولا أي شيء آخر، ليس هناك سوى مصلحي ومشغلي الماكينات والصناعات الغربية.

ثنائية الخلاف:

رجل الدين والمثقف، المحراب والحرم الجامعي، أفلاطون وأرسطو، ثنائيات مشتبكة، رجل الحوزة المنكب على استذكار أسفار ملا صدرا الشيرازي الأربعة، في رحلة البحث الطويلة عن الحكمة المتعالية في أفق لا متناهٍ من التأملات، وتلامذة جامعيون يكتشفون الهوة الفاصلة بين التشيع الصفوي التجزيئي المتدثر بالذرائع العائمة، وبين التشيع الوحدوي الإنساني الذي دعا إليه العلامة السيد هبة الله الحسيني، والدكتور الراحل السيد موسى الموسوي في رسالته العقلانية المعروفة بـ(رسالة التصحيح)، والباحث الشجاع أحمد الكاتب، والسيد محمد الحسيني، الذين أجمعوا على إعلاء منازل العقل والحرية والإنسانية، وتجاوز الأحكام المغلقة والخلافات الفرعية، وجعل أصلي التوحيد والعدل معيارًا مشتركًا بين المسلمين، لاستعادة نضارة الإسلام الجليل، إسلام بلا مذاهب، قاعدته: الفطرة السليمة واستقامة السلوك وحسن

النوايا، يعيد العقل النقدي قراءة أوراق الإمام الغزالي في فضيلة الحوار الخلاق بين المختلفين، ويلتقط معنى الدين والحرية من صحائف واصل بن عطاء والشيخ المستنير محسن كديور، إلى جوار كوكبة من النجوم الزاهرة في تراثنا العربي الإسلامي، يقفون معًا على خط الإنسان المؤمن بالتنزيل الحكيم وبجمالية الحياة وبحرية الإنسان، فيما يقف دعاة الفرقة ومنظرو الفتنة في الضفة الأخرى يحاولون بفتاواهم السود إطفاء أنوار العقل، وها هو الشيخ مصباح يزدي ملوحًا بمطرقة التكفير، جاعلًا من نظرية ولاية الفقيه السياسية أصلًا سادسًا من أصول الدين، لا يكف عن تكفير من لا يسلم بما جاء بها أو يحاول الاعتراض عليها.

ثنائية الديني والمدني، اللاهوت الحوزوي في مقابل الناسوت الأكاديمي، المثاليات الميتافيزيائية تصطدم بواقعيات الزمان الصلبة، بنادق الحرس الثوري، والعقل النقدي، الخلاف كان في البدء والمنتهى يتركز حول وطأة الأزمنة، فتتناءى المناهج وتضطرب الرؤى، صراعات تكرس الماضي في صورة الحاضر، وحاضر ينتقل بلا روية إلى القرن الأول فرارًا من الواقع الأليم، وآن قائم لكنه محاصر بفتاوى التحريم، والغد الذي بات ضربًا من الأحلام في عالمين يبدوان متباعدين، زاد من تنافرهما يوم أن قفزت الحوزة على السلطة، فجعلت من العمامة تاجًا للدولة لتغدو إرهابًا فكريًّا ضد المفكرين والمثقفين وأصحاب الكلمة، بعد أن أصبح الفقيه حاكمًا أبديًّا أوحد، صاحب الأمر والنهي، المحتكر للسلطة الزمنية والحقيقة الإلهية، المدجج بسلاح فتاك من الفتاوى القاطعة.

كانت الحرية في زحمة الصراع الحوزوي الأكاديمي هي الحلقة الذهبية الغائبة، لم يعد لها من أثر أو وجود في الحياة السياسية إلا في حوزة طبقة رجال الدين، وبين أوساط المحافظين بصفتهم أصحاب الحل والعقد، ولكي يكون

مواطن ما حرًّا يجب عليه أولًا أن يؤدي فرض الولاء والانتماء لولاية الفقيه إيمانًا واحتسابًا، عقيدة وسلوكًا، طائعًا لأوامر المرشد مطبقًا لوصاياه، ومن دون ذلك لن يتذوق ثمرة الحرية، أو يصيب نصيبًا من الحقوق المدنية الأخرى.

الصورة الانطباعية:

الصورة الانطباعية المتبادلة في إيران بين رجل الدين والمثقف، الحوزوي والأكاديمي، تشبه إلى حد بعيد رسوم الكاريكاتير، كل طرف منهما حاول سلفًا أن يصمم لخصمه شكلًا ساخرًا أودع فيه ما يدخره من انطباعات ذميمة، فالمدني/ الأفندي/ المثقف يرى في رجل الدين السياسي صورة كائن مخاتل يختبئ وراء نصوص من الحكمة البالغة والموعظة الحسنة، لكن عباءة الورع والتقوى غالبًا ما يسقط وقارها، عند أول فرصة دنيوية تتاح له في اقتناص الطريدة يتحول على إثرها المتعبد قائم الليل الزاهد في الدنيا، إلى منازعة الآخرين على الأسلاب والغنائم، وهذا ما حدث عشية ثورة ١٩٧٩، فهو وحده لا غيره من استأثر لنفسه بنتائجها، لذلك يعتقد المثقف بأن رجل الدين اغتصب السلطة، وهو في رأيه نموذج السلطان المتجبر، الذي أعاد إنتاج الحاكم المستبد، المتسلط على رقاب رعاياه (الشعب) باسم الدين وبقوة مركزه الروحي، فزعم أنه القائم بالأمر على شؤون الحياة بجميع مواردها الحاضرة وما وراءها، بحوزته مفاتيح الدنيا، والقابض على أسرار الآخرة، وأوهم بسطاء الناس وأوحى للكثيرين من الطيبين أن من كراماته الربانية ما يعين على رفع الآثام وغفران الذنوب، وفي مقدوره أيضًا أن يمنح بركاته لمن شاء، في مضاعفة الحسنات وإعلاء الدرجات، فيُدْخِل هذا الجنة ويلقي بآخر في السعير.

أما صورة المثقف لدى رجل الدين السياسي؛ فإنه يأخذ عليه التدخل في الأمور الشرعية، والتطفل في أمور دينية لا تعنيه، نحو إقحام نفسه في المسائل الفقهية، بمعنى أن المثقف حين يدعو إلى فصل الدين عن السياسة فهو بذلك يدعو بوضوح إلى عدم تدخل الدين ورجالاته في السياسة، لكن المثقف نفسه يبيح لنفسه التدخل في الشؤون الدينية التي تعد من الأمور الفقهية الخاصة التي لا يستطيع المثقف فهم تفاصيلها كما هو الحال مع المختصين فيها من علماء ورجال دين.

إن ظاهرة تدخل المثقفين فيما لا يدخل ضمن اختصاصهم هو أمر غير صحيح ولا ينم عن وعي تام بالوظائف المنوطة بشرائح المجتمع ومكوناته، نعم، هناك طبقة أطباء، وأخرى للكادر التعليمي، ومثلها للعمال وأخرى للفلاحين، وغيرها، ترى هل يقبل المثقف للفلاح أن يتدخل في شؤون الثقافة وإدارتها؟!

لذلك من باب أولى أن يقبل المثقفون عدم التدخل في شؤون غيرهم، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالعلوم والفقهيات وما شابه، فالدين له رجاله المختصون به، يعرفون خفاياه وتفاصيله وتعاليمه واجتهاداته مما لا يعرفه المثقف؛ لأنه خارج اختصاصه، ولهذا لا ينبغي له أن يحشر نفسه في أمور لا ينجح فيها بسبب عدم فائدتها له علميًّا، مثلما يطالب المثقفون رجال الدين خاصة بعدم التدخل في السياسة.

وقبل هذا وذاك؛ فالأكاديمي الإيراني يمثل صورة المغترب عن التراث الروحي وعن ثقافة بلده، فالحرية التي ينادي بها طلبة الجامعة حرية غربية مشوهة، لا تستقيم في معانيها ولا في مظاهرها مع فلسفة النظام، وهي النقيض لعادات المجتمع وتقاليده.

وتستمر المساجلات بين الفريقين، المدني يحظر على رجل الدين التحدث في السياسة أو التدخل في الشأن العام، ويقصر دوره على الوعظ وإسداء النصح والإرشاد، فإن تجربة السلطة الدينية عبر ثلاثة عقود من تاريخ إيران قدمت برهانًا ساطعًا على ديكتاتورية الطبقة اللاهوتية، ومنجزاتها كلها كانت مزيدًا من الفقر والشقاء والظلم، وإن جميع ما لدى هذه السلطة المتجبرة هو حشد هائل من برامج فضفاضة أثبتت السنوات الثلاثون عقمها على كل مستوى وصعيد.

وقائع الصراع:

يقول المثقفون في معرض نقدهم السياسي اللاذع للسلطة الدينية: إن (العمامة) التي لعبت أدوارًا سياسية في تاريخ إيران السياسي كانت شرًّا مستطيرًا في معظم المواقف المصيرية التي واجهت البلاد، ويسرد المثقفون عددًا من الوقائع التاريخية والراهنة، من بينها:

تجزئة الصوت الوطني:

حين انفرط عقد الحوزة وانشطرت مواقفها حيال الثورة الدستورية (١٩٠٥) بين فريقين:

الفريق الأول: مثَّل التيار الثيوقراطي المتشدد الذي طالب الحكومة القاجارية بإلغاء الدستور والانتقال الفوري من (المشروطة الدستورية) إلى (المشروعة الدينية)، بعبارة أخرى: التحول من النظام السياسي المدني إلى الحكم الديني. وبهذا الموقف أحدث رجال الدين المتشددون شرخًا في جبهة المعارضة كاد أن يفضي إلى إفراغ ثورة ١٩٠٥ من مضامينها الديمقراطية، في وقت كان الدستور يعد من أعظم منجزات الشعب الإيراني في العقد الأول من القرن

العشرين، وكان آية الله فضل الله نوري أعلن في رسالة له قائلًا: (إن المشروطة والمساواة والحرية لا يجمعها جامع مع الإسلام، وإن على هؤلاء الحضرات أن يدركوا أن المملكة الإسلامية سوف لا تدين بالمشروطة؛ لأنه من المحال أن يقر الإسلام بالمساواة).

وتذرع منظرو المشروطة الشرعية بدعوى أن "المشروطة الدستورية تعني عدم الاحترام للإمام الحسين"! وأن "كل من يلعن المشروطة مائة وسبعين مرة؛ فإن الله سوف يغفر له آثامه"! وأفتى أحد المجتهدين في ذلك الزمان، ويدعى السيد علي السيستاني، بأن "المشروطة كفر، والمشروطة طلب كافر، ماله يباح ودمه يهدر".

وعلى النقيض من المنهج الثيوقراطي المتزمت في المرحلة الدستورية الملتهبة، كان الفريق الآخر من رجال الدين المتنورين أمثال آية الله التبريزي، وآية الله أبادي، وآية الله الخونساري البهبهاني، والطباطبائي، والنائيني، وآخوند خراساني، الذين انضموا إلى جبهة الثوار المدنية، ودافعوا عن المشروطة؛ فآية الله العظمى الشيخ محمد حسين النائيني وقف ضد الاستبداد وخاصة الديني منه، وربط بين الاستبداد والجهل، وامتد هذا الجدل الساخن أيضًا إلى العراق وانقسم رجال الدين بين "المشروعة" وبين "المشروطة"، وكفر من كفر، وأبعد من أبعد عن منابر المساجد بسبب مناصرته للمشروطة.

ومهما يكن من أمر فقد أفضى المطلب الحوزوي المتشدد تاليًا إلى انفراط وحدة المجتمع، وتفكك جبهة المعارضة، وتبعثر قواها بسبب تعدد الأمزجة والمنابر والاتجاهات، فانقلبت الصورة النضالية رأسًا على عقب، وأفضى المتغير الحوزوي إلى دراما من الصراعات طويلة الأمد بين (المدني) و(الديني)، وكانت

بداية التقاطع بين طرفي الحركة الوطنية، مما أدى إلى تفكك المواقف وتباعد الرؤى، ونال من وحدة الحركة الوطنية الديمقراطية المناوئة للأسرة القاجارية.

الخلافات المنهجية:

ظاهرة تفاقم الخلافات الفقهية والسياسية حول الموقف من الثورة الدستورية ومن الديمقراطية عنوان كبير بين محورين: المتغير النسبي والثابت الوثوقي، بعبارة أخرى: بين العقلانية النقدية وبين المثالية المتعالية، وترتب على هذين الموقفين المتعارضين إعادة تنظيم واصطفاف القوى الوطنية الذي كان من أخطر نتائجه تأسيس أوليات الصراع الذي سيحتفظ بحراكه السياسي وتناقضاته الصارمة إلى أمد بعيد، وسيظهر مجددًا كإحدى العثرات التي وضعها الفريق الحوزوي المتزمت أمام الثورة المدنية عام ١٩٥٣ بقيادة مصدق الذي أمم النفط الإيراني، ولإنجاز هذه المهمة الكبرى كان على مصدق أن يتحالف مع القوى الوطنية كلها لمجابهة ضغوطات الشاه من الداخل وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية من الخارج.

كانت إصلاحات مصدق الديمقراطية تضرب في الأساس الشمولي لحكم الشاه، كما أن تأميمه للنفط مثَّل ضربة كبيرة لمصالح إنجلترا وواشنطن.

وعلى الرغم من الشعبية الطاغية التي كانت لمصدق بين الإيرانيين من الطبقات والشرائح الدنيا والمتوسطة تحديدًا؛ فإن المؤسسة الدينية ناصبت الرجل الوطني العداء بسبب إعلانه اعتزامه وضع خطة للإصلاح الزراعي وتحديد الملكية الزراعية لإعادة التوازن العادل إلى الخريطة الاجتماعية في إيران، وحشد مشروع التغيير عداء إنجليزيًّا وأمريكيًّا غير مسبوق للزعيم الإيراني وحكومته الوطنية، وأفتت المجموعة المتشددة من رجال الدين الإيرانيين بأن "مصدق معاد للإسلام والشريعة" بسبب سياسات الإصلاح الزراعي التي

طبقها، ولتحالفه مع كتل اليسار والليبراليين، وفي هذه اللحظة المصيرية من تاريخ الحركة الوطنية انسحب آية الله كاشاني عن التحالف مع مصدق فاتحًا الطريق أمام خصوم الزعيم في الداخل والخارج للنيل منه، وكان كاشاني رشح نفسه رئيسًا للمجلس النيابي، واتهم كتلة مصدق بأنها تقف ضد توليه المنصب، في حين اتهمه أنصار مصدق بتهمة "بيع القضية الوطنية" لمصلحة الشاه، وبعد نجاح الانقلاب كان محمود ابن آية الله أبي القاسم كاشاني ثاني الخطباء في الراديو الإيراني لتأييد الانقلاب على مصدق ومباركته.

الثورة الثقافية:

شهد المجتمع الأكاديمي الإيراني منذ انتصار ثورة العام ١٩٧٩ وتولي رجال الدين الحكم؛ ثورتين ثقافيتين بين أعوام (١٩٨٠ - ١٩٨٢) و(٢٠٠٥ - ٢٠١٠).

الثورة الثقافية الأولى:

أصدر الخميني عام ١٩٨٠ عشية الاحتفاء بالذكرى الأولى لثورة الحادي عشر من فبراير مرسوم تأسيس مقر قيادة الثورة الثقافية، جاء في ديباجته: "تم الإقرار من وقت لآخر بالحاجة إلى الثورة الثقافية التي تمثل قضية دينية ومطلبًا للأمة الإسلامية، حيث تشعر الأمة الإسلامية بالقلق لضياع الفرصة، وعدم القيام بعمل إيجابي، بينما تبقى الثقافة على حالها منذ مرحلة النظام الفاسد الذي وضع فيه المسؤولون المرتهنون للثقافة الغربية تلك المراكز المهمة (الجامعات) تحت تصرف القوى الاستعمارية، وسيوجه استمرار هذه الكارثة، الذي يمثل لسوء الحظ هدفًا لبعض من المجموعات ذات التوجهات الأجنبية، سيوجه ضربة قوية إلى الثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية".

مخرجات الثورة الثقافية الإيرانية الأولى:

- طرد أكثر من ٧٠٠ بروفيسور وأستاذ جامعي، علاوة على فصل الطلاب المنتسبين إلى مجموعات معارضة بصورة نهائية، أو حرمانهم من الدراسة على أقل تقدير، ما بين فصل وأربعة فصول دراسية، وإغلاق المكاتب العائدة لمجموعات الطلاب المعارضين والمستقلين كافة.
- تأسيس "مقر قيادة الثورة الثقافية" الهيئة المعينة بالكامل، أصبح صنع القرار في الجامعات متمركزًا بصورة كلية في يد الحكومة؛ وخصصت حصص محددة للطلاب الموالين.
- تأسيس "مكتب التعاون بين الجامعات والحوزات" لتمكين رجال الدين بصورة إضافية من بسط نفوذهم على المجتمع الأكاديمي.
- تأسيس مكاتب "ممثلي القائد" في الجامعات والكليات كافة للسيطرة على جميع الأنشطة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية العائدة للطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية.
- إغلاق حرم الجامعات علاوة على ذلك مدة سنتين، لم تظهر في العام ١٩٨٢ أية مؤشرات إلى الاستقلالية في صنع القرار: التوظيف، والقبول، والإدارة، بل وحتى المناهج الدراسية في الجامعات الإيرانية.
- أخضع الخميني وأتباعه المجتمع الأكاديمي الإيراني لخضم عملية الأدلجة الولائية في ثمانينيات القرن المنصرم.
- تأسيس منظمة "الجهاد الجامعي" لتنظيم بعض الأنشطة الطلابية للسيطرة على الهيئات الطلابية بصورة غير مباشرة وترويج القيم الخمينية في الجامعات والكليات عبر ما هو إلزامي من الدورات، والمناسبات الاحتفالية، وحملات الدعاية العامة.

الثورة الثقافية الثانية:

تم إطلاق الجولة الثانية للثورة الثقافية الإسلامية حين تولى احمدي نجاد منصب الرئاسة في العام ٢٠٠٥ عبر انتخابات غير عادلة ومفبركة بوضوح، عبر اللجوء إلى القوة القسرية العائدة للحرس الثوري، ووزارة الاستخبارات، والسلطة القضائية، تمثل الثورة الثانية موجة جديدة من الثورات الثقافية التي اندلعت منذ تشكيل إدارة احمدي نجاد المستندة إلى أسس عسكرية أمنية، وتتيح فرصة للعودة إلى الوراء للنظر في الأسباب والنتائج الرئيسة للثورة الثقافية الأولى في إيران، ومقارنتها بما جرى أثناء الفترة الزمنية الممتدة بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٠، وقد دشن الرئيس احمدي نجاد نداءً ثوريًّا إلى طلبة الجامعات دعاهم فيه أن يحتجوا على رئيس الجمهورية، وقال فيه: (يجدر بالطلاب اليوم أن يصرخوا في الرئيس، ويسألوا عن سبب وجود محاضرين ليبراليين وعلمانيين في الجامعات).

وقد أفضت الثورة الثقافية الثانية حتى الآن إلى النتائج التالية:

- ترويج أجندات أيديولوجيات دينية – مذهبية في النظام التعليمي، وقمع الناشطين من الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات على وجه الخصوص، في أنحاء البلاد كافة.
- تعزيز السلطة الثيوقراطية ودعم أيديولوجية ولاية الفقيه؛ لتطويق المجتمع الأكاديمي ومنع حدوث معارضة على الصعيد العام.
- حرمان آلاف الطلاب الجامعيين الناشطين من الاستمرار في التعليم الجامعي، بوضع إشارات على هيئة نجوم في استمارات تسجيلهم، استنادًا إلى توجيهات خامنئي الذي يقود الجولة الثانية من الثورة الثقافية، بما يعني أنه لا يمكنهم التسجيل في الجامعة.

● عمدت الإدارة الجديدة إلى دفن بقايا جنود قتلوا منذ أكثر من عشرين عامًا أثناء الحرب العراقية – الإيرانية في بعض الجامعات؛ لإيجاد مواقع مقدسة للموالين للحكومة، وإضفاء طابع من القدسية الدينية على المؤسسة التعليمية؛ لإظهارها بمظهر المعارض لمعظم الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية الذين يؤمنون بضرورة علمنة تلك المؤسسة.

● طرد الأساتذة الجامعيين المعارضين وغير الممتثلين، وقد مورست الضغوط عليهم لكي يتقاعدوا، يُمنع بعض أعضاء الهيئة التدريسية من التدريس في أي من مؤسسات التعليم العالي؛ وهم الذين يمثلون في الغالب علماء اجتماع وسياسة يعبرون عن آرائهم حول توجه البلاد، واشتدت عملية الطرد تلك عقب الانتخابات الرئاسية العاشرة.

● طرد العشرات من أعضاء الهيئة التدريسية لمجرد تأييدهم مرشحي المعارضة، بينما طُرد آخرون ببساطة نتيجة لأفكارهم ومعتقداتهم.

● استبدال ٢٠ من بين ١٣٠ رئيس جامعة، بآخرين معينين حديثًا، يتبعون توجهات الباسيج في الغالب، في مدة قصيرة من الزمن، ناهيك عن أن بعضهم لم يكونوا أعضاء في الهيئة التدريسية حتى عند تعيينهم.

● حظر وإغلاق العشرات من الصحف الطلابية؛ أغلقت معظم مكاتب الرابطات الطلابية التي انتخبت بطريقة ديموقراطية، وخصص المزيد من الحصص "للباسيجيين" في الجامعات، عُين "الباسيجيون" كأعضاء هيئة تدريسية، وتم ضخ المزيد من رجال الدين الذين لا يحملون شهادات جامعية في مواقع إدارية في الجامعات والكليات.

● حل ٤٣ رابطة طلابية في السنتين الأوليين لإدارة احمدي نجاد، ناهيك عن استدعاء أكثر من ٧٠٠ طالب للمثول أمام لجان تأديبية نتيجة لآرائهم

السياسية، واحتجاز المئات من الطلاب، ومقتل طالبين في السجن، وتعرض بعض الطلاب الآخرين للإصابات والشلل تحت التعذيب، ورفضت الاستمارات العائدة لبعض الطالبات استنادًا إلى جنسهن لا أكثر.

● العقاب الجماعي لطلبة الجامعات على وجه العموم لمجرد مشاركتهم في تجمعات لانتقاد إدارات الجامعات والحكومة بالحرمان المؤقت من الدراسة، بمعدل فصلين دراسيين لكل طالب.

● تراقب إدارة احمدي نجاد أعضاء الهيئة التدريسية الذين يسافرون للخارج، ويتعين عليهم إبلاغ المكاتب الأمنية في الجامعة برحلاتهم التي يقومون بها إلى بلدان أخرى للمشاركة في المؤتمرات وحضور النقاشات والمنتديات، ويشمل ذلك أيضًا السفر لأسباب شخصية، أو للترفيه، أو الحج الذي يتم تمويله من مؤسسات خارج إطار الجامعة.

● تعرض العديد من الأكاديميين الذين حضروا مؤتمرات في الخارج أثناء الفترة الرئاسية الأولى لاحمدي نجاد في العديد من الأحيان للتوبيخ بشدة عند عودتهم إلى البلاد، واعتقل بعضهم بتهمة محاولة القيام "بثورة مخملية".

● أعلنت إدارة احمدي نجاد في تلك الفترة أنها ستلغي اختبار القبول الوطني الموحد لتشجيع الالتزام على وجه الاحتمال، الخلفية السياسية/ الأيديولوجية على سبيل المثال، مقابل الدرجات، ولتقليل عدد الطلاب الإيرانيين الذين يدرسون في الخارج (حوالي ٧٠٠٠٠ في العام ٢٠٠٧).

● تم شغل المواقع الإدارية كافة في الجامعات على وجه التقريب من قبل قوات التعبئة "الباسيج" ورجال الدين الموالين سياسيًّا للأجنحة العسكريتارية والسلطوية.

الحركة الخضراء:

عندما رفض الشارع الإيراني نتائج الانتخابات الرئاسية العاشرة ٢٠٠٩، شهر رجال الدين السلاح بوجه المدنيين الغاضبين بحجة الدفاع عن الثورة! في وقت كان الشعب قد خرج بجميع شرائحه وطبقاته احتجاجًا على عدم شرعية الولاية الرئاسية الثانية لمحمود احمدي نجاد، ولأن النتائج من وجهة نظر الشارع مزورة وجرى تدبيرها سلفًا لحساب التيار اللاهوتي المحافظ، وطبقًا لذلك قاد الشباب وطلبة الجامعات انتفاضة حزيران - يونيو ٢٠٠٩ تحت أعلام الثورة الخضراء، وكانت النتيجة تأجيج جبهة المواجهة بين التيار المدني الشعبي وبين السلطة الدينية المدججة بمليشيات حزب الله والباسيج وبنادق الحرس الثوري، وهي العلامة الفارقة الكبرى بما تركته من شكوك وما خلفته من ضحايا بين جناحي الثورة المدني والديني، وألقت بظلالها القاسية على واقع التجربة السياسية لولاية الفقيه ومستقبلها.

وبرز الصدام العنيف بين أبناء الثورة أنفسهم في حوادث فبراير عام ٢٠١١، فبعد مرور أقل من سنتين على ثورة صيف ٢٠٠٩ الدامية، وبمناسبة الاحتفاء بالذكرى الثانية والثلاثين للثورة، نهض الطلبة مرة أخرى، ولكن سرعان ما أجهض الحرس الثوري الحركة وسحق رءوسها بكل قسوة، وصرح مكتب انتصار الوحدة الطلابي بأن إجراءات الحكومة الوحشية ضد الحركة الاحتجاجية وما رافقها من فتاوى تكفير المتظاهرين التي أطلقها مصباح يزدي، من شأن هذه الأساليب الفاشية أن تغلق إلى الأبد فرصة عودة الثورة إلى أبنائها، وهو ما يجعل جبهة النضال المدني تتسع في جميع أنحاء البلاد لتضم إليها الشعب الإيراني كله.

ومن هنا فإن صدامات فبراير أفرزت تيارًا جديدًا مناهضًا لقيادة الفقيه يطالب بإنهاء الحكم الثيوقراطي، ويسعى إلى النضال السلمي من أجل قيام تجربة مدنية تحترم مواطنيها وتتعهد بتشريع دستور تكون كرامة الإنسان وحرية التعبير مادته القانونية الأولى.

التطهيرات اللاحقة:

اشتدت حملة التطهير بعد الانتفاضة الطلابية التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٠٩، فعقد المرشد العزم على إقصاء المناوئين لمركزيته الدينية والسياسية، بعد أن شعر بجدية التهديدات من حوله، جراء الاحتجاجات الكبيرة في الجامعات في أنحاء البلاد مما جعل الولي الفقيه يسرع بإطلاق المرحلة الثانية للثورة الثقافية، وقد أعلن كامران دانشجو وزير العلوم والبحث والتقنية الإيراني، قائلًا: "إنه سيتم طرد أعضاء الهيئة التدريسية الذين لا يشاركون النظام في توجهاته، والذين لا يلتزمون بصورة عملية بولاية الفقيه حكم الولي الفقيه".

جاء ذلك الإعلان بعد أن عبر السيد علي خامنئي عن قلقه من أن ما يقارب المليونين من مجمل عدد طلاب التعليم العالي في إيران البالغ ٣. ٥ مليون يختصون في العلوم الاجتماعية.

تحدث خامنئي بذلك الصدد قائلًا: "يستند معظم تلك العلوم الاجتماعية والإنسانيات إلى فلسفات تستمد جذورها من المادية، وإن قمنا بتدريس نسخة مما قاله الغربيون وكتبوه لشبابنا فسننقل لهم الشك وعدم الإيمان بالمبادئ الإسلامية التي تتضمنها قيمنا".

أدت الانتخابات الرئاسية المفبركة في العام ٢٠٠٩، والاحتجاجات الواسعة التي قامت على إثرها بمشاركة طلاب الجامعة باعتبارهم الأعضاء

الأكثر فاعلية في الجماعات المعارضة؛ أدت إلى التعجيل بإطلاق المرحلة الثانية للثورة الثقافية.

وقد بلغ الخوف من الحركة الخضراء أَشُدَّه خشية من عودة الانتفاضة وتجدد النشاط الأكاديمي المعارض، فلجأت إدارة احمدي نجاد إلى أسلوب التهديد بهدم بعض الجامعات: "إن وجدت جامعة أو كلية يستهان فيها بالمتدينين، وثقافة الانتظار (للإمام الغائب)، وثقافة الباسيج، جامعة لا يسمع فيها صوت الأذان لمقاطعته الفصول الدراسية، جامعة لا يمكن لرجل الدين أن يدخلها، جامعة بلا مسجد أو قاعة للصلاة، جامعة لا تقام الاحتفالات الدينية في حرمها، ويحتفل فيها عوضا عن ذلك بعيد النار الإيراني، الذي يحتفل به في آخر ليلة ثلاثاء من العام، جامعة يقال بأن الطلاب يمرحون فيها، ويستمعون إلى الموسيقى في رحلاتهم الحقلية، أقول بكلمة واحدة: إن هذه الجامعة لا يجب أن تكون موجودة بالأساس، إن وجدت مثل هذه الجامعة فإن شعب إيران من الطلاب، وأعضاء الهيئة التدريسية، والموظفين سيسوونها بالأرض".

نتيجة ما حصل هو ازدياد المسافة بين المجتمع الأكاديمي الإيراني والحوزات الدينية، بين الفكر الحر الطليق وبين أيديولوجية النظام الثيوقراطية المغلقة.

موقف قادة الولاية:

لعل قادة الجمهورية الدينية أدركوا منذ البداية حجم المعضلة التي تواجه (التجربة) وأبعادها؛ إذ حاول كل من خامنئي ورفسنجاني أن يضعوا علاجًا أو يجدوا منفذًا إزاء المأزق الذي يواجه الدولة الدينية؛ إلا أن مساعيهم لم تزد عن (الوعظ والإرشاد)، وأحيانًا اللجوء إلى استخدام عبارات التهديد حيال الجامعيين، الذين وصفوا بأنهم يسعون إلى التمرد على النظام الإلهي.

وصية الخميني:

كرس الخميني الكثير من خطبه لهذا الموضوع؛ إذ عدَّ موضوع الفصل بين الجامعة والحوزة مؤامرة، ولم يكتف بذلك بل آثر أن يخصص جزءًا من (وصيته) للحديث عن ضرورة وحدة المؤسستين، لكن (الكيد الشيطاني) حسب قول المرشد هو الذي يوقع العداء بين (طلائع الأمة المثقفة وبين علماء الأمة ودعاة رسالتها).

وبهذا يكون الخميني قد اختزل (الصراع) بين الجامعة والحوزة اختزالًا عجيبًا، وبدل أن يحلل ماهيته، أو يصل الأسباب بمسبباتها، فإنه ألقى باللائمة على (الكيد الشيطاني)، وعد الأمر محض (فتنة) "حاول المستكبرون وأعداء الإسلام زرعها في كيان الأمة الواحدة".

(فإن وصيتي إلى هذا الجيل والأجيال القادمة ألا يغفلوا، وليبرم الجامعيون والشباب الراشدون الأعزاء عقد المحبة والتفاهم مع الروحانيين وطلاب العلوم الإسلامية، ولا يغفلوا عن الخطط والمؤامرات الشيطانية الغادرة، وبمجرد أن يروا شخصًا أو أشخاصًا يبذرون النفاق بينهم بقولهم وفعلهم فليرشدوهم ولينصحوهم، وإن لم يؤثر ذلك، فليعرضوا عنهم ويعتزلوهم، ولا يدعوا المؤامرة تمتد وتتجذر؛ فإن مصدر النبع يمكن التحكم فيه بسهولة، وخصوصًا إذا وجد بين الأساتذة شخص يريد إيجاد الانحراف فليرشدوه، وإن لم يستجب فليطردوه من بينهم ومن قاعة التدريس، وهذه التوصية موجهة بنسبة أكبر إلى الروحانيين وطلاب العلوم الدينية).

يوم التآخي (وحدة الحوزة والجامعة):

١- اليوم الأول من ديسمبر يوم وحدة الحوزة والجامعة، وكان ذلك عقب نجاح الثورة بعام واحد تقريبًا، وألقى الخميني خطابًا في هذا

اليوم ١/ ١٢/ ١٩٨٠ أكد فيه ضرورة إزالة المخاوف الحوزوية، وأن تنهض بمسؤولياتها الواقعية لكي تخرج المفكرين الملتزمين، فإنَّ الجامعة التي تقرن الدراسات والبحوث بالتربية والالتزام قادرة على أن تقود الدولة والمجتمع نحو السعادة، والحوزات العلمية الملتزمة تستطيع أن تنقذ البلاد، فالعلم وحده لا نفع فيه، بل قد ينطوي على أضرار!

٢- أنشئ مركز بحوث الحوزة والجامعة عام ١٩٨٢ بقرار من الخميني، حيث وجه إليه اهتمامه بصورة مباشرة، وكان اسمه آنذاك معهد بحوث الحوزة والجامعة (دفتر همگاري حوزة ودانشگاه).

والهدف الأساسي لإنشائه هو تحقيق المساهمة الفكرية والعلمية في مسألة أسلمة الجامعات، وذلك عن طريق تعاون علمي بين الحوزويين والجامعيين، وبدأ بخمسة أقسام أساسية للبحث والتأليف وهي: الاقتصاد، وعلم الاجتماع، والحقوق، والعلوم السياسية، وعلم النفس والعلوم التربوية.

٣- ولتعزيز التقارب بين المؤسستين صدرت مجلة "حوزة ودانشگاه" (الحوزة والجامعة) ١٩٩٤، والتي تضمنت إشكالات العلاقة بين الحوزة والجامعة، وأبرز المحاور الخلافية والجدل الدائر حول الوحدة والتقارب.

وصدر عن مركز بحوث الحوزة والجامعة عدة مؤلفات في هذا الميدان، وتم تأسيس أقسام أخرى هي: العلوم القرآنية والإدارة والتاريخ، وفي عام ١٩٩٩ أصبح المجلس تحت رعاية القائد الأعلى (المرشد)، ومسؤولية المجلس الأعلى لشورى الحوزة العلمية في قم ووزارة العلوم والبحث العلمي.

كما تم إضافة قسم آخر وهو قسم الفلسفة والكلام.

٤- في عام ٢٠٠٣م تم تغيير اسم المعهد إلى "مؤسسه پزوهشي حوزة ودانشگاه" "مؤسسة بحوث الحوزة والجامعة"، وتم افتتاح قسمين آخرين،

هما: مركز بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية "مؤسسة پژوهشي حوزة ودانشگاه" "مؤسسة پژوهشي حوزة ودانشگاه"، ومركز بحوث الحكمة وتاريخ الأديان، كما أصدرت المؤسسة مجلة "التربية الإسلامية والبحوث الاقتصادية"، أما التقسيم الحالي للمؤسسة فيتضمن مراكز البحوث التالية:

- العلوم الاجتماعية والعلوم التربوية وعلم النفس.
- التاريخ والفلسفة والأديان.
- الاقتصاد والإدارة والحقوق.

٥- على الرغم من المحاولات التي قامت بها الثورة الإسلامية -والتي هدفت إلى إزالة الفجوة التاريخية بين الحوزويين والجامعيين وتحقيق قدر من التقارب بينهما- إلا أن الواقع يؤكد لنا أن هذه الفجوة لا زالت موجودة، ولم يتم القضاء عليها بعد.

يتضح من خلال المشهد الحوزوي والجامعي أن هناك اتجاهين أساسيين فيما يتعلق بمسألة تقارب التعليم الديني والمدني (الحوزة والجامعة)، هما:

الاتجاه الأول: يعارض هذه الدعوة، ويمثله عدد من الجامعيين، وأبرزهم عبد الكريم سروش، ويرى أنه ثمة متناقضات تحول دون تحقيق هذه الوحدة، أو التقارب، وأهمها:

١- أنه لا يمكن نقد أسس العلوم الحوزوية، بينما العلوم الجامعية تقبل النقد.

٢- استيلاء الحوزة على السلطة "ولاية الفقيه".

٣- اختلاف خطاب التعليم في الحوزة عن خطاب التعليم في الجامعة.

٤- اختلاف طبيعة المعرفة في الحوزة عن طبيعة المعرفة في الجامعة.

٥- التباعد بين آليات ومنهجيات البحث في كل من الحوزة والجامعة.

٦- تباين لغة التعليم في الحوزة عن الجامعة.

أما الاتجاه الثاني: فهو مؤيد لهذه الدعوة؛ لأنه هو الذي أطلقها، ويمثله علماء الحوزة العلمية، ويرون إمكانية تحقيق هذه الوحدة برغم التباينات بين الحوزة والجامعة؛ لأن "الوحدة لا تكون بين العلوم، وإنما بين الرؤى والأسس الفكرية، فالجامعيون الذين يدرسون العلوم التجريبية يؤمنون بسلسلة من المحاور العقائدية التي يمكن من خلالها إقامة الوحدة بين هاتين المؤسستين العلميتين".

٧- أخذ الحوزويون -منذ فترة- الالتفاتَ إلى ضرورة الحصول على درجات الماجستير والدكتوراه من الجامعة، وذلك للتمكن من الوجود في الجامعة بشكل رسمي، أو بمعنى أدق يبعد شبهة المحاباة.

وكان من نتائج ذلك أن وجد الأستاذ "الحوزوي الجامعي" وهو بذلك يتفوق على قرينه الجامعي؛ لأنه حصَّل العلوم الدينية والدنيوية معًا، فهو إذن يمتلك الحقيقة الدينية والعلمية؛ لذلك لا نجد غرابة في أن يتولى رئاسة أقدم وأكبر جامعة في إيران -وهي جامعة طهران- شخص معمم.

كما أن تفوق الأستاذ "الحوزوي الجامعي" ليس على المستوى النظري أو العلمي فحسب، بل إن ذلك أوجد طبقتين من الأساتذة داخل الجامعة:

الأولى: الأساتذة الحوزويون الجامعيون، الذين يحصلون على رعاية كاملة من النظام والمسؤولين.

والطبقة الثانية: الأساتذة الجامعيون، وهم في المرتبة الأقل لدى النظام من حيث الاهتمام والثقة.

٨- مسعى النظام إلى تحقيق الاندماج بين اللاهوت والناسوت: تعدى الإطار الأكاديمي إلى الميادين المهنية، فأنت تلحظ شخصية جديدة في المجتمع

الإيراني مثل رجل الدين الصحفي، ورجل الدين المدير العام، ورجل الدين منفذ البرامج التليفزيونية.. وهكذا؛ مما ساعد على ترسيخ حالة الانفصال الموجودة في المجتمع.

الخاتمة:

الخلافات القائمة بين الجامعة واللاهوت السياسي تحمل أسبابها الموضوعية والإنسانية أكثر من كونها وجهات نظر ذاتية، أو أنها ملاسنات تعود الناس على سماعها من لدن الفريقين، فالإصلاحيون والمعارضون وقوى المجتمع المدني يرون أن رجال الدين اختطفوا ثورة الشعب عام ١٩٧٩ وتآمروا على جميع القوى المشاركة فيها، واستبدل الحكام المعممون الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بشعارات لاهوتية عقيمة عن طريق أدلجة المجتمع بعقيدة ولاية الفقيه القاهرة وتكريس ديكتاتورية المرشد أو الحاكم الأبدي، وهو ما يجعل الصراع مستمرًّا ومتجددًا بين الحوزة والجامعة.

ومما زاد الهوة بين الطرفين الإجراءات الإقصائية التي تنتهجها السلطة بحق معارضيها، وقد عبرت عن نفسها بأعلى مستويات الصدام وأشدها قوة انتفاضة جامعة طهران في تموز – يوليو ١٩٩٩، حين رفع الطلبة خلالها ولأول مرة شعار الحد من ديكتاتورية طبقة رجال الدين، وطالبوا بتمكين السيد محمد خاتمي (رئيس الجمهورية) من المضي في مشروعه الإصلاحي.

ومنذ عام ١٩٩٩ وحتى اليوم يشكل النضال الوطني نسيجًا متواصلًا من الصراعات السياسية تحت ضغط نظام سياسي ذي بعد واحد، يحتكر الحقيقة والسلطة معًا، ولا يرى لأي طرف من خارج عالمه اللاهوتي الحق حزبًا أو كيانًا أو جماعة تشاركه في الحكم، رجل الدين سيكولوجيًّا موهوم بالوصاية

على الآخرين، لذلك يتقلد الصفة الأبوية في إحكام سيطرته على المجتمع، فالشعب الذي جرد من حق اختيار شكل النظام ومن حق اختيار فلسفة الحكم هو في شرح ولاية الفقيه وتفسيرها كما الطفل الصغير يحتاج إلى رعاية الفقيه، ومن هنا فإن التدافع على المشاركة في السلطة أو في العملية السياسية من جهة القوى الأخرى يعد من وجهة نظر رجل الدين السياسي تخطيًا لحق الولي الفقيه، وهو بالضرورة تجاوز على نيابته الإلهية والنبوية ولآل البيت النبوي، فالنيابة الدينية المطلقة لا مكان لغير الروحاني في قيادتها وتولي أمرها، ولذلك فإن القوى المدنية لن تتوقف عن مطالباتها، وفي المقابل لن تتردد الطبقة الثيوقراطية الحاكمة عن فتح نيرانها في وجه كل من يحاول أن يفتح بابًا أو نافذة للحرية في حجرة اللاهوت المظلمة.

الحلقة التاسعة

الصحافة الإيرانية في درب الآلام
هزيمة السيف أمام القلم

(لا يوجد في بلادنا سوى صوت واحد، هو صوت مرشد الثورة، وعلى الأصوات الأخرى أن تسكت) الكاتب الإيراني أكبر غنجي.

مقدمة:

عرفت إيران الوسائل الاتصالية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكان أولها ظهورًا الصحافة، حيث أنشئت في مدينة تبريز أول مطبعة في العام ١٨١٩، وجاءت الكلمة الخبرية في نشرة بعنوان: "رسالة جهادية" قام بإعدادها وتحريرها ميرزا عيسى، فيما أصدرت العاصمة أولى صحفها عام ١٨٣٤ باسم (كاغذ أخبار) أي ورقة الأخبار، وعقب مرور ثلاث سنوات أصدر ميرزا صالح الشيرازي عام ١٨٣٧ صحيفة رسالة اليوم (روز نامة)، تلتها صحيفة (وقائع اتفاقية) عام ١٨٤٩م، وهما من أوائل الصحف الإيرانية.

ويؤرخ الدكتور علي نوري زاده ظهور أول دورية أسبوعية عام ١٨٥١ بعنوان (الشيرازي)، وفي الفترة ذاتها بادرت الحكومة القاجارية عبر دائرة الإعلام إلى تأسيس جريدة يومية من صفحة واحدة، كرست للأحداث اليومية، ثم تطورت الصحافة كثيرًا في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وتنوعت إصداراتها، وظهرت تباعًا المجلات والصحف المتخصصة في ميادين العلوم التطبيقية، كالطب والهندسة والعمارة والزراعة وغيرها.

كانت هناك أيضًا صحافة موازية تصدر في الهند والقاهرة وإسطنبول ولندن من قبل الإيرانيين المعارضين للحكم الاستبدادي القاجاري، ويؤكد

المؤرخون على دور صحف (قانون، اختر، الحبل المتين، ثريا، برورش، العروة الوثقى) في إيقاظ الإيرانيين، حيث كانت تصدر في النصف الثاني من القرن ١٩ بالخارج.

فيما تعد الثورة الدستورية (المشروطة) (١٩٠٥ – ١٩٠٨) نقطة تحول كبرى في تاريخ الكلمة؛ فقد أحدثت هذه الثورة تحولًا عظيمًا في حياة المجتمع الإيراني بعد قرون من الكبت والقهر السياسي، فكانت (المشروطة) ثورة الحرية التي تمكنت من تقييد سلطات الملك الذي كان يحكم حتى ذلك العهد باستبداد مطلق، وقد ألزمت ثورة الدستور ١٩٠٥ (وزارة الانطباعات) بإلغاء رقابتها على الصحف، ودشنت عهدًا جديدًا ظهرت خلاله صحافة مهنية حرة.

ويشير يوسف عزيزي إلى صدور حوالي ٣٧١ صحيفة ومجلة خلال ٢٣ شهرًا؛ أي في الفترة بين قيام الثورة والانقلاب المضاد للثورة الذي قاده الشاه محمد علي القاجاري (١٩٠٦ – ١٩٠٨)، وقد أسفر الانقلاب المضاد للثورة الدستورية عن موجة اغتيالات وإعدامات شملت الثوريين والمناضلين، كالخطيب والصحفي البارز ميرزا نصر الله خان الأصفهاني المعروف بملك المتكلمين، ومدير صحيفة صور إسرافيل جهانغيرخان، ومدير صحيفة (روح القدس) سلطان العلماء، كما تم إغلاق ٤ صحف مهمة في طهران، وهي: (مساوات، الحبل المتين، روح القدس، صور إسرافيل).

غير أن التضحيات لم تذهب سدى؛ فقد تمكنت الثورة المعروفة باتجاهاتها الوطنية والديمقراطية من تخطي الانقلاب الدموي، واستمرت الحريات السياسية والصحافية حتى وصول الشاه رضا بهلوي إلى سدة الحكم عام ١٩٢٥م، الذي انتهج حكمًا ديكتاتوريًّا على رقاب الشعب الإيراني.

وبعد سقوط رضا بهلوي في ١٩٤١ عادت روح الثورة الدستورية إلى البلاد مرة أخرى، لتشهد فترة ذهبية للحريات الصحافية، قضى عليها نجله الشاه محمد رضا بهلوي بعد انقلابه على رئيس وزرائه، محمد مصدق (٥٠ – ١٩٥٣).

ومن المحطات المضيئة في تاريخ الصحافة الإيرانية يوم إضراب الصحافة الشهير في السادس من نوفمبر – تشرين ثانٍ ١٩٧٨، الذي عرف بـ(يوم الاحتجاب الصحفي)؛ إذ اتخذ فيه رؤساء تحرير الجرائد والمجلات قرارًا بإيقاف المطبوعات الخبرية اليومية في هذا اليوم احتجاجًا على الرقابة الحكومية المفروضة على (الكلمة) المقروءة دعمًا لانتفاضة الشعب، وتأييدًا لأهدافها التحررية، وقد تحولت بعض الصحف والدوريات في الأيام التي سبقت ثورة ١١ شباط ١٩٧٩ إلى منابر ثورية للتعبئة الوطنية في إطار المطالبة بحرية الرأي، وتعددية الأفكار، والحقوق الديمقراطية الأخرى، إلى جانب فضح طبيعة النظام الديكتاتوري، وكشف عيوبه وفظاظة أساليبه، وسوء إدارته وفساد مؤسساته، وتحالف البيت الإمبراطوري الحاكم بالقوى الإمبريالية، ومناهضته لحركة التحرر الوطني.

ونزولًا عند إرادة سلطة الكلمة قبل شهر من انتصار الثورة ألغى شهبور بختيار –آخر رئيس وزراء في حكومة الشاه– الرقابة على وسائل الإعلام في إيران.

ولاية الفقيه: الصراع بين السيف والقلم

الصحافة في إيران تواجه وحشًا كاسرًا يرتدي عباءة الأتقياء ويضع على رأسه عمامة عنوانها الموت، فالكلمة الحرة تنبثق كما خيط النور الذي يحاول

أن يخترق الظلمات ويبدد الأساطير في مجتمع يئن تحت وطأة استبداد دموي، يعيد ذكرى الأنظمة الفاشية وقد يذهب بوسائله الوحشية إلى حقبة القرون الوسطى، في فن اقتلاع العيون، واجتثاث الألسن، وتحطيم الأقلام والأحلام.

حرب ولاية الفقيه على أصحاب القلم من الصحفيين والكتاب وأصحاب الكلمة الطيبة حرب مستديمة لم تضع أوزارها منذ العام الأول للثورة الخمينية وحتى أيلول – سبتمبر عام ٢٠١١.

١ – عهد الخميني:

بعد بضعة أيام من وصول الإمام الخميني إلى باريس، أواخر عام ١٩٧٨، استقبل عددًا من الصحافيين الإيرانيين، وكان أول سؤال وجَّهه أحد الصحافيين حول مدى التزام الخميني والحكم الذي ينوي إقامته في إيران تجاه حرية الصحف والتعبير، وقد جاء ردُّ الخميني كالتالي: (لن يكون هناك في نظامنا رقابة، والكل قادرون على أن يكتبوا ما يشاءون، غير أنني أدعوهم من الآن أن يكونوا أحرارًا وأن يراعوا الحساسيات الأخلاقية والدينية والاجتماعية).

عندئذٍ سأل صحافي شاب: (أليست مراعاة الحساسيات نفسها نوعًا من الرقابة النفسية؟ بل أليس ذلك أكثر خطرًا على حرية التعبير والصحافة من الرقابة المباشرة؟).

وبدلًا من أن يرد الخميني على هذه الملاحظة، قفز قطب زاده بتصريحه وسط النقاش، فقال: أنتم الآن في فرنسا، بلد الحريات، بلد الثورة الكبرى، فإن كتبتم اليوم مقالًا حول حسنات الفاشية ونفيتم فيه المجازر البشعة التي حصلت لليهود خلال الحرب العالمية الثانية، فإنَّ المدَّعي العام لن يقوم بتوقيف صحيفتكم فحسب، بل إنه سيأمر باعتقالكم ومحاكمتكم.

وبدا أن الخميني قد أُعجب برد قطب زاده، حيث قال: إن القانون لدينا مأخوذ من الشرع، بحيث سيحكم القانون فقط، وليس التفضيلات الشخصية والانتماءات الحزبية والفئوية على تعاملنا مع وسائل الإعلام، إنه من الطبيعي أن نعترض على مَن يسيء إلى مقدساتنا، لكن لن نعامله كما تعامل معكم نظام الشاه.

هو ذا مرشد الثورة العائد من باريس يتعهد حال نزوله أرض الوطن بأن حرية الكلمة فوق كل اعتبار، وأن الثورة الإسلامية تشرع كل الأبواب التي أوصدتها البهلوية أمام حملة الأقلام وأصحاب الرأي! هكذا بدا الخميني عشية انتصار الثورة عام ١٩٧٩ مؤيدًا لحرية الرأي، وقد استقبلته الصحف لدى عودته من منفاه الباريسي بأكبر مانشيتاتها، وبعبارات الترحيب والمديح، لكن شهر العسل كما يقول نوري زاده بين حرية الكلمة والسلطة لم يستمر طويلًا، فبعد أقل من ستة أشهر من قيام الثورة أعلن الخميني أنه (لن يقرأ صحيفة آيندكان)!

لم يمض على قوله هذا سوى يوم واحد حتى انطلقت مسيرة ضخمة تحت قيادة رجال الدين في طهران، قام خلالها المتظاهرون بإحراق مبنى صحيفة «آيندكان»، ومن ثم الهجوم على مبنى مجلة «أُميد إيران» التي تجرَّأ رئيس تحريرها ونشر صورة الدكتور شابور بختيار آخر رئيس وزراء في عهد الشاه على غلافها، مؤكدًا على أن بختيار كان رمزًا للوطنية والعلمانية، والشعب الإيراني قد ارتكب جريمة كبرى في حق نفسه بعدم حماية بختيار وتركه وحيدًا في مواجهة عاصفة الثورة الإيرانية.

وكانت صحيفة الأجيال «آيندكان» الصباحية أكثر شجاعة من غيرها في انتقاد رجال الدين وفكرة إقامة نظام ديني في إيران، كما تحولت مجلة «أُميد

إيران» الأسبوعية الواسعة الانتشار إلى منبر للشخصيات والتنظيمات المطالبة بقيام نظام علماني في البلاد.

وقد شهدت طهران في يوليو (تموز) ١٩٧٩ واحدًا من أسوأ أيامها؛ إذ نشبت معركة دامية بين مسلحي «حزب الله» وفدائيي الإمام وحرس الثورة مع الطلبة والنساء والمثقفين المدافعين عن الصحف المستقلة.

وبموجب أمر السيد الخميني أصدرت وزارة الإرشاد الإسلامي قرارًا يقضي بإيقاف صدور أربع وخمسين مجلة وصحيفة يومية وأسبوعية بأمر الإمام الخميني، حتى أصدر مجلس قيادة الثورة قانونًا جديدًا للصحافة ضد حرية الرأي، فقد فرض القانون الثوري قيودًا على حرية وسائل الإعلام، باستثناء إبداء معارضة بسيطة على هذا الإجراء لم تتمكن حكومة بازركان المؤقتة من الوقوف أمام جبروت السيف على القلم.

بعد أقل من عام ونصف عام على مذبحة الصحافة الأولى بدأ رجال الدين في ٤ يوليو ١٩٨١ ثورتهم الثقافية، وجدد الإمام الخميني حملته على ممثلي التيار الليبرالي والعلماني في البرلمان، وقال: (إن إيران سوف تشهد من الآن فصاعدًا هزيمة التيار المعادي للإسلام من أتباع الثقافتين: الشرقية والغربية على السواء، والذين يشكلون من الخطر الداهم على مستقبل البلاد ما هو أكثر مما فعلت كل جرائم وخيانات النظام الملكي السابق بأكمله).

وفي ضوء هذا الخطاب دشن الخمينيون الثورة الثقافية بمصادرة ما يزيد على (١٧٥) صحيفة سياسية، وامتدت الثورة إلى طرد ممثلي الصحف ووكالات الأنباء الأجنبية، وفرض حظر صارم على تصنيع أي نوع من أنواع محولات وأجهزة استقبال الإرسال الإذاعي، بحجة أن استخدامها دون ترخيص يعوق الإرسال المحلي في أنحاء البلاد، وتعددت مظاهر التزمت الديني التي فرضتها

مليشيات حزب الله وقوات التعبئة، مثل تنفيذ عمليات الجلد للمفطرين في رمضان والتهديد بإعدامهم إذا تكررت تلك الجريمة، والحملات العديدة التي قامت بها الشرطة بحثًا عن أدوات الفساد التي تمت فيها مصادرة الآلات الموسيقية وأشرطة الكاسيت، وذلك لتعارضها مع اللوائح القائمة، التي لا تبيح الاستماع، باستثناء أناشيد الحرب وخطابات المرشد.

وقد اقترن ذلك بإلغاء تراخيص صحف أخرى. وعلى مدى خمس سنوات خلال الفترة من (١٩٧٩ - ١٩٨٤) دون السجل الجنائي الأممي وجمعيات حقوق الإنسان ارتكاب ولاية الفقيه جرائم دموية في حق الإنسانية، فقد أظهرت الوقائع الرسمية قيام السلطات الإيرانية للفترة المنوه عنها آنفًا بإعدام نحو ٤٤ صحافيًّا إيرانيًّا، إضافة لمئات المفكرين وفق تقديرات المنظمات الحقوقية الدولية.

يقول تقرير كتبه أصغر شيرازي: في حين فرضت الجمهورية الإسلامية سيطرتها على مؤسستي الإذاعة والتلفزة مباشرة بعد الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩، استمرت الحال على ما هي عليه لدى المنشورات الصحفية حتى صيف العام ١٩٨١، إلى أن اضطرت في آخر المطاف آخر صحيفة معارضة إلى إيقاف نشرها.

وبينما كان عدد الصحف والمجلات التي ظلت تصدر بعد الثورة الإسلامية بفترة قصيرة يبلغ حوالي ٤٤٤ صحيفة ومجلة مختلفة، انخفض معدل المنشورات الخبرية في نهاية الحرب عام ١٩٨٨ بنسبة ٧٥٪، ولم يزد عددها عن أكثر من (١٢١)، ارتبطت كلها بالنظام من دون استثناء.

٢- تعديلات دستورية:

يعتبر نظام الجمهورية الإسلامية فريدًا من نوعه في العالم، وقد حل محل النظام الملكي، ووافق الشعب الإيراني في استفتاء أجري بعد الثورة الإسلامية على دستور قائم على منح صلاحيات كبيرة للولي الفقيه، ووضع الرئيس في مرتبة تالية من دون صلاحيات عندما كانت إيران تملك رئيسًا للوزراء.

- بعد وفاة الخميني في حزيران ١٩٨٩ أُجْرِيَ تعديل جزئي على الدستور، وكانت المادة ١١٢ من دستور عام ١٩٨٩ تعد من أهم المواد التي أضيفت لدستور ١٩٨٩، ولم يكن لها ولا للمؤسسة السياسية التي تتحدث عنها (مجمع تشخيص النظام) وجود في دستور ١٩٨٠ الذي صدر في بداية الثورة وفي عهد الخميني، وتعكس هذه المادة أيضًا تكريسًا دستوريًّا ومؤسساتيًّا لنظرية ولاية الفقيه، وهو أمر لم تدع الحاجة إليه في عهد الثورة ربما بسبب شخصية الخميني الطاغية، أو بسبب المعارضة الشديدة من قبل المرجعيات الدينية لنظرية ولاية الفقيه في بداية عهد الثورة حتى مع وجود الخميني، في كل الأحوال تجسد هذه المادة في الدستور الإيراني التوجه الثيوقراطي لنظام الثورة الإسلامية في إيران وسيطرة النخبة الدينية الحاكمة مما يقف عائقًا أمام أية محاولة حقيقية للإصلاح حتى ولو جاءت من النخبة الدينية الحاكمة نفسها، وهذه واحدة من أشد العقبات وعورة التي تواجه التيار الإصلاحي الذي يقوده الرئيس محمد خاتمي هذه الأيام.
- المادة ١١٢ عززت موقع الرئيس أيضًا من خلال دمج رئاسة الوزراء برئاسة الجمهورية، لكن هذا التعديل لم يمنع خاتمي -الذي شعر بتبعيته الصارمة للفقيه- من السعي إلى تمرير قانون في الشورى من أجل منح الرئيس صلاحيات أكبر، إلا أن المجلس رفضه.

- يمزج الدستور الإيراني من حيث الشكل بين المشاركة الشعبية المطبقة في الغرب باسم الديمقراطية والحكم الديني، فالرئيس المنتخب والمسؤولون في السلطة التنفيذية يخضعون لمساءلة البرلمان، لكن سلطتهم لا توازي سلطة الولي الفقيه.
- بينما ينتخب رئيس الجمهورية لفترة أربع سنوات؛ فإن الولي الفقيه ينتخب أيضًا من قبل مجلس الخبراء لمدة غير محدودة، ويمكن عزله إذا فقد أحد الشروط المؤهلة.
- يمنح الدستور الرئيس مسؤولية تنفيذ السياسة الاقتصادية، وإدارة الشؤون السياسية للبلاد من خلال مجلس وزرائه، وهو أيضًا رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الذي ينسق الدفاع الوطني والسياسة الأمنية، ويوقع الرئيس مذكرات واتفاقيات مع حكومات أجنبية، وله حق الموافقة على تعيين السفراء.
- في المقابل يمتلك الولي الفقيه القول الفصل في جميع قضايا الدولة، وهو الذي يضع الإطار العام للسياسات الخارجية والداخلية، ويسيطر مباشرة على القوات المسلحة والمخابرات، ويعين مجموعة من أصحاب المناصب المهمة في الدولة، مثل رئيس الهيئة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الحكومية، وله ممثلون شخصيون منتشرون في بعض المؤسسات الحكومية والأقاليم.
- من أهم الإضافات التي جاء بها دستور ١٩٨٩ المعدل أيضًا؛ إنشاؤه لما يسمى بمجمع تشخيص النظام الذي أعطى القائد هيمنة مباشرة على مجلس الشورى الإسلامي تتعلق بوظيفته التشريعية عن طريق ممارسة رقابة دستورية على ما يصدره من قوانين وتشريعات، بالإضافة إلى ما يتمتع به

القائد من صلاحيات لتحديد نوعية ومواصفات المرشحين عن طريق مرجعية مجلس صيانة الدستور له. انظر المادة ١١٢ من دستور ١٩٨٩.

٣- الرفسنجانية (١٩٨٩ - ١٩٩٧):

ابتداء من العام ١٩٨٩ أتاح التعديل الدستوري إدخال مادة تنص على أن "حرية التعبير والرأي ونشر الأفكار مضمونة إذا لم يتم المساس بالمبادئ الإسلامية ومصالح البلاد"، وقد استبشر الإعلاميون خيرًا بالتعديل الدستوري، الذي أقر لأول مرة قانونيةَ حريةِ الرأي، مما أدى في البدء إلى انخفاض مستوى الضغط على الصحافة عن ذي قبل، ضمن إطار إصلاحات سياسية أدخلتها في بداية عهدها حكومة الشيخ رفسنجاني؛ إذ ازداد عدد المجلات والصحف حتى العام ١٩٩٢ ليصل إلى ٣٦٩ صحيفة ومجلة، فيما كان الواقع يشهد انتهاكًا متعمدًا للمادة الدستورية، بسبب ضغوطات القوى الأصولية على حكومة رفسنجاني، فأصبحت (حرية الرأي) عبارة مجوفة، القصد من تدوينها كان تضليل الرأي العام بدعوى ديمقراطية نظام رجال الدين؛ فقد شهدت المرحلة الرفسنجانية إغلاق وتعليق عشرات الصحف والمجلات للفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٧).

لقد دفعت وستدفع صحف المعارضة ثمن مواقفها، حيث تعرض بعضها -عدا عقوبة التعطيل- إلى الملاحقة القضائية، مثلما تعرض العاملون فيها للمضايقات والاعتقال بتهم متفاوتة وتحت عناوين «التآمر، وتهديد الأمن الوطني، والعمالة للخارج»، وهي تهم دأبت الصحافة الحكومية والمؤيدة للنظام على الترويج لها.

٤- عهد خاتمي (١٩٩٧ - ٢٠٠٥):

شهدت الصحافة الإيرانية في عهد الرئيس خاتمي نشاطًا بارزًا من حيث نوع وكم الإصدارات ومعدلات التوزيع، حيث زاد عدد الصحف والمجلات

ووصل إلى أكثر من ٤٠٠ صحيفة ومجلة يومية وأسبوعية وشهرية، مستفيدة من مناخ الانفتاح السياسي الذي بدأ فضاؤه يتسع تحت شعارات الإصلاح والانفتاح، وبدأت الكلمة الحرة تنهج أسلوبًا مختلفًا وأحيانًا متصارعًا عن بعضها، في ظل أجواء الحرية التي وفرها نسبيًّا المناخ الإصلاحي الذي وفره السيد خاتمي، منذ أن كان وزيرًا للثقافة والإرشاد ودعوته إلى الانفتاح على الصعيد الإعلامي، حيث أبدى مرونة غير مسبوقة من خلال سعيه إلى تغيير سياسة الوزارة وبرامجها الثقافية، وهذا الأمر أزعج الجناح المتشدد وكوادره الموجودة في وزارة الإرشاد، خاصة بعد دعم الوزير خاتمي لنشر العديد من الكتب والنصوص التي كانت معلقة أو تحت لائحة المنع، فضلًا عن مبادراته بإحداث تغييرات جوهرية في مجال السينما من خلال موافقته على بث كثير من الأفلام التي جرى منعها سابقًا، وقد نظر الاتجاه المحافظ لإصلاحات خاتمي على أنها تشكل خطرًا على الثورة الإسلامية، مما أجبر خاتمي أمام ضغوط التيار المحافظ على تقديم استقالته من وزارة الثقافة الإرشاد.

وإذا كان الإصلاح هو عنوان العهد الخاتمي من حيث الانفتاح النسبي وتدفق الكم الهائل من المطبوعات والدوريات الصحفية، فإنه أيضًا العهد الذي انتهكت فيه الحريات العامة بأساليب غير مسبوقة في تاريخ الثورة الإيرانية، ومنذ عام ٢٠٠٠ فقد أغلق مجلس الرقابة على الصحف في إيران والقضاء أكثر من ١٠٠ مطبوعة.

وفي عهد الرئيس الإصلاحي برزت على السطح ظاهرة الاغتيالات السياسية، فكان الإرهاب الفكري والتصفية الجسدية مصير الكلمة الحرة! وقد كان للمفكرين والمثقفين وأصحاب القلم وطلبة الجامعة النصيب الأعظم من الضغط والإيذاء، وأُنزل الموت بالعشرات الذين سيقوا إلى ساحات الإعدام،

ونصبت للكثيرين أعواد المشانق، أو الذين تم إسكاتهم غيلة بالرصاص، فيما أودعت صفوف أخرى سجن إيفين، وبذلك تكون ولاية الفقيه أشهرت كل ما لديها من أسلحة المحق ووسائل الإيذاء، وكان مسلسل اغتيال المثقفين قد بدأ بتصفية زعيم حزب الشعب الوطني داريوش فروهر وزوجته براونة وثلاثة من الكتاب والمثقفين هم: مجيد شريف، ومحمد مختاري، ومحمد جعفر بونيده، الذين قتلوا بصورة بشعة بأمر من سعيد إمامي نائب وزير الاستخبارات السابق علي فلاحيان، وعلى أيدي عناصر من الوزارة، علمًا بأن بعض المتهمين كشفوا خلال استجوابهم من قبل اللجنة الرئاسية الخاصة التي كلفها خاتمي بالتحقيق حول الاغتيالات أنهم أقدموا على قتل أعداء الثورة بناء على فتاوى صادرة عن بعض علماء الدين المحافظين، أهدروا فيها دماء هؤلاء الأعداء.

ومنذ أن كشف خاتمي عن تورط وزارة الاستخبارات في قتل المثقفين والمعارضين، تعرض هو وأنصاره لحملات مستمرة من قبل المحافظين التي لم تتوقف عن السعي لإقصائه والقضاء عليه، بل إن معظم رجال خاتمي ممن كانوا يتابعون ملف الاغتيالات هم إما في السجن مثل أكبر كنجي وعماد الدين باقي وعبد الله نوري وزير الداخلية السابق، أو في بيوتهم صامتون وخائفون على حياتهم حسب قول أحد المحامين الذي يتولى الدفاع عن بعض الصحافيين المعتقلين، فيما يقضي مهندس المجتمع المدني والشخصية الرئيسة في الكشف عن دور وزارة الاستخبارات في الاغتيالات، الدكتور سعيد حجازيان مستشار خاتمي وعضو المجلس البلدي، يقضي أيامه على الكرسي المتحرك منذ تعرضه لمحاولة اغتيال أصابته بشلل، على أيدي عناصر من الحرس والباسيج ممن حوكموا محاكمة صورية وصدرت بحقهم أحكام خفيفة تلبية لتعليمات من السلطة العليا، وكان أحد أعضاء لجنة القضاء في مجلس الشورى الإيراني

قد كشف عقب زيارته لبعض السجون أن المتهمين في قضية محاولة اغتيال سعيد حجازيان ليسوا في السجن، مما أثار ضجة كبيرة في إيران، خاصة بعد أن اعترف رئيس المجمع القضائي بطهران بإطلاق سراح المتهمين؛ لأنهم قدموا طلبًا بإعادة محاكمتهم في محكمة الاستئناف.

ومما يجدر ذكره أن خاتمي أكد مرارًا أن قراره الكشف عن تورط وزارة الاستخبارات في عملية اغتيال النخب الفكرية والسياسية في البلاد كلفه كثيرًا.

وبالقدر الذي أحدثته قضية سعيد حجازيان من هزة في المجتمع الإيراني؛ فإنها كانت دلالة على أن محاولة اغتيال الرأس المفكر للتيار الإصلاحي تعني أن اتجاه العنف أصبح يتطور ويأخذ بعدًا خطيرًا من خلال استهداف رموزه، ونتيجة لذلك قام الرئيس السابق خاتمي بالضغط على المرشد للكشف عن مدبري عملية اغتياله، وإذا لم يتم ذلك فسوف يقوم بتقديم استقالته، الأمر الذي دفع خامنئي إلى الضغط على الأجهزة المعنية باتخاذ التدابير، بل والضغط باتجاه وقف العنف خوفًا من انفجار الأوضاع.

وقد كانت محاولة اغتيال حجازيان تحمل في مضمونها أربع رسائل خطيرة:

الرسالة الأولى: موجهة إلى الرئيس خاتمي شخصيًّا، وهي أن العنف القاهر والموجه إلى رموز التيار الإصلاحي يمكن أن يتطور ويصل إليه ويطاله.

الرسالة الثانية: حرية الكلمة تعني الولاء التام لولاية الفقيه، وأن الموت هو الثمن الذي يتعين أن يدفعه دومًا الصحفيون والكتاب المخالفون لفلسفة النظام السياسي القائم.

الرسالة الثالثة: إلى قيادات التيار الإصلاحي، وهي أن محاولة اغتيال حجازيان سوف تثنيهم أو تبعدهم عن التيار الإصلاحي، وإذا ما استمروا على هذا النهج فسوف يلقون مصير حجازيان.

الرسالة الرابعة: وهي الموجهة إلى رموز جهاز المخابرات الإيراني، وحتى رموز القيادات الثورية التي تتبع قائد الثورة من أن أي شخص سوف ينهج سلوك حجازيان ويخرج عن ولائه للمرشد ولمؤسساته فسوف يلقى المصير نفسه.

خامسًا: درجات تصنيف المواطنة وقص أجنحة الصحف:

تقول الجرائد الإيرانية المعتدلة: نشاط، وخرداد، وصبح إمروز، وآبان: إن سلوكها في تتبع موضوعات كعمليات القتل الأخيرة، وإلقاء القبض على محسن كديور، والانتخابات، وهزيمة الجناح الحاكم المحافظ، جعلت جناح اليمين يبدأ بتنفيذ برنامجه الذي أعده من قبل لتقليم أظافر الصحف المستقلة!

وتقول كيهان المتشددة وجوان: إن خاتمي قال في جلسة لمستشاريه: إن القائد غير راض عن نهج الصحف، وقد توعد المدعي العام يزدي في خطبة الجمعة الصحف بعد ذلك! والحقيقة أن حركة الجامعات والحوزات -المدارس الدينية- معًا تبين بوضوح ما يخشاه الجناح الحاكم! وتبين أيضًا بوضوح لماذا يحتاج خامنئي إلى المحاكم الخاصة لرجال الدين في سبيل الحفاظ على ولاية الفقيه.

من جانب آخر قال منظر ولاية الفقيه مصباح يزدي: إن التساوي في الإنسانية لا يلزم منه التساوي في المواطنة، ويمكن أن يكون هناك مواطنون على درجات متفاوتة! فيزدي وأضرابه لا يعتقدون بتساوي البشر -فضلًا عن المواطنة- ولذا كل من لا يتفق معهم في الرأي قضوا عليه بتهمة المحارب

والمعاند والمرتد والناصبي أو الوهابي، بل يسمونهم بالحشرات المؤذية كما كان يحلو للخميني، ثم يقضون بحرمانهم من حق الحياة.

سادسًا: جمعية ذوى الصحفيين المعتقلين الإيرانيين:

تحت مظلة الإصلاح الخاتمية الواهنة، وفي عهد الانفتاح الموهوم استقبل (إيفين) والسجون الأخرى عشرات من الكتاب الأحرار، وعندما عجز خاتمي وضع حدًّا لحملات الاعتقالات المتتالية طوال عهده، مما دفع أصدقاء وذوي سجناء الرأي إلى إصدار بيان للشعب الإيراني جاء فيه: (نحن نعيش في ظل نظام يحكمه الدستور، وهو ثمرة لدماء آلاف الشهداء، وعندما يحث المسؤولون على ضرورة رعاية القانون والشرعية الإسلامية ترى استنادًا إلى أي قانون يتم احتجاز الأشخاص واعتقالهم دون تحديد التهمة الموجهة إليهم؟

وإن السؤال الملح الكبير الذي تحتمه موجة الاعتقالات في صفوف عشرات الصحفيين والإعلاميين هو: أي بند من القانون يشير إلى المعتقلات السرية حتى يمتنع قاضي المحكمة عن الإفصاح عن مكان اعتقال فريبا داوودي، وعزت الله سحابي؟).

وقد تعمد أنصار الكلمة الحرة أن يطلقوا البيان في الذكرى الثانية والعشرين للثورة الإسلامية، ويعلنوا في التاريخ نفسه وبمبادرة من صحيفة التضامن (همبستكي) عن قيام (جمعية ذوي الصحفيين المعتقلين الإيرانيين) في ١١/ ٢/ ٢٠٠١، عقب اقتياد عدد من العاملين منها إلى المحاكم وإخضاعهم للتحقيق، من بينهم (السيدة مزيبا داود مهاجر) مديرة العلاقات العامة في الصحيفة.

ووضعت الجمعية الأهداف التالية:

- الدفاع عن المعتقلين من ذوي المهن الإعلامية.

- المطالبة بإطلاق حرية الكلمة.
- ضمان الحقوق المهنية والإنسانية.

وعقب مرور أسبوعين فقط من تشكيل الجمعية جردت قوات الأمن يوم ٢٧/ ٢/ ٢٠٠١ حملة اعتقالات واسعة شملت عشرات من ذوي القلم من مثقفين وصحافيين، ووجه النظام تهمة الإطاحة بولاية الفقيه للذين أُلقيَ القبض عليهم، وقد شاع مصطلح (الوطنية الدينية)، الذي عُدَّ مفهومًا مناهضًا للثورة والجمهورية، باعتباره يؤسس لثقافة معادية للمجتمع الديني.

٥- زمن الرئيس محمود احمدي نجاد:

منذ إطلالته عام ٢٠٠٥، ومرورًا بأحداث عام الانتخابات المزورة ٢٠٠٩ وما تلاها من مظاهرات الغضب الشعبي في مطلع عام ٢٠١١، والرئيس نجاد يضع الصحافة في خانة أعداء الجمهورية المهدوية، باستثناء صحف الولاية الأربع الصفراء، وازدادت حدة الضغوطات أكثر من ذي قبل، فقد تم فقط في الفترة الممتدَّة ما بين شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ منع ٣٤ صحيفة ومجلة، ولم يعد يصدر اليوم إلا القليل من الصحف التي يقوم بتحريرها جناح المصلحين اليمينيين، وتخضع بالإضافة إلى ذلك لرقابة صارمة.

بدأت رحلة الكلمة تشق طريقها في درب الآلام؛ إذ كانت الصحافة هي العنوان الأول في معركة الرئيس الجديد، وقد ساءت أحوال الصحافة في إيران بشكل فاضح، فبينما كانت وزارة الثقافة ما تزال تدعم الصحافة خلال رئاسة خاتمي، تغير نهج الوزارة وانقلب على عقبيه في ظل رئاسة احمدي نجاد؛ لتتحول إلى جهاز لمراقبة الصحافة الحرة.

وفي السياق نفسه تم منع مجلة "بازتاب" الإلكترونية المقربة من المحافظين، وأيضا تم منع صحيفة كارغوزاران المقربة من تيار رفسنجاني، بسبب نشرها بيانًا لإحدى الروابط الطلابية.

وقد ازدادت أوضاع الصحافة في إيران تدهورًا وبلغت ذروتها أثناء وعقب الانتفاضة الشعبية (الثورة الخضراء) التي شهدتها إيران إثر إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في حزيران – يونيو ٢٠٠٩، ليدشن النظام حملاته القمعية لمطاردة أصحاب الكلمة وزج العشرات الصحافيين في السجون، فيما امتد سعير الحملة الهوجاء إلى الصحف الإصلاحية، فتم إغلاقها، واضطر الكثير من الكتاب والمحررين إلى هجرة البلاد، ونتج عن الإجراءات الفاشية في المنع والمطاردة والإغلاق أزمة (الهوية الصحافية)، وأزمة أخرى عرفت بـ(المهنية)، بمعنى أن الوسط الصحافي الإيراني لم يستقر حتى الآن على تعريف محدد وواضح لمهنة الصحافة، وهوية واضحة للأداء الصحافي.

- أرجعت حاكمية ولاية الفقيه الأزمتين حسب منهجها السياسي إلى اتهام ملتبس بدعوى تقول: إن الجيل الطالع من الصحافيين استغل مهنة الصحافة من أجل غايات سياسية محددة، مما أوقع الجيل الجديد بين نارين، بين الضغوط المالية والضغوط السياسية، وبين أجواء الانفتاح التي عاشوها لمدة قصيرة أيام الرئيس السابق محمد خاتمي، وبذلك فإن مثل هؤلاء الصحافيين سيتجهون نحو أي باب يُفتح أمامهم، إحساسًا منهم بأنهم ينتقلون إلى الصحافة المهنية.
- وطبقًا لتقرير المنظمة الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الصحفيين فإن عام ٢٠٠٩ سجل في عهد الرئيس نجاد رقمًا قياسيًّا في عدد الصحفيين المعتقلين في إيران، نتيجة للحملة الوحشية ضد المعارضة بإشراف ومتابعة مكتب

المرشد، وأعلنت اللجنة في تقريرها السنوي الخاص بحرية الصحافة الصادر عام ٢٠١٠ أن إيران تأتي في صدارة الدول من حيث عدد الصحفيين الذين ألقوا في غياهب السجون في العام الماضي، حيث ألقت القبض على أكثر من تسعين مراسلًا، وما يزال ثلاثة وعشرون كاتبًا على الأقل رهن الاعتقال.

وأعلنت المنظمة أن أكثر من ٦٥ صحافيًّا وصاحب مدونة وكاتبًا معتقلون في إيران منذ الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في حزيران – يونيو الماضي، وقد يحاكمون بتهمة "التجسس" لوسائل الإعلام الأجنبية.

- الصحافي الإيراني الكندي (مزيار بحري) الذي كان يعمل لحساب مجلة "نيوز ويك" الأمريكية وسجن في إيران في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ وأطلق سراحه بعد أربعة أشهر قال: إن هناك أكثر من ١٠٠ صحافي ومدون وكاتب اعتقلوا في فترات مختلفة منذ الانتخابات، وقد يحاكمون بتهمة "التجسس" لوسائل الإعلام الأجنبية.

معركة الإنترنت والمواقع الإلكترونية:

يتجنب الكثير من الصحفيين قوانين الصحافة والإعلام المتشددة من خلال اللجوء إلى الإنترنت، فهم يُنشؤون مواقع مختلفة على الإنترنت، يحاولون من خلالها توصيل معلومات وآراء إلى قرائهم.

يذكر الكاتب أصغر شيرازي: لم يكن من المتوقع أن يكون رد الحكومة الإيرانية على هذه المحاولات مختلفًا عما قامت به من محاصرة وفلترة لمواقع على الإنترنت ولمجهِّزي خدمات الإنترنت (ISPs)، وإغلاق بعض مقاهي الإنترنت المعينة ومعاقبة أصحابها.

ويتم في القانون الذي صدر في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ على سبيل المثال إخضاع نشاط أيٍّ من العاملين غير الرسميِّين في تجهيزات خدمات

الإنترنت بواسطة الحصول على ترخيص رسمي، بيد أنَّ هذا الترخيص يُمنح فقط لمن يطالبون بالحصول عليه ويتعهَّدون باستعدادهم لإنشاء فلتر يفرز زوَّار مواقع الإنترنت ومستقبلي الإيميلات.

زد على ذلك أن إبرام العقود ما بين الزبائن ومجهِّزي خدمات الإنترنت يمكن فقط شريطة أن يتم إرسال معلومات الزبون الشخصية ورقمه المُحدد لاشتراكه في الإنترنت (IP-Number) إلى وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا يمكن إبرام عقد الاشتراك في الإنترنت إلا عندما تقدم الدائرة المعنية موافقتها على الطلب، وعندما يقدم الزبون موافقته الخطية على أنه لن يزور على الإنترنت مواقع "مخالفة للإسلام".

ويضيف الكاتب: تلا ذلك في السنين التالية إجراءات وخطوات أخرى من أجل مراقبة استخدام الإنترنت؛ إذ تم في العام ٢٠٠٤ تشكيل لجنة لمراقبة المواقع الإيرانية على الإنترنت، وهي لجنة تستطيع إصدار أوامر تقضي بإغلاق مواقع معيَّنة على الإنترنت، وأصدرت وزارة الإرشاد تقريبًا مع نهاية العام ٢٠٠٦ تعليمات تجبر أصحاب المواقع على الإنترنت بتسجيل أنفسهم لدى الدوائر المختصة في فترة مدتها شهرين، أما مخالفي هذه التعليمات فهم مهددون بفلترة مواقعهم المعلوماتية.

المدوَّنات.. حل بديل

ويختتم الكاتب أصغر شيرازي تقريره بالقول: صحيح أن هذه الإجراءات حرمت الكثير من القائمين على المواقع المعلوماتية من إمكانية نشر المعلومات والآراء عبر الإنترنت، لكن على الرغم من ذلك لا يزال بوسعهم استبدال هذه الإمكانية بالمدوَّنات، حيث تتيح هذه المدوَّنات لمستخدميها العديد من الحسنات؛ إذ إنَّ إنشاءها سهل جدًّا وهي لا تُكلِّف شيئًا وتضمن إخفاء هوية

مدوِّنيها، بالإضافة إلى أنَّ عملية مراقبتها والسيطرة عليها ليست سهلة كما هي الحال بالنسبة لمواقع الإنترنت.

شرعت السلطات الإيرانية عقب أحداث صيف ٢٠٠٩ في توجيه إنذارات متتالية لمعارضيها، تحذرهم فيها من مغبة استخدام البريد الإلكتروني والرسائل النصية لتنظيم التظاهرات والتجمعات المناهضة للنظام، فيما قال محامي رئيس تحرير صحيفة سرماية الإيرانية: إن موكِّله صدر عليه حكم بالسجن تسع سنوات بتهمة إثارة اضطرابات بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في يونيو-حزيران ٢٠٠٩.

وفي هذه الغضون ذكر موقع (بريفنغ) أن مجلس الرقابة على الصحف في إيران حظر نشر صحيفة إصلاحية كبرى قريبة من زعيم المعارضة مير حسين موسوي، في حين قالت وسائل إعلام: إن محكمة إيرانية حظرت مجلة أسبوعية بتهمة التشهير ونشر الأكاذيب، بسبب ادعاءات بإهانة الرئيس الإيراني الأسبق أكبر هاشمي رفسنجاني.

من جهته قال مدير جهاز الشرطة الإيراني الجنرال إسماعيل احمدي مقدم: إن السلطات تراقب وسائل الإعلام بما فيها الإنترنت، وإنه ستتم معاقبة الذين يستخدمونها لغير أغراضها.

وأضاف الجنرال مقدم: إن على أنصار المعارضة عدم التوهم بأنهم سيكونون بمنأى من العقاب باستخدام طرق مبهمة لإيصال رسائلهم.

وكانت السلطات الإيرانية قد عمدت إلى حجب عدة مواقع مؤيدة للمعارضة وإيقاف خدمات الرسائل النصية بعد الاحتجاجات التي اندلعت عقب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩.

يذكر أن مؤيدي المعارضة الإيرانية، الذين يفتقرون إلى صحف تنطق باسمهم، لجئوا إلى الوسائل الإلكترونية للاتصال فيما بينهم ومع العالم الخارجي؛ لتنظيم التظاهرات ونشر صورها، إلا أن الجنرال مقدم أكد على أن القيام بنشر خطط المعارضة لمؤيديها نشاط يستحق عقابًا مشددًا.

وقال: إن على الذين يحرضون الآخرين على التظاهر والاحتجاج يجب أن يعلموا أنهم يرتكبون جرمًا أكبر من أولئك الذين يتظاهرون في الشوارع.

ومعلوم أن معظم المواقع التي لها صلة بالمعارضة ممنوعة أصلًا في إيران، لاسيما تلك التي تنشر مقالات تمجد المرشحين الخاسرين في الانتخابات الرئاسية المتنازع بشأنها والتي شهدتها البلاد في يونيو-حزيران الماضي، إلا أن المعارضة تواصل تأسيس مواقع جديدة على الشبكة العنكبوتية طالما أنه ليس لها صوت في الإعلام الحكومي وتعتمد على الإنترنت لنشر بياناتها ومقالاتها.

قائمة الاتهامات الجاهزة:

التآمر وتهديد الأمن الوطني والعمالة للخارج، وهي تهم دأبت الصحافة الحكومية والمؤيدة للنظام على الترويج لها. منافق، منحرف، جاسوس، معاد للقيم الإسلامية، عنصر تخريبي.

- القائمة السوداء: قائمة المغضوب عليهم من قبل ولاية الفقيه، تضمنت جردًا بأسماء الكتاب والمفكرين والصحفيين من المستقلين والإصلاحيين والليبراليين.
- فئات الصحفيين: وضع الصحافة في إيران لا يختلف كثيرًا عن الانقسام السياسي الحاصل بين القوى والجماعات داخل النظام وخارجه، فالصحافيون -بحسب إفادة «بدر السادات مفيدي» مسؤولة اتحاد الصحافيين هناك- هم ثلاث فئات:

الفئة الأولى: الممتازة؛ يحظى أعضاؤها بدعم مالي من مكتب السيد المرشد، وتقدم لهم الحكومة الامتيازات.

الفئة الثانية: المراوغون؛ الذين يحاولون مسك العصا من الوسط بين النظام والخارج، وهم ينافقون الغرب وفي نفس الوقت يخادعون السلطة بتقاريرهم.

الفئة الثالثة: فرسان الكلمة الحرة؛ الذين لا يخشون في الحق لومة لائم، وهؤلاء هم الفئة المغضوب عليها من النظام، وهؤلاء يصنفون في خانة «العملاء والأعداء»! لكنهم في نظر الشعب الصوت المهني الحر الذي يدرك أن واجبه يحتم عليه الدفاع عن الحقيقة وأن يقف في وجه السلطان الجائر، وفي أكثر من مناسبة رفع عدد كبير من الصحافيين المغضوب عليهم أصواتهم ضد محتكري السلطة التي تنوي فرض الرقابة الكاملة من خلال عسكرة الأجواء وإلجام الأفواه.

● الصحف الصفراء: تطلق المعارضة الإيرانية مصطلح «الصحف الصفراء» على جرائد ولاية الفقيه الأربع: (كيهان، رسالت، جمهوي إسلامي، أبرار)؛ لكونها خاوية من المضامين، وعديمة النفع وفاقدة لمصداقيتها، وكل الذي يشغلها هو الدفاع الأعمى عن التجربة الدينية البائسة والإشادة بقائدها، لذلك فإن قراءها قليلون، باستثناء بعض رجال الدين وأنصار ولاية الفقيه. ولمحدودية قرائها وصعوبة انتشارها تعرضت هذه الجرائد لخسائر فادحة، ولتعويض ذلك تعتمد هذه الصحف على دعم بعض المؤسسات الثورية ومكتب ولي الفقيه لتغطية خسائرها، وكذلك الدعم المقدم من البارار "التجار" الإيرانيين، بالإضافة إلى الإعلانات والدعايات التجارية لتوفير موارد مالية.

المصادر

● أصغر شيرازي: الحكومة تخشى ثورة صحفية زاحفة ٢٠٠٩.

الحلقة العاشرة

فيلق القدس الإيراني: جيش المهمات القذرة

تعود بدايات فكرة تشكيل قوة القدس الإيرانية إلى العام الأول من الثورة الإيرانية، عندما قرر الخميني فرض ولايته الدينية المسلحة على العالم، فأطلق نداءه التعبوي (يا مستضعفي العالم اتحدوا)، وهو النداء الذي استعاره من المانفيستو الأممي الذي أصدره ماركس وانجلز عام ١٨٤٨.

بشر الخميني معذبي الأرض بأنه المنقذ الجديد، ولأجل القيام بمهمة التحرير الكوني أعلن عن الشروع في تأسيس جيش المهمات العالمية الذي عرف بـ(جيش العشرين مليون مقاتل)، ثم سماه بجيش تحرير (القدس) الذي حدد خط سيره منحدرًا من الهضبة الإيرانية إلى بغداد، ثم يتجه بعد أن يسقط العاصمة العراقية إلى كربلاء، وقد علق أنصار ولاية الفقيه على طول الطريق الممتد من طهران إلى الحدود العراقية (المنذرية) لوحات رقمية كتب عليها (الطريق إلى كربلاء)، وعندما يؤدي جيش العشرين مليون مراسيم الزيارة يسأذنون الإمام الحسين بالتحرك نحو (القدس).

وظل الإعلام الحكومي طوال سنوات الحرب يَعِد مستضعفي العالم بأنه قادم لتحطيم أغلال العبودية فور انتهائه من إزالة العراق، وفي عام ١٩٨١ جرى تأسيس الطلائع المليونية تحت اسم (قوة القدس) الذي عهد إليه بالتنسيق مع قيادة (وحدة الحركات التحررية) التي استحدثها الخميني منذ بداية الثورة، والغاية منها إقامة علاقات مع القوى والأحزاب والحركات الدينية المتواجدة في دول المنطقة أو التي تدخل ضمن المجال الحيوي لإيران، وقد جاء هذا الإجراء مع بداية الحرب العراقية – الإيرانية وتصاعُد وتيرة الصراع في لبنان، واستمرت وحدة الحركات التحررية بالعمل لغاية منتصف ١٩٩٠، وحينئذٍ

قامت إيران بحشد جميع المنظمات العائدة لها في الخارج وشكلت منها (فيلق القدس).

قاسم سليماني: ولد عام (١٩٥٧)، وعين عام ١٩٩٧ قائدًا لفيلق القدس خلفًا لأحمد وحيدي، ورقى من (لواء) إلى رتبة فريق في ٢٤/ ١/ ٢٠١١، واشتهر سليماني أثناء خدمته العسكرية بذكائه وبكفاءته الإدارية، وكان له حضور قوي في الأنشطة العسكرية؛ ففي الحرب الإيرانية العراقية كُلف بقيادة فيلق محافظة كرمان (٤١) المعروف باسم (ثأر الله)، إلى جانب ذلك قاد كثيرًا من العمليات العسكرية أثناء حرب الثماني سنوات.

وبأمر المرشد الأعلى السيد علي خامنئي تولى سليماني مسؤولية السياسة الخارجية الإيرانية في عدة دول، منها: لبنان، العراق، الخليج، فلسطين، أفغانستان.

وسليماني الذي لم يزر العراق في حياته إلا مرة واحدة تمكن عبر فيلق القدس من أن ينشئ طولًا وعرضًا خطوطًا كثيفة من العلاقات مع مسؤولي العراق الجديد، واتخذه الكثيرون من أصحاب الدكاكين السياسية مرجعية سياسية عليا، وقد وصل الأمر بالبعض من هؤلاء إلى أن يقطع المسافة الطويلة من بغداد إلى طهران ليقف على رأيه ويتلقى توجيهاته، وكان جلال الطالباني الذي نصبته قوات الاحتلال الأمريكي رئيسًا للعراق الجديد أشد المسؤولين تعلقًا هو والمالكي والجعفري ورابعهم الجلبي، فالأربعة لا يجرءون على اتخاذ قرار أو الإقدام على خطوة إلا بعد طلب مشورة الجنرال الإيراني، وهم يقصدونه في الصغيرة والكبيرة من توزيع الحصص المذهبية إلى إدارة شؤون الدولة وسياسة الحكم، ولم تنبثق الحكومة الخامسة والشهيرة بالناقصة عام ٢٠١٠ إلا بعد أن وضع سليماني موافقته على الالتماس الذي تقدم به نوري

المالكي، ومن هنا أطلق على قائد فيلق القدس بأنه الرئيس الفعلي للعراق، وبوسعه أيضًا أن يتوج هذا وينزل ذاك.

أولًا: واجبات فيلق القدس

انطلاقًا من أدبيات الثورة في إبراز التجربة الإيرانية بوصفها النموذج الثوري الإسلامي الوحيد، وبالتالي فهو ملزم بمساندة الحركات الدينية الراديكالية في بقية أنحاء العالم الإسلامي، مما يجعل تصدير الثورة واجبًا دينيًّا وليس مجرد هدف سياسي يتمثل في جعل علاقات إيران الخارجية مع الشعوب وليس مع الدول، ويتطلب من إيران تقديم مساعدات مالية وعسكرية، بالإضافة إلى التدريب العسكري والتلقين العقائدي لهذه الحركات، وعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للثورة.

ويذكر مزهر الكرخي الخبير بالشأن الإيراني أن مجلس الدفاع الأعلى في إيران وانطلاقًا من أممية الولاية وتنفيذًا لأوامر المرشد الأعلى أجرى تقدير موقف تفصيلي بشأن إمكانية إحداث ثورة عالمية؛ وكان من بين مدخلات الخطة تشكيل جبهة إسلامية متحدة ضد الاستكبار العالمي وحلفائه، ويكون قوامها الحركات الإسلامية المعارضة خاصة في العراق والسعودية ودول الخليج العربي الأخرى، وقد انعكست هذه الآراء على الدستور الإيراني؛ فقد حددت ديباجة الدستور الإيراني -ضمن أهداف الجمهورية الإسلامية- السعي مع الحركات الإسلامية والجماهيرية الأخرى لبناء الأمة العالمية، وإنقاذ المحرومين في كل مكان على الأرض.

كما أن الدستور أعطى الحرس الثوري والجيش في الجمهورية الإسلامية مهمة النضال من أجل توسيع حاكمية قانون الله في كافة أرجاء العالم، كما أكدت

المادة الثالثة من الدستور الدعم المطلق لمستضعفي العالم كهدف من أهداف الجمهورية الإسلامية.

وأشارت المادة ١٥٤ إلى التزام إيران بالعمل على إقامة (حكومة الحق والعدل في أرجاء الأرض)، وحماية الكفاح الشرعي للمستضعفين ضد المستكبرين في أي مكان في العالم.

وذهب الدستور الإيراني إلى أبعد من ذلك عندما عهد إلى الحرس الثوري مهمة نشر حاكمية الله في الأرض، وبناء مجتمع عالمي موحد.

فالجمهورية الإيرانية طبقًا للوثيقة الدستورية تنهض بمسؤولية الدفاع عن المستضعفين في كل أنحاء العالم، وهذا الأمر يعني أن من حق إيران التدخل في الشؤون الوطنية لأي بلد بدعوى نصرة للمستضعفين، إضافة إلى مشروع الخميني الذي يُلزم بتعميم هذه التجربة على بلدان العالم الإسلامي كافة تحت ما يسمى (تصدير الثورة). واستنادًا لهذا الأمر جرى تحديد واجبات رئيسة لفيلق القدس على النحو التالي:

ثانيًا: الواجبات العامة:

- جمع المعلومات العسكرية والإستراتيجية عن دول الجوار.
- دعم الحركات الدينية في العالم الإسلامي على قاعدة الموالاة وتبادل المصالح.
- دعم الحركات السياسية في البلدان غير الإسلامية وفق معادلة المصالح.
- مكافحة وتصفية معارضي الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
- تدريب وتسليح وتمويل الحركات الموالية في البلدان الإسلامية.

ثالثًا: الواجبات الخاصة:

- إقامة علاقات متميزة مع الحكومات والأحزاب الموالية كما هو في العراق ولبنان وبلدان الخليج العربي.
- جمع المعلومات عن القوات الأجنبية والأجهزة الأمنية العاملة بالساحة العراقية واللبنانية والخليجية.
- إقامة علاقات مع الرموز والشخصيات وطبقات المجتمع المدني، وتنظيم زيارات لهم إلى إيران، وتقديم هدايا ومساعدات مادية بغرض كسبهم وتنسيق العمل معهم.
- إحكام السيطرة والتنسيق على دخول الزائرين وغيرهم من دول الخليج العربي والعراق وسوريا ولبنان، وتأسيس شركات نقل وتجارة.
- اجتذاب التجار ورجال الأعمال عبر تأسيس شركات استيراد وتصدير، وتقديم التسهيلات اللازمة لإنجاح هذه الواجهات.
- تشكيل أحزاب ومنظمات تحت أغطية متعددة، مثل الجمعيات الإنسانية، والهلال الأحمر، ومؤسسات رعاية الأيتام والطفولة، والمستشفيات، وغيرها من النشاطات والأغطية.
- تقديم الإسناد والدعم اللازم إلى المليشيات والأحزاب والخلايا النائمة؛ لتنفيذ عمليات ضد الأهداف المطلوبة، كما يحصل في العراق ولبنان واليمن.

رابعًا: وسائل الإعلام:

تم التركيز على الجانب الإعلامي وخصوصًا القنوات الفضائية لما لها من أهمية وتأثير سلس في نقل الأفكار والنظريات التي تبشر بها إيران، بغية بث روح التفرقة بين أبناء المنطقة من خلال منهج طائفي مدروس، وأهم هذه

القنوات: (العالم – سحر – كربلاء – الفرات – المسار – المنار – بلادي – الأنوار – الكوثر – الزهراء – الفيحاء – السلام)، ويتم التنسيق والإشراف والمتابعة بين هذه القنوات من قبل مختصين في الإعلام والحرب النفسية.

خامسًا: المؤسسات الثقافية والخيرية والإغاثية:

جرى الاهتمام بتأسيس ونشر العديد من المؤسسات الثقافية والخيرية في لبنان والخليج والعراق بعد الاحتلال؛ لتقوم بنشر الأفكار وتجنيد الموالين، إضافة إلى أنها لا تجلب الشك؛ لكونها تعمل بغطاء إنساني وثقافي، وأهم هذه المؤسسات: (دار القرآن – الإمام الهادي – المدينة المنورة – روح الله – الخطيب الإسلامية – الإمام الصادق – أنوار المهدي – الرحمة – آل البيت – الكوثر – بارسيان).

سادسًا: المقرات:

لدى شبكة (تنظيم فيلق القدس) ست دوائر رئيسة ترتبط بقائد الفيلق وسبع أخرى تربط بالمعاون، وثلاث عشرة مديرية ترتبط برئيس أركان الفيلق، كما أن لديها ما يزيد على عشرين محطة ومقرًّا تعمل داخل الدول التالية: العراق، لبنان، سوريا، اليمن، الكويت، الإمارات العربية (دبي)، الجزائر، المغرب، السودان، باكستان، أفغانستان، والدول الإفريقية وغيرها. وتضم كل محطة رئيسة شبكة من مقرات فرعية؛ ففي العراق مثلًا هناك أربعة مقرات، وهي: (ظفر، نصر، رعد، فجر)، وجميعها قريبة من الحدود العراقية وتشرف على إدارة المجاميع المرتبطة بها.

سابعًا: العمليات الخارجية:

- يعتبر فيلق القدس مسؤولا عن العمليات الخارجية للحرس الثوري الإيراني، وتعهد إليه كافة المهام السرية خارج حدود الجمهورية الإسلامية، وقد يكلف عند اقتضاء الضرورة بواجبات في الداخل. وعلى هذا الأساس فإن الفيلق شبه العسكري يحظى برعاية القيادة العليا، كما يعد الأقوى نفوذًا في إيران.
- نظرًا لطبيعة التنظيم المخابراتي فإنه ينتهج السرية المطلقة في حركته، واليقظة والحذر التامين في تنقلات منتسبيه، بسبب طبيعة المهام الموكلة وما تفرضه من الكتمان في أسلوب مطاردة الشخصيات والقوى المعارضة.
- في ظل الحراك السياسي الذي يشهده الوطن العربي؛ كثف فيلق القدس عام ٢٠١١ مهامه وحدود مسؤولياته، بحيث أصبح اليوم مسؤولا عن شؤون العراق وأفغانستان والخليج العربي والبلدان العربية والإسلامية، فهو معني بمتابعة الأحداث، وهو مسؤول أيضًا عن استغلالها بموجب أوامر قيادة البلاد العليا، وحسب إرشادات مكتب السيد المرشد.

ثامنا: دور الفيلق في العراق:

عندما وقع العراق في قبضة العدوانية الأمريكية، كان التاسع من نيسان – أبريل ٢٠٠٣ عيدًا قوميًّا للقيادة الإيرانية، فقد استذكر الولائيون مرارة الهزيمة التي تجرعها الإمام الخميني سمًّا زُعافًا على حد تعبيره، وقد أذن الوقت وحان الوعد للنيل من العدو اللدود الذي أوقف مشروع ولاية الفقيه وردها خائبة حسيرة.

هنا تشير الوقائع الميدانية التي تم رصدها بالعين المجردة إلى تسرب مئات المجاميع الإيرانية التي دفع بها فيلق القدس في ذات اليوم الذي اقتحمت فيه الدبابات الأمريكية بغداد، وأن عناصر جهاز مخابرات فيلق القدس ومخابرات الحرس الثوري تولوا منذ الأسبوع الأول للاحتلال الأمريكي البغيض توزيع المهام الاستخباراتية والعملياتية على غالبية المناطق الحيوية على النحو التالي:

١ - الأنشطة الاستخبارية والمهام الخاصة:

- أنشأ فيلق القدس التابع لقوات الحرس الإيراني مقرًّا له تحت غطاء "مستوصف" في منطقة الكاظمية ببغداد؛ لاستغلاله من قبل منتسبي هذا الفيلق والإرهابيين التابعين له كملاذ ورأس جسر، وأنشأت مؤسسة بارسيان خفراء الإنسانية التابعة لقوات الحرس، وقد قال أحد الإرهابيين والذي يرافقه اثنان من الإيرانيين: إنهم قاموا بعمليات استطلاع في بغداد، وقد توجهوا إلى النجف، ثم يتوجهون إلى السليمانية، ومن ثم عادوا إلى مدينة مريوان الإيرانية.
- كلف فيلق القدس هادي العامري مسؤول فيلق بدر (وزير حاليًّا في حكومة نوري المالكي الناقصة) قائد (فيلق بدر) التابع لعبد العزيز الحكيم وجماعة المجلس الإسلامي- كلفه بترتيب الأغطية المناسبة والتنسيق معه في تنفيذ العمليات الخاصة.
- كشف مسؤول في القيادة العامة للقوات المسلحة الإيرانية في شهر مارس ٢٠١١ عن انقطاع الاتصالات بين أحد كبار ضباط فيلق القدس في العراق وطهران منذ ٣ أسابيع، وأضاف المصدر: إنه من غير الواضح بَعْدُ الأسباب وراء اختفاء العسكري العقيد أمير محمد محسن شيرازي. لكنه قال: إنه من المحتمل أن تكون القوات الأمريكية في العراق اعتقلته ضمن مجموعة من

ثمانية ضباط في الحرس الثوري وفيلق القدس وخمسة من عناصر وزارة الاستخبارات الإيرانية منتشرين في العراق.

● كشف أحد أبناء البصرة في موقع الجيران -وهو موقع الجمعية العراقية الكويتية- عن أن ضباط فيلق القدس الإيراني هم حكام البصرة الحقيقيون، وكشف الرجل عن أن قيادات الأحزاب الشيعية التي تعمل في الشارع البصري لديهم رتب عسكرية في فيلق القدس، وكشف الرجل أيضًا عن أسمائهم المستعارة والحركية التي كانوا يعملون تحت غطائها داخل إيران.

● تشير المعلومات الاستخباراتية إلى أن إيران استأجرت واشترت ٢٧٠٠ وحدة سكنية من البيوت والشقق والغرف في مختلف أنحاء العراق، وخاصة في النجف وكربلاء؛ ليسكن فيها رجال الاستخبارات الإيرانية ورجال فيلق القدس الاستخباراتي الذين يبلغ عددهم ٣٢ ألف إيراني في العراق، حسب تقارير منظمة الرصد والمراقبة الوطنية.

● تمكن فيلق القدس من إدخال تسعة نواب في البرلمان العراقي المنتخب، ولا زال هؤلاء النواب في خدمة فيلق القدس الإيراني برتبة عميد في الحرس.

● يسعى محامون عراقيون يقيمون في أوروبا إلى رفع دعوى في المحاكم العراقية لإسقاط عضوية هؤلاء النواب من البرلمان، بوصفهم ضباطًا في الجيش الإيراني وعناصر فاعلة في أجهزة مخابرات إيران، وأصدر المحامون العراقيون بيانًا من باريس بتوقيع المحامي خضير عبد الله مرهون؛ أكد أن إجراءات الدعوى ضد تسعة نواب عراقيين أشرفت على الانتهاء، وأن محكمة جنائية عراقية ستبت في عضويتهم جميعًا وأنهم ينتمون إلى قائمة الائتلاف الإيرانية. وطبقًا للبيان فإن هؤلاء النواب هم عناصر فاعلة في أجهزة المخابرات والأجهزة الأمنية والعسكرية الإيرانية الأخرى، وقد

عاشوا مدة طويلة في إيران وعملوا مع مختلف الأجهزة الإيرانية العسكرية والأمنية، مثل قوات الحرس أو وزارة المخابرات، أو تعاونوا معها، ومن بين هؤلاء النواب سبعة لا يزالون في خدمة "فيلق القدس" الإيراني برتبة عميد في الحرس، وهم:

- محمد حسين صالح الحسيني الملقب بـ«أبو إحسان» عضو البرلمان من البصرة، وقد تم انخراطه في الأجهزة الإيرانية عام ١٩٨٥ في إيران، وهو من أهالي البصرة، واسمه الإيراني محمد حسيني، وكان يعمل في إيران في مديرية التخطيط والمشاريع في فيلق بدر، وهو من كبار قادة قوات بدر ولا يزال يتلقى رواتبه من الجيش الإيراني، ويتسلم شهريًّا مبلغ ٢٥٩٧٤٣١ ريالًا؛ أي ما يعادل راتب عميد في قوات الحرس الثوري الإيراني.

- داغر جاسم كاظم: اسمه المستعار سيد داغر الموسوي، وهو قائد إحدى المجموعات المحلية في البصرة باسم "حركة سيد الشهداء". ويحمل موسوي اسمًا آخر هو "أبو أحمد الشامي"، وهو عضو رسمي في قوات الحرس برتبة عميد، وتخرج في كلية القيادة والأركان التابعة لقوات الحرس في طهران.

وأقام داغر الموسوي لمدة عشرين عامًا في الأهواز، وكان مكتب عمله في معسكر الفجر التابع لمقر الحرس في الأهواز، وقد دخل البرلمان كنائب من محافظة المثنى.

- حسن راضي كاظم الساري: اسمه المستعار أبو مجتبى الساري، وهو أمين عام حركة حزب الله، ولد في مدينة العمارة، ويحمل الجنسية الإيرانية، انضم خلال عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠ إلى الحرس الثوري، وكان يعمل أثناء الحرب الإيرانية العراقية مع كبار قادة الحرس، وكان مستشارًا سياسيًّا لمحسن رضائي

وعلي شمخاني ومحسن رشيد ومحمد باقر ذو القدر وأحمد فروزنده وكبار قادة الحرس، وبعد انتهاء الحرب تم نقله إلى قيادة معسكر الفجر التابع لمقر رمضان.

ويحمل مجتبى الساري في الوقت الحاضر رتبة عميد في قوات الحرس، وهو خريج دورات (دافوس) في قوات الحرس من جامعة الإمام الحسين.

- عبد الكريم عبد الصاحب محمد: عضو البرلمان من بابل، الذي انخرط عام ١٩٨٣ في قوات الحرس، وكان يعمل في قسم صندوق الأنصار، وبعد فترة انضم إلى قوات بدر، وشارك في الانتخابات البرلمانية في قائمة الائتلاف.

- محمد راج علوان المرزوق الملقب بـ«أبو سيف»: عضو البرلمان من بابل، كان رائدًا في الجيش العراقي السابق، وهرب إلى إيران عام ١٩٨٦، وعمل في قسم مديرية التدريب العسكري في فيلق بدر، وشارك في الانتخابات كعنصر مستقل، وهو لا يزال يتلقى رواتبه من الحرس الإيراني.

- قاسم عطية رسن (الجبوري): عضو البرلمان من البصرة، وكان ضابط ميرة في الحرس الثوري.

- حسن حميد حسن: عضو البرلمان من ذي قار، كان مسؤولا عن الفتوة في فيلق بدر الإيراني عدة سنوات، ومركزه في مدينة قم.

٢- أدوات فيلق القدس والأنشطة العملياتية في العراق:

تحت قيادة الوحدة رقم ٩٠٠٠ في فيلق القدس الإيراني، بقيادة العميد يوسف الوندي، أنجزت الوحدة تهيئة أدواتها المكلفة بتأمين المصالح الإيرانية وتنفيذ العمليات الخاصة بموجب خطط وأهداف فيلق القدس على النحو الآتي:

- المليشيات الطائفية: جرى تدريب وتجهيز عناصرها قبيل احتلال العراق، وتم ربطها بقوات حزب الله اللبناني بعد أن قام فيلق القدس الإيراني

بالتنسيق المسبق مع الحزب المذكور، ومن جانبه كلف أحد قادته الميدانيين، وهو عماد مغنية (الحاج رضوان) بمهمة الإشراف على تأهيل هذه المليشيات في ديزفول، ثم خصصت معسكرات أخرى وقيادات أخرى بعد أن أخذ العمل طابعًا موسعًا مختلفًا إثر الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، وعلى يد أحد كوادر حزب الله المدعو علي موسى دقدوق -واسمه الحركي (أبو حسين السجاد)- جرى إعداد وتدريب عناصر (عصائب أهل الحق، وكتائب حزب الله العراق)، وقد كانت المجموعة التي يشرف عليها دقدوق تضم نحو ٣٠٠٠ عنصر.

في ٢٠ آذار ٢٠٠٧ على إثر الحملة التي شنت على المجاميع الخاصة بعد عمليتي قتل أربعة جنود أمريكان في كربلاء، واختطاف خبير بريطاني مع أربعة من حراسه في مبنى تابع لوزارة المالية ببغداد، اعتقلت القوات البريطانية دقدوق في البصرة بتاريخ ٢٠ مارس عام ٢٠٠٧ خلال عملية عُرفت بـ(صولة الفرسان)، وكان يحمل أوراقًا عراقية مزورة باسم (حامد محمد اللامي) لحظة اعتقاله في البصرة مع قائد الخلايا في حزب الله (قيس الخزعلي)، وادعى أولًا أنه تاجر إيراني، ثم اعترف بأنه ينتمي إلى حزب الله، وأدلى باعترافات كاملة عن دوره ودور حزب الله وإيران في دعم وتمويل المليشيات في العراق.

وبحسب صحيفة نيويورك تايمز؛ فإن "المهمة الأساسية للقيادي في حزب الله دقدوق كانت معرفة الاحتياجات اللوجستية للخلايا السرية، وإن غالبية أوقاته كان يمضيها في جنوب العراق؛ إذ إن حزب الله دَرب حتى تاريخ اعتقاله ما بين ألف إلى ألفي عنصر من عناصر جيش المهدي".

وذكرت الصحيفة أنه "باستمرار التحقيق أظهر تعاونًا تامًّا، فقدم معلومات دقيقة عن القيادي البارز في حزب الله عماد مغنية المعروف باسم

(الحاج رضوان)، كما كشف دقدوق عن الطرق التي يسلكها الإيرانيون لإيصال الأموال والأسلحة والتجهيزات إلى داخل العراق، والمساعدات التي تلقاها من جهات قريبة من الحكومة مكنته من الحصول على وثائق مزيفة كان يستخدمها في تحركاته.

- كتائب حزب الله: تشكلت «كتائب حزب الله» في أوائل عام ٢٠٠٧ كوسيلة تستطيع من خلالها «قوة القدس» التابعة لـ"فيلق الحرس الثوري الإيراني" نشر أفرادها الأكثر تمرسًا ومعداتها الأكثر حساسية، وعهد لأبي مهدي المهندس (واسمه الحقيقي جمال الإبراهيمي – وهو نائب في البرلمان العراقي حاليًا) بمسؤولية قيادة «كتائب حزب الله»، وهو مستشار لقائد «قوة القدس» التابعة لـ"فيلق الحرس الثوري الإيراني" قاسم سليماني.

وعمل أبو مهدي المهندس مع «قوة القدس» لتنفيذ عمليات إرهابية ضد العائلة المالكة الكويتية والسفارات الأمريكية والفرنسية في الكويت في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، ثم التحق بـ"حركة بدر" عندما كان مقيمًا في إيران في عام ١٩٨٥، حيث ارتقى السلم الحزبي ليصبح أحد نواب قادة "فيلق بدر" مطلع عام ٢٠٠١، بالإضافة إلى مسؤولياته في فيلق القدس وقيادته لكتائب حزب الله؛ فإنه يتمتع بعضوية البرلمان العراقي في دورته التي بدأت في عام ٢٠١٠ رغم أنه يقضي معظم وقته في إيران.

وقد تطورت «كتائب حزب الله» في ظل قيادة المهندس إلى حركة تضم أقل من ٤٠٠ فرد تقع تحت السيطرة الوثيقة لـ«قوة القدس».

- عصائب أهل الحق: تعتبر من أخطر المنظمات الإرهابية في العراق، ظهرت «عصائب أهل الحق» عام ٢٠٠٦ كجزء من جهود بذلتها «قوة القدس» التابعة لـ"فيلق الحرس الثوري الإيراني" بهدف إنشاء منظمة

شعبية على غرار «حزب الله» اللبناني، وقد أُقيمت «عصائب أهل الحق» بقيادة قيس الخزعلي، ورغم أن ترتيبه القيادي في «قوة القدس» لا يزال أقل بكثير من ترتيب المهندس، فضلًا عن أنه يصغره في السن بعشرين عامًا، إلا أن قيس الخزعلي يمكن أن يصبح قوة سياسية مؤثرة في الحياة السياسية العامة، وفضلًا عن ذلك يتودد إليه كل من المالكي والصدر؛ لأنه -على وجه التحديد- يتمتع بالقدرة على سحب جزء من أنصار مقتدى الصدر إذا أراد ذلك.

● كتائب اليوم الموعود: هي الأقل فهمًا من بين الجماعات الخاضعة للنفوذ الإيراني؛ فمن الناحية النظرية فإن «كتائب اليوم الموعود» هي ميليشيا محلية توفر لأتباع مقتدى الصدر المتشددين وسيلة لتبرير بقائهم داخل منظمته، ويبدو أن العديد من الأعضاء المزعومين في «كتائب اليوم الموعود» يتعاونون مع مُنظمي «كتائب حزب الله» و«عصائب أهل الحق» تحت إمرة فيلق القدس الإيراني.

● منظمة بدر: هكذا تُدعى بعد أن أبدلت اسمها من (فيلق) إلى (منظمة) ولاؤها لإيران وتحت رعاية مباشرة من حكومة طهران، وهي لا تزال تلعب دورًا كبيرًا في ترسيخ النفوذ الإيراني في العراق، باعتبارها أداة من أدوات ولاية الفقيه إعدادًا وتمويلًا، وهي تقوم منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر بتنفيذ المهام الإيرانية في العراق، وتعد إحدى ركائز فيلق القدس في العراق في الدفاع عن مصالح ولاية الفقيه، وهو النهج الثابت الذي دأب عليه آل الحكيم باقر وعبد العزيز وولده عمار.

● بالإضافة إلى المنظمات الأربع؛ فإن التعاون المتبادل بين الحكومة الناقصة وفيلق القدس وصل في السنوات الأخيرة إلى أقصى حدوده على الصعيد

السياسي والأمني والاستخباري، وعمليًّا في ملاحقة وتصفية القوى والشخصيات الوطنية، ويقف في الصف نفسه وبذات الدرجة مليشيات حزب الدعوة وقياداته بشقيه إبراهيم الجعفري والمالكي، وعلى قائمة التنسيق أيضًا حزبا الطالباني وبارزاني، أما حامل وسام الحذاء البيروتي من الطبقة الأولى الجاسوس أحمد الجلبي فإن إيران تعده من رجالاتها المقربين، وبالأخص دوره الإرهابي في تغذية الفتن وإشعال الحرائق في العراق وفي البحرين على حد سواء.

تاسعًا: المسؤوليات القانونية والأخلاقية:

جيش الاحتلال الأمريكي وفيلق القدس ومعهما أحزاب ولاية الفقيه والمليشيات الموالية للدولة الإيرانية مسؤولون جميعًا مسؤولية أخلاقية وجنائية؛ كل حسب دوره ومقدار تورطه في جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، وما ارتكبوه من عمليات التصفية الجسدية والإبادة الجماعية في الشوارع والأسواق والطرقات، خطفًا وتغييبًا، قتلًا واغتيالًا لمئات الآلاف من العراقيين، ويتحمل جيش الولايات المتحدة وفيلق القدس كامل المسؤولية عن الخراب والتدمير الذي لحق بكل منزل ومصنع ومؤسسة، ويقف هؤلاء على خط إجرامي واحد بما تسببوا فيه من إيذاء وجرح لكرامة العراقيين، وما نتج عن أعمال العصابات الإجرامية من ضروب الشقاء جراء الهجرة والتهجير.

المصادر

- الدكتور أمير فرشاد إبراهيمي: قوة قدس الحرس الثوري الإيراني. (١٧/ ١٢/ ٢٠١٠) ترجمة: محمد اللويمي موقع (إيران بريفنغ).
- مزهر الطرفة: قوة القدس (مقدمة في المهام والحركة) ٢٠١١.

الحلقة الحادية عشرة

الإرهاب المقدس

مقاربة تاريخية:

الإرهاب الرجعي المسلح تحت العباءة الدينية واحد من أبرز احتجاجات الثيوقراطية الإيرانية على العصر والتاريخ والعقلانية، وهو أيضًا التعبير العملي لـ"خرافة الوصاية المتوهمة" التي تضخم بها وجدان المرشد الأعلى، حتى أصبحت لدى الخميني وخامنئي من بعده عقيدة راسخة ويقين مؤكد، فيما تبرهن العقيدة ذاتها على عجز السلطة الثيوقراطية عن إقامة علاقة سوية مع دول الجوار الجغرافي ومع الشعوب والأمم الأخرى، ولم يعد بوسع ولاية الفقيه إزاء أوهامها الذاتية وانكفائها على فكرياتها الأحادية إلا أن تجبر الآخرين بقوة السلاح على اعتناق أيديولوجيتها، وتبني مفاهيمها السياسية، امتدادًا لتقاليد لاهوتية غارقة في الظلاميات الإرهابية، فاصطنعت من العقائد الدينية سلاحًا إرهابيًّا لتصفية خصومها.

فالشاه إسماعيل الصفوي (١٤٨٧م - ١٥٢٤م) مؤسس الدولة الصفوية في إيران كان يعتقد اعتقادًا جازمًا أن الله اصطفاه من بين العالمين من أجل سعادة المسلمين، وكان التعبير العملي لجلب هذه السعادة هو اجتثاث رءوس المعارضين والإطاحة بأعناق الخصوم، وكان يعتقد أيضًا بأن هاتفًا غيبيًّا يدفعه ويرشده، وأنه لا يتحرك إلا بمقتضى أوامر الأئمة الاثني عشر، وأنه معصوم وليس بينه وبين الإمام المهدي أية فاصلة، وعندما فتح تبريز قال: "أنا مكلف بذلك، وإن الله والأئمة المعصومين معي، وإني لا أخاف أحدًا، فإذا وجدت من الناس كلمة اعتراض شهرت سيفي بعون الله فيهم فلا أبقي أحدًا منهم حيًّا".

إن فلسفة الإرهاب وقدسية العنف التي يتميز بها نظام رجال الدين حكام إيران تستمد جذورها التاريخية من الحقبة الصفوية، حيث نجد أَوْجُهًا

كثيرة الشبه بين المذهب الصفوي ونظام ولاية الفقيه الحاكم، وإن المقاربة بينهما تتمثل في وقائع عديدة، من بينها:

- اعتماد العنف كوسيلة أساسية في ملاحقة الخصوم.
- اتباع فكرة الموالاة والبراءة.
- النزعة التوسعية عبر الاحتلال والضم القسري.
- الاعتقاد بالغيبيات والعمل على ترويجها.
- اعتماد اللغة الفارسية وسيلة وحيدة للتخاطب في البلاد، وفرضها بالقوة القسرية على القوميات والجماعات الإثنية واعتبارها اللغة البديلة للغات الأخرى في عموم إيران.

تشكل المرتكزات الخمسة حجر الزاوية لنظام الولي الفقيه، فالشاه إسماعيل الصفوي عندما حاول نشر الدعوة لأول مرة في تبريز عاصمة إقليم أذربيجان دعا وجهاء أهلها إلى الاجتماع في إحدى ساحاتها العامة، وطلب منهم سب الخلفاء الراشدين الثلاثة، وعندما رفضوا ذلك فإنه قام بقتل ما يقارب أربعة آلاف مواطن، وهذا السلوك الدموي نجد مثيله لدى قادة الثورة الإيرانية في إقدام النظام على تقتيل الخصوم وإعدام المعارضين، وكان أول رصيد دموي له يتمثل في سلسلة المجازر البشعة التي ارتكبت بحق الشعب العربي الأحوازي في أوائل ١٩٨٠، وكذلك المجازر التي ارتكبت بحق الشعب التركماني والأكراد وسائر القوميات الإيرانية الأخرى دون رادع من ضمير! حيث نجد تجليات هذا العنف في تصريحات آية الله صادق خلخالي الذي خاطب بها الشعب العربي الأحوازي الذي كان يطالب بحقوقه القومية إبان انتصار الثورة ١٩٧٩، قائلًا: (سنملأ شط العرب بالدماء، ولن نسمح بذلك أبدًا). كما ذكر في مذكراته التي نشرتها جريدة همشهري في عددها العاشر لعام

٢٠٠١ قائلًا: (لقد قتلت الكثير من الشعب الكردي والعربي وبقايا النظام الملكي، ولكنني لست نادمًا ولا يعذبني ضميري)!

ويقول الجنرال أحمد مدني الذي عينه الخميني حاكمًا على الأحواز: (إن العرب يثيرون الشغب، وسأشرب من دمائهم إذا استمروا في الضغط من أجل المطالب). ولم يدخر الجنرال البحري جهدًا في قمع الأحوازيين، حيث عمد في الثلاثين من مايو عام ١٩٧٩م إلى ارتكاب مذبحة الأربعاء الأسود في مدينة المحمرة، أباد فيها خلال ثلاثة أيام فقط أكثر من خمسمائة رجل وامرأة وطفل أسوة بسلفه الجنرال زاهدي قائد الجيش الإيراني الذي ساق أكثر من ألف وخمسمائة شيخ عشيرة ووجيه ورجل دين عربي وأجبرهم على المشي سيرًا على الأقدام في الجبال والطرقات الوعرة، بمسافة تزيد عن ١٣٠٠ كيلومتر لم يصل منهم سوى العشرات ليموت أغلبهم فيما بعد في سجون رضا خان بهلوي.

ويصف الدكتور عباس الطائي الرحلة الطويلة بـ(قافلة الحب والموت)، ويقول عنها: هذه ملحمة مأساوية، عاش بعض أبطالها بيننا، فسمعناها من أفواههم وأخذناها عن مذكراتهم، قافلة الحب والموت تجسيد عنيف للقهر والظلم والتعذيب، وشاهد حي على وحشية الإنسان.

وعودة إلى التاريخ الذي أفاض في سرد أحداث الملك المتجبر إسماعيل الصفوي، كان أول ما فكر به هو احتلال العراق، حيث تسنى له بسط سيطرته على بلاد الرافدين، وتفيد المدونات التاريخية أنه استخدم ضد أهلها والمدن العراقية التي خضعت لاحتلاله الإرهاب الفكري على نحو مذهبي ذميم، نفس الأسلوب الذي كان قد استخدمه من قبل بحق (الأتراك الآذريين)، لقد اتخذ الشاه الصفوي كما يقول الدكتور علي الوردي في كتابه "لمحات اجتماعية

من تاريخ العراق الحديث" من إجبار المواطنين على (سب الخلفاء الثلاثة) وسيلة لامتحان العراقيين في موالاتهم للمذهب الصفوي.

وفعل المرشد الأعلى السيد الخميني الشيء نفسه عام ١٩٣٩ في كتابه (كشف الأسرار)؛ فقد كرس فصولًا مطولة للنيل من الخلفاء الراشدين، وإذا كان إسماعيل الصفوي اكتفى بشتم أبي بكر وعمر وعثمان؛ فإن المرشد سعى إلى تكفير الراشدين الثلاثة، وتكفير من يواليهم، وقضى بخروجهم من ملة الإسلام.

ولم يكد يستقر المقام بالخميني بعد عودته إلى إيران عام ١٩٧٩ حتى ابتدع نظرية تصدير ولايته الأممية، ولم يشأ تصديرها إلى أي من جيرانه المسلمين الآخرين سواء في باكستان أو أفغانستان أو تركيا، بل اختار البلدان العربية وفي مقدمتها العراق، تمامًا كما فعل الشاه إسماعيل الصفوي، رافعًا شعار (كُلُّ يَوْمٍ عاشوراء وكل أرضٍ كربلاء) و(طريق القدس يمر عبر كربلاء)، وكان من نتائج هذه الفكريات التهديدية اندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي راح ضحيتها الملايين من كلا البلدين، سبقها ومهد لها الخميني بعدد من العمليات التخريبية والإرهابية في بغداد مع محاولات اغتيال وتصفية جسدية لعدد من العراقيين.

النظام السياسي الإيراني لم يَأْلُ جهدًا في اتباع سياسة مبرمجة ومنظمة لبث الفرقة بين صفوف المسلمين، عبر إحياء سنن وعادات من شأنها أن تبث روح العداء بين أتباع المذهب الإسلامية الأخرى، وهو نهج دأب عليه الإعلام الإيراني الرسمي وغير الرسمي، تمامًا كما هو الحال في الفكر الصفوي).

(في زمن غيبة الإمام المهدي تعتبر ولاية الأمر في جمهورية إيران الإسلامية بيد الولي الفقيه)، ومن مفارقات الجمهورية الإسلامية مفارقة

التفسير العرقي للدين؛ فالفرقة الناجية تقتصر حصريًّا على الشيعة "الآريين" دون غيرهم من الاثني عشرية، فالفرس هم المؤمنون الذين تفتح جنات النعيم أبوابها لاستقبالهم، ولهم الأفضلية في العالم الدنيوي، يتمتعون بجميع الحقوق الشرعية والامتيازات الدينية، ولهم أيضًا ولاية الأمر وسياسة الرعية، فيما يُحرَم المسلمون الآخرون من هذه الحقوق؛ إذ يحظر على أصحاب المذاهب الإسلامية الأخرى التبليغ الفقهي، ولا يحق لهم بناء دور للعبادة لأتباعهم خارج مناطق تواجدهم.

وعلى غرار المذهب الصفوي في اتباع العنف يرى المحافظون من أنصار المرشد الأعلى أن هناك جرائم حسب ادعائهم لا تتطلب الحاجة الرجوع فيها للقاضي، ومن حق أي موالٍ بالغ للرشد أن يبت فيها وينفذها من غير الحصول على رخصة شرعية، وقد يصل الأمر إلى تنفيذ عقوبة الإعدام.

ثمة هلاوس سمعية وبصرية نلمس أصداءها اليوم في تصريحات الغالبية العظمى من قادة نظام ولاية الفقيه، حيث يعتقد أنصار هذا النظام أن الإمام المهدي يخصهم دون غيرهم للاجتماع به وتلقي أوامره، وتحفل خطابات احمدي نجاد بهذا الضرب من التهويمات، وقد صرح لأكثر من مرة بأنه يتلقى أوامره من أئمة أهل البيت، وتحديدًا من صاحب الزمان، وأن هالة الإمام المهدي تراءت له وهو يلقي خطابه في هيئة الأمم المتحدة.

كما يشترك الرئيس نجاد مع الشاه إسماعيل في انتهاج العنف الدموي، وهو الأسلوب المفضل لدى نجاد الذي جرت تحت رِئَاسَتَيْهِ الأولى والثانية حملات القتل والإعدام الجماعي بحق شعب الأحواز، ومواجهة المطالب المشروعة بهذا الأسلوب العنيف لا يعدو أن يكون جزءًا من سياسة أيديولوجية نظام ولاية الفقيه التي تستمد جذورها من الفكر الصفوي.

أولًا: الصفحة الإرهابية الأولى:

في الشهر الرابع من قيام الثورة الخمينية زرعت ولاية الفقيه أصابع الديناميت في قلب بغداد، وأطلقت الرصاص على أطفال المدارس، وفي مطلع نيسان – أبريل ١٩٨٠ تسلل إرهابيو حزب الدعوة الإيراني إلى حرم الجامعة المستنصرية، فأنزلوا الموت في رحابها، وراح ضحيتها الطالبة فريال، وفي الوقت نفسه وبذات التاريخ جرت محاولة اغتيال بعض مسؤولي الدولة، ولم تتوقف ماكينة الموت الإيرانية؛ فقد حصدت أرواح مئات العراقيين عبر سلسلة من التفجيرات، من بينها (وكالة الأنباء العراقية، سينما النجوم، سينما الخيام) في عام ١٩٨١، وقد راح ضحية هذه التفجيرات ما يقارب ثلاثمائة شخص عراقي.

- القنابل البشرية: «منتظرو الشهادة»: منظمة عريقة استحدثها الخميني في مايو عام ١٩٨٠، أطلق عليها في البداية (جند الإمام)، وهي منظمة ذات طابع سري، ترتبط من حيث التمويل والتجهيز والإعداد والمهام بمكتب مرشد الثورة.

وتضم المنظمة عناصر من أحزاب ولاية الفقيه في العراق ومنطقة الخليج العربي تم تجنيدهم تحت عنوان تعبوي (أعمدة الجنة) و(منتظرو الشهادة)، وهي تزج بالمجندين بعد أن تجري عملية غسل أدمغتهم في أحد المعسكرات السرية، حيث يتلقون تدريبات خاصة في دورة تحمل اسمًا رمزيًّا (القنبلة البشرية)، فيجري إعدادهم للقيام بالعمليات التخريبية ذات الطابع الانتحاري، وقد قام عشرات من هؤلاء بتنفيذ عشرات العمليات في عقد الثمانينيات، وقد استأنفت نشاطها الإرهابي عقب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

وقد ألزمت إدارة المعسكر المجندين قبل الشروع في تنفيذ المهام الدموية بإجراء مراسم توديع عائلاتهم وأصدقائهم، وتحرير وصاياهم.

وباستحداث (القنبلة البشرية) أو "الاقتحام الانتحاري" دشنت ولاية الفقيه ضربًا جديدًا من الإرهاب الجمعي، وكانت العملية الأولى الهجوم على مبنى الإذاعة والتلفزيون في منطقة الصالحية عبر شاحنة كبيرة "لوري"، وأسفر عن مقتل العشرات من الموظفين والمراجعين العراقيين في ثمانينيات القرن الماضي.

وبالتنسيق مع حزب الله وحزب الدعوة نفذت المخابرات الإيرانية بتاريخ (١٨/ ١٢/ ١٩٨١) وبأسلوب القنبلة البشرية عملية تفجير السفارة العراقية في بيروت بواسطة شاحنة مفخخة قادها أحد عناصر حزب الدعوة الإيراني ويدعى "أبو مريم"، وهي تعد واحدة من أكبر جرائم الإبادة الجماعية، راح ضحيتها عشرات من المواطنين العراقيين واللبنانيين ومن ضمنهم زوجة الشاعر "نزار القباني" "بلقيس الراوي" والتي أنشد فيها الكثير من القصائد، ليس لأن بلقيس زوجته، بل لأنها كانت إحدى "المناضلات" أيام الثورة الفلسطينية؛ لذلك فقد أقيم لها تشييع رسمي حضره ياسر عرفات بنفسه، وجرى دفنها في مقبرة الشهداء.

وتوالت القنابل البشرية الإيرانية الصنع في عمليات خطف وتفجير طائرتين: عراقية، وأخرى كويتية.

- سفينة انتحارية: أوردت وكالة "فارس" الإيرانية نبأ يفيد منع السلطات الإيرانية مركبين من التوجه إلى البحرين تضامنًا مع حركة ما يسمى بـ(ثورة ١٤ فبراير)، وقد تم إيقاف المركبين قبل أن يشرعا في الإبحار من ميناء داير في محافظة بو شهر على الخليج، وأكد مهدي أقراريان أحد منظمي الرحلة لـ"وكالة فارس" (AFP) أنه لا يوجد أشخاص مسلحون في المركبين، مشيرًا إلى أن الناشطين يسعون إلى تقديم دعم معنوي من الشعب الإيراني

في شكل خمسة آلاف رسالة؛ للتعبير عن التضامن مع الانتفاضة التي قمعتها بشدة سلطات البحرين، فيما نشر التلفزيون الإيراني تحقيقًا مصورًا عن المتطوعين الذين ألقوا رسائلهم في البحر وقفلوا راجعين.

وكانت عناصر من قوات الباسيج التابعة للحرس الثوري الإيراني قد أعلنت عن تسيير رحلة بحرية إيرانية إلى مملكة البحرين للدفاع عن شعبها، حسب زعمها وعلى لسان مهدي أقراريان أحد قياديي الباسيج المحافظ، حيث خاطب أنصاره الذي ادعى قائلًا: "أمرنا الإمام الخميني بالدفاع عن الشعوب المظلومة في العالم؛ لذا سنذهب لنصرة البحرين بحرًا مهما كلف الثمن"!

كما أعلن لأنصاره عن تسيير رحلة بحرية إيرانية إلى مملكة البحرين قائلًا: "لن نخشى أي شيء في حركتنا هذه التي تعد واجبًا إنسانيًّا، وسوف نوصل رسالة الشعب الإيراني إلى الشعب البحريني".

وقال أقراريان: إن المنفذ الأساسي لإيفاد القافلة البحرية إلى البحرين لن ينتظر موافقة من أحد؛ لأن تسيير القافلة واجب ديني وإنساني، وإنه مستعد للموت إذا تم اعتراض القافلة من قبل الجيش البحريني.

ثانيًا: الاغتيالات السياسية والتدمير المتعمد:

- بتاريخ (١/ ٣/ ١٩٨٥) قام حزب الدعوة -بإشراف مسؤول المخابرات الإيرانية في الكويت- بعملية اغتيال "هادي عواد سعيد" مساعد الملحق الثقافي في السفارة العراقية في الكويت، حيث قام أربعة عناصر من حزب الدعوة بقتله هو وولده في منزلهما.
- فيما كلفت إيران حزب (الدعوة) بإفشال مؤتمر القمة الإسلامية في الكويت بوصفه مؤتمرًا معاديًا لمصالحها، وقد قام المرتزقة بتاريخ (٢٢/ ١/ ١٩٨٦)

بتفجير سيارة مفخخة خلف فندق المريديان في الكويت، والفندق كان يقطنه مجموعة من الإعلاميين والصحفيين من المعنيين بتغطية أعمال المؤتمر.

● مجزرة ميكونوس (١٩٩٢): أدانت محكمة ميكونوس الألمانية كاظم دارابي بالسجن المؤبد؛ لاتهامه بالمشاركة في اغتيال زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وثلاثة من رفاقه في مطعم ميكونوس عام ١٩٩٢. ويشير الدكتور نوري زاده إلى وجود صفقة بين برلين وطهران بشأن الإفراج عن كاظم دارابي المتهم الرئيس في القضية التي تعرف باسم «مجزرة ميكونوس»، في إشارة إلى مطعم شرقي في برلين، حيث اغتيل زعيم الحزب الديمقراطي الكردي الإيراني الدكتور صادق شرفكندي وثلاثة من معارضي النظام الإيراني، اثنان منهم من مساعدي شرفكندي في ليلة ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٢ على أيدي خلية تصفية تابعة للاستخبارات الإيرانية التي كان يقودها كاظم دارابي، فيما تسربت أخبار تفيد بأن الإفراج عن دارابي المحكوم عليه بالحبس المؤبد قد يتم في إطار اتفاق سري جدًّا، على غرار الصفقات السابقة بين إيران وألمانيا والتي مهدت لإفراج إسرائيل عن سجناء حزب الله مقابل رفات الجنود الإسرائيليين حسب الظاهر.

تجدر الإشارة إلى أن ألمانيا سبق أن أفرجت عن مواطنين لبنانيين من عناصر حزب الله عباس رايل ويوسف أمين، اللذين أطلقا النار على شرفكندي ورفاقه بمطعم ميكونوس؛ لتسهيل عملية تبادل الأسرى ورفات الجنود بين إسرائيل وحزب الله، كما جرى الإفراج عن المتهم الثالث محمد عتريس أيضًا بلا ضجيج.

وفي إطار صفقة أخرى، أفرجت السلطات الإيرانية بموجبها عن سجين ألماني لفقت الاستخبارات الإيرانية ملفًّا مثيرًا ضده، ومن المعروف أن ألمانيا منذ

أواخر الثمانينيات من القرن الماضي لعبت دورًا رئيسًا في صفقات تبادل الأسرى والمخطوفين في لبنان بسبب علاقاتها الوثيقة مع إيران من جهة، ونفوذها لدى إسرائيل من جهة أخرى.

وبالنسبة لقضية ميكونوس فقد ظلت انعكاساتها عائقًا حيال عودة العلاقات الإيرانية الألمانية إلى سابقها، ولولا انتخاب محمد خاتمي -الذي تمكن بدبلوماسيته الهادئة من فتح صفحة جديدة في علاقات إيران مع الاتحاد الأوروبي بشكل عام وألمانيا وفرنسا وإيطاليا بوجه خاص- لكان قرار سحب السفراء الأوروبيين من إيران عقب إدانة أربعة من كبار المسؤولين الإيرانيين في محكمة برلين الجنائية بتهمة الضلوع في مخطط اغتيال المعارضين بمن فيهم شرفكندي ورفاقه في الخارج، لا يزال ساريًا.

والمعروف أيضًا أن وزير الاستخبارات السابق علي فلاحيان كان قد سافر إلى ألمانيا بعد مجزرة ميكونوس لإجراء مباحثات مع «أشميت باوئر» مسؤول استخبارات المستشارية الألمانية آنذاك، بهدف إقناع الحكومة الألمانية بالإفراج عن دارابي والقتلة اللبنانيين الثلاثة، وإغلاق ملف ميكونوس مقابل حصول ألمانيا على خمس صفقات اقتصادية ضخمة قيمتها أكثر من ١٢ مليار دولار، بينما أبدت الحكومة الألمانية مرونة غير عادية حيال فلاحيان، غير أن ظهور مسؤول كبير في الاستخبارات الإيرانية الذي استدعاه المدعي العام الألماني إلى محكمة برلين وأطلق عليه اسم «الشاهد C» أدى إلى فشل محاولات فلاحيان وبعض المسؤولين الألمان، قد تجاوز عقبة ميكونوس في العلاقات بين البلدين. والشاهد C تحدث في المحكمة بالتفصيل عن خفايا اغتيال شرفكندي ورفاقه والشخصيات المعارضة البارزة، مثل الدكتور شابور بختيار زعيم حركة المقاومة الوطنية ورئيس وزراء إيران الأسبق ومساعده سروش كتيبة،

والدكتور عبد الرحمن قاسملو الزعيم التاريخي للأكراد و.. . كما كشف عن دور وزير الاستخبارات في تشكيل خلايا تصفية من عناصر إيرانية ولبنانية في الخارج.

وتصريحات الشاهد والوثائق التي قدمها إلى المحكمة قد مهدت لإدانة دارابي وشركائه، بحيث أصدرت محكمة برلين حكمًا بالحبس المؤبد لكل من دارابي وعباس رايل، و١١ عامًا ليوسف أمين، وخمس سنوات لمحمد عتريس.

وقد أطلقت السلطات القضائية الألمانية سراح داربي في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٧، بعد أن قضى ١٥ عامًا في السجن.

ثالثًا: لائحات القتل الست في العراق:

لا نهاية لما قد يقال عن خط الدم الذي شقته مليشيات جيش القدس، وما ارتكبه الحرس الثوري من جرائم في عموم جهات العراق، منذ يوم التاسع من أبريل عام ٢٠٠٣ وحتى هذا اليوم، ففي الأيام الأولى من الاحتلال الأمريكي البغيض كان العميل أحمد الجلبي حامل وسام الحذاء البيروتي قد شرع بالتعاون مع فيلق القدس في تعقب وقتل الوطنيين العراقيين بموجب لائحات القتل الأربع، وهي قوائم الموت التي أعدتها أحزاب ومليشيات ولاية الفقيه تحت إشراف (جهاز المخابرات الإيرانية)، وتضم هذه القوائم القيادات السياسية والعسكرية، والكوادر العلمية والفنية من ذوي الكفاءات والاختصاصات الدقيقة في حقول المعرفة النظرية والتطبيقية.

اللائحة الأولى: أصدر المجلس الإسلامي -الذراع السياسية الإيرانية الصنع- المعني بتصدير الثورة إلى العراق والذي أنشأته طهران عقب نشوب الحرب العراقية الإيرانية، أصدر في صيف ٢٠٠١ قرارًا يقضي بقتل حوالي أحد

عشر ألف مواطن عراقي، طبقًا لقائمة الأسماء المرفقة بهذا القرار بوصفهم مسؤولين في النظام السياسي السابق، وقد جرى تنفيذ القرار منذ اليوم الأول للاحتلال الأمريكي، وكان الدكتور وجيه محجوب والفنان داوود القيسي والدكتور محمد الراوي من أوائل الشهداء.

وتوالت عمليات القتل ومسلسل الاغتيالات والملاحقات، وسقط مئات الشهداء من العلماء، والمفكرين، وأساتذة الجامعات، والخبراء، والأطباء، وقد تم تصنيف الضحايا حسب الشرائح التالية: (ضباط القوات المسلحة، وضباط ومنتسبو الأجهزة الأمنية، والمخابرات، والأمن العام، والأمن الخاص، والاستخبارات العسكرية، وفدائيو صدام، ومديرو ومعاونو المدارس الثانوية والمتوسطة والابتدائية، والمبدعون: الكتاب والأدباء والشعراء والفنانون، والعاملون والقياديون في حقل الرياضة والألعاب الأولمبية، والقادة الإداريون، والكادر المتقدم في الدولة الوطنية).

اللائحة الثانية: أعدها حزب الدعوة بإشراف وتمويل (جهاز إطلاعات)، وقد ضمت اللائحة أسماء قيادات الحزب والدولة وضباط الجيش والأمن والمخابرات وفدائيي صدام.

اللائحة الثالثة: جرى انتقاء أسمائها تحت رعاية قائد فيلق القدس سليماني، وبمشاركة خلية عمل ضمت بيان جبر صولاغ، وهادي العامري، وأحمد الجلبي، وجلال الصغير، وعهد بتنفيذها إلى مغاوير الداخلية والمليشيات الحزبية وفرق القتل الأخرى، وتصدرت اللائحة شرائح الشعب التالية: (العلماء، والأطباء الاختصاصيون، والخبراء، وأعضاء في حزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيمات القومية والناصرية، والعلماء والخبراء والمستشارون في العلوم الصرفة والتطبيقية، والمبدعون: الشعراء، والأدباء، والكتاب،

والفنانون التشكيليون. والأطباء الاختصاصيون، والمفكرون والأساتذة الأكاديميون، والباحثون في مراكز التعليم العالي، والكوادر العليا والوسيطة في سلم الدولة الوظيفي، والقادة والآمرون في قطاعات الجيش والقوة الجوية، واللجنة الأولمبية، وقادة الرياضة، والفنيون، وآمرو ومنتسبو فدائيي صدام، وآمرو وضباط جيش القدس العربي، ومنتسبو الأجهزة الأمنية: المخابرات، والأمن العام، والاستخبارات العسكرية، والأمن الخاص، والأمن العسكري. والملاكات الإعلامية: العاملون والفنيون في وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية، والعاملون في قطاعات السينما والموسيقى والغناء).

اللائحة الرابعة:

يطلق عليها قائمة (علماء صدام)، وعرفت أيضًا بالقائمة (الذهبية)، وهي تضم أسماء (٧٥٠) عالمًا وأستاذًا في الاختصاصات النادرة والدقيقة التي تقع في دائرتي العلوم التطبيقية والعلوم الصرفة، وشارك في تنفيذ عمليات إعدام واغتيال ما يزيد على مائتي عالم من هذه القائمة مليشيات جيش المهدي ومنظمة بدر، لحساب أطراف دولية وإقليمية عديدة.

اللائحة الخامسة: تصفية طياري القوة الجوية العراقية:

أظهرت وثائق دبلوماسية نشرها موقع ويكيليكس الإلكتروني أن إيران شنت حملة منظمة لاغتيال الطيارين العراقيين الذين شاركوا في قصف أهداف إيرانية خلال الحرب بين البلدين، وتمكنت من قتل ١٨٢ منهم. ونقل موقع محطة (ABC) على الإنترنت فقرة مختصرة من برقية قال فيها دبلوماسيون أمريكيون: إن إيران تشن حملة "هادئة وفعالة للثأر من طياري العراق الذين قصفوا أراضيها" خلال الحرب بين البلدين في ثمانينيات القرن الماضي. وتقول البرقية السرية المرسلة يوم ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٠: إن "كثيرًا من

الطيارين العراقيين الذين نفذوا طلعات أثناء الحرب العراقية الإيرانية، باتوا على قائمة إعدامات أعدتها إيران، وإنها بالفعل اغتالت ١٨٠ منهم".

يشار إلى أن عملية تصفية الطيارين العراقيين لم تجلب كثيرًا من الاهتمام؛ لوقوعها أثناء الاقتتال الأهلي الذي شهده العراق بعد سنوات من غزوه من طرف الجيش الأمريكي عام ٢٠٠٣ وإسقاط نظام الرئيس صدام حسين.

وتقول (ABC): إن (١٨٢) طيارًا عراقيًّا قضوا على يد عملاء إيرانيين، وإن حملة الاغتيالات دفعت ٨٠٠ منهم إلى الفرار خارج البلاد، حسبما تفيد إحصاءات منقولة عن وزارة الدفاع العراقية.

وتضيف المحطة الأمريكية أن الحملة على طياري القوة الجوية العراقية بدأت في حي الكرادة بالعاصمة بغداد، وبلغت ذروتها خلال شهر رمضان عام ٢٠٠٥، والذي شهد وحده مقتل ٣٦ طيارًا في ذلك الحي وحده.

النص الأصلي للوثيقة باللغة الإنجليزية:

http: //www. wikileaks. ch/cable/2009/1.. . GHDAD 3195. html

اللائحة السادسة: ذكرت صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٠ العدد ١١٤٩٥ بشأن تصفية الضباط في الجيش العراقي السابق، إذ أصدرت قوات القدس الإيرانية قائمة قتل جديدة بأسماء عدد من الشخصيات العراقية بعضهم من ضباط الجيش العراقي السابق يقيمون في مناطق الدورة والسيدية والمنصور والحرية والكاظمية في بغداد، وأن هذه الأسماء ستكون ضمن حملة الاغتيالات القادمة التي ستشهدها بغداد.

ملاحظات:

١- وصلت المجاهرة بقوائم الموت إلى حد بثها إعلاميًّا وشيوع تداولها على مواقع الشبكة العالمية للمعلومات.

٢- عندما نستذكر شهداء الشعب الذين سقطوا برصاص بدر وسواها من العصابات المدججة بالأحقاد والضغائن؛ من الصعب على أي مواطن أن يصدق أن أيًّا من القتلة الذين اغتالوا هذا العالم والأكاديمي والكاتب والفنان والقائمة الطويلة من نجوم الوطن الزاهرة، لا يمكن لمثل هذا المجرم الرخيص أن يكون عراقيًّا، أو ممن عاش على أرض الرافدين.

الحلقة الثانية عشرة

الحجتية تستفيق مجددًا

نحن نقف بباب اليقين، نترقب عودة الإمام الغائب آتيًا بالبشرى وبالنبأ العظيم، قد يظهر الآن أو بعد حين، بهذا الإيقاع الوجداني يتحدث الحجتيون، وبهذا الإيحاء الذاتي أيضًا تذوب الأزمنة وتنطوي المسافات، فيزعمون أنهم أقاموا الصلاة بحضور بعض أئمة البيت النبوي، ومن أجل أن يبقى التواصل قائمًا مع الأئمة فإنهم حريصون على أداء (صلاة التوسل) بعد ظهر يوم الجمعة، ويترقب الحجتيون حضور إمام الزمان، وزعم الكثيرون منهم أن الإمام المهدي كان يطل عليهم ويحضر مجالسهم أحيانًا، وأنهم يستشعرون وجوده من عطر الياسمين الذي يفضله ويتعطر به الإمام فيدركون أنه ولج المكان، وبسبب حالة الإيحاء النفسية فإن بعض الحاضرين يصاب برعشة قد تسقطه على الأرض، ويشعر بأن الأرض تهتز من تحته بسبب حضور الإمام، وهم يغتسلون كل ليلة غسل الزيارة، وينامون على أمل رؤية الإمام في منامهم، ويعتقدون أن الإمام اختارهم جميعًا كأعوان له، ولا نهاية لما يزعمه هؤلاء من لقاءات مباشرة، وأحاديث مسموعة.

ويدعي بعضهم أنه قابل الإمام وجهًا لوجه، وأنه تلقى هدايا من الإمام الغائب، وأنه يأتيه بحلول بعض المسائل والمشكلات. ومنذ عام ٢٠٠٥ وحتى اليوم وهم يتحدثون عن الظهور الوشيك، وأن عودته من غيبته الكبرى قاربت الانتهاء، وسوف يظهر بين عشية وضحاها، لهذا يجب أن يكونوا على أهبة الاستعداد دائمًا، ولهذا السبب أيضًا أقاموا في مبان تجاور ثكنات الجيش والمؤسسات العسكرية، حتى يتمكنوا من العثور على أفراد يكون لديهم صلاحية خدمة إمام الزمان وقت ظهوره، وبناء عليه أعدوا خرائط خاصة بالطرقات من أجل اللحاق بالمهدي والانضمام إليه.

وقال الحجتيون: إن بحوزتهم دليلين على قرب موعد عودة الإمام من غيبته الكبرى:

الدليل الأول: مجيء "سيد" من خراسان، وقد تحقق هذا بمجيء سيد علي خامنئي من خراسان!

الدليل الثاني: اقتران يوم عاشوراء (١٠ محرم) بيوم جمعة منذ عدة سنوات!

وهم يذهبون كل ثلاثاء أو جمعة إلى "بئر مسجد جمكران" للدعاء من أجل تعجيل ظهور إمام الزمان، ومنهم من ينشئ الرسائل ويبعث بها إلى الإمام المهدي يودعها أمنية الظهور، وتلقى الرسائل في غياهب البئر، والإيرانيون يسمونها "چاه عريضة"؛ أي بئر الرسالة!

بعد الانتهاء من مراسيم بئر جمكران يتوجه الحجتيون إلى الجبل الأخضر في قم وهم يرفعون أكفهم بالدعاء.

في السنوات الست الأخيرة ارتفع نجم الحجتية، واقترن الصعود المفاجئ بالنهج المهدوي الذي أشاعه الرئيس نجاد بوصفه رجلًا مباركًا يعيش تحت حماية ورعاية إمام الزمان، الذي اختاره لكي يكون رئيسًا للجمهورية. إلى آخر الحكايات والقصص التي تقول بأن الرئيس احمدي نجاد يتشاور فقط مع مستشاريه الذين هم موضع تأييد من جانب المهدي المنتظر، وأنه خصص اعتمادات مالية ضخمة لمسجد جمكران.

من هم الحجتيون؟

البداية كانت في مدينة مشهد بمحافظة خراسان، هناك بدأت الإرهاصات الأولية للحجتية، وفي العاصمة (طهران) تم إشهارها عام (١٩٥٣)، واختير

لها اسم «جمعية الحجتية المهدوية الخيرية»، وقد نشأ هذا التنظيم ليجدد الثقة بعودة الحجة من غيبته الكبرى، ومن هذه الفكرة اشتق اسم (الحجتية).

تجمع المصادر على أن الشيخ محمود تولائي المعروف بالشيخ الحلبي هو صاحب الفكرة وهو المؤسس الأول للجمعية، وكان الحلبي في أربعينيات القرن العشرين واحدًا من بين الخطباء المشهورين في الأوساط الدينية، ومن المعروفين بجزالة البيان وقوة الحجة، وقد وظف منطقه السجالي في جذب المريدين وإقناع الخصوم، فيما كانت مهمته الحقيقية تتجه إلى مقارعة الأفكار البهائية، وبقيت هذه المهمة على رأس أهداف الجمعية، وبرنامجًا ثابتًا في إستراتيجية عملها، وفي طهران حصر الحلبي جل نشاطه في إجراء المناظرات مع ممثلي البهائية، في سعي متواصل لتفنيد دعاواها ونقض عقائدها، واتخذ من منزله في طهران ورشة عمل لإعداد وتدريب مجموعة من الشباب وصغار رجال الدين، بعد أن أعد لهم برنامجًا ثقافيًّا مكثفًا يؤهلهم لإدارة الحوار مع المخالفين وبيان طرق التغلب على الخصم، وتمخضت اللقاءات المنزلية عن فكرة تأسيس جمعية الحجتية، وأصبح الحلبي رئيسًا لمجلس إدارتها، وظل يشغل هذا المنصب حتى وفاته عام ١٩٩٧م.

وكان الإعلان عن هذا التشكيل في طهران بمثابة استمرار لنشاط محاربة الجمعية للبهائيين، هذا النشاط الذي كان قد بدأ في مشهد. وفي سنة ١٩٥٧م والسنوات التي تلتها اتسعت دائرة نشاط الجمعية، وأسست فروعًا لها في محافظات إيران المختلفة، وكان للجمعية مكتب في كل فرع يعرف باسم (بيت إمام الزمان)، ومن المراكز الرئيسة كانت سيزوار، بجنورد، أصفهان، جيلان، رشت، لنجرود، كرمانشاه. ومن بين المسؤوليات الاجتماعية التي تولتها الجمعية إدارة المشاريع والمؤسسات الإنسانية والخيرية ذات النفع العام،

نحو دور رعاية الأيتام، العناية بالمسنين والمعوقين، تأسيس المراكز الصحية، الجمعيات الخيرية النسائية، جمعيات الزواج، جمعيات القروض الحسنة، المراكز التعليمية والثقافية، كما أنشأت الجمعية العديد من الحسينيات والمساجد في المحافظات.

أولًا: نظام الجمعية:

نصت لائحة تأسيس الجمعية على أن دواعي نشأة الجمعية هو العمل الجدي على تحقيق الأهداف التالية:

١- تبليغ الدين الإسلامي والمذهب الجعفري (نسبة إلى الإمام جعفر الصادق) والدفاع العلمي عنهما.

٢- القيام بنشاط علمي وتعليمي وثقافي.

٣- تقديم الخدمات الاجتماعية.

٤- طبع ونشر الكتيبات والنشرات العلمية والدينية.

٥- عقد المؤتمرات والندوات في جميع أنحاء إيران.

٦- إنشاء المكتبات والنوادي الرياضية والمراكز التعليمية والعلاجية.

٧- التعاون الثقافي مع الجمعيات المناظرة.

فيما قامت الجمعية بتشكيل ست لجان عهدت إليها بشؤون التعليم، والتحقيق والدراسة، والكتابة والصياغة، والبحث والمناظرة، ولجنة العلاقات الخارجية. وأعضاء هذه اللجنة يمارسون نشاطهم في دول مثل: الولايات المتحدة، أستراليا، بريطانيا، الهند. والمؤتمرات والندوات.

وكان من الضروري حسب رأي الشيخ الحلبي أن تختار الجمعية عناصرها من الشباب المتأهب المستعد الملتزم، ومن أشهر المدارس التي أمدت الجمعية بعناصر الخدمة العامة المدرسة العلوية العريقة والتي عرفت بسمعتها

الرصينة، ومن بين أبرز خريجيها الدكتور كمال خرازي وزير الخارجية الأسبق، والدكتور عبد الكريم سروش، وغلام علي، وحداد عادل رئيس مجلس الشورى الإسلامي، وكان عدد كبير من معلمي هذه المدرسة أعضاء في جمعية الحجتية، أو على الأقل كانوا مؤمنين بأفكارها، كما كان يُعْهد إلى عدد كبير من خريجيها بالتدريس في الجمعية.

وأكدت الجمعية في البند الثاني من لائحة التأسيس على أن الجمعية لن تتدخل بأي وجه من الوجوه في الشؤون السياسية، وأنها لن تكون مسؤولة عن أي نوع من أنواع التدخل في المجالات السياسية من جانب كوادر الجمعية أو الأفراد المنتسبين إليها، وقد أثار بند حظر النشاط السياسي حفيظة واستياء القوى الوطنية، واعتبره البعض نقطة سوداء في تاريخ الجمعية، وتسببت هذه النقطة في الموقف السلبي الذي اتخذته ثورة ١٩٧٩ من الجمعية ومن كوادرها وأعضائها.

ولم تُعِر الجمعية اهتمامًا أو تكترث لملاحظات خصومها، انطلاقًا من إيمانها بأن (إمام الزمان) لن يقبل من أفراد الجمعية الآن سوى خدمة كشف التحريف للعقيدة المهدوية، ولا ينتظر الإمام المهدي منهم شيئًا سوى هذا.

ثانيًا: لتأكيد الطابع الديني والدعوي والعزوف عن السياسة؛ منعت الجمعية السياسيين من حضور جلساتها، وألزمت أعضاءها بتقديم تعهد خطي بعدم ممارسة أي نشاط سياسي؛ لذلك أقام الحجتيون جدارًا عازلًا بين الدين والسياسة، وبقي انشغالهم الأول هو (انتظار حكومة المهدي العادلة)، والإيمان المطلق بأن أية ثورة أو أية راية تُرْفع قبل ظهور المهدي المنتظر تعد غير شرعية، بوصفها تجاوزًا في حق صاحب الزمان، كما أنها تعد تحريفًا للعقيدة الدينية، وسوف لن يكتب لهذه الحكومة إلا الإخفاق الذريع، والإهدار لدماء المسلمين؛

لذلك حَرمت الحجتية تحريمًا مطلقًا قيام الدولة في غيبة الإمام المهدي، وإذا كان ثمة ولاية للفقيه فإنها لن تكون إلا (ولاية ظاهرية).

ومن هنا كان الاصطدام مع الإسلام السياسي، بعد أن صرح قادة الحجتية بعدم جواز الأنشطة السياسية بوصفها تشكل نقيضًا للعقيدة المهدوية وتتقاطع مع أهداف الجمعية، وليس أمام الأعضاء إلا أن يختاروا بين العمل الثقافي ضد البهائية وبين ممارسة الأنشطة السياسية.

ثالثًا: بعد قيام الثورة الإسلامية في ١١/ ٢/ ١٩٧٩ لم يكن بوسع الحجتية أمام تيار الثورة الصاخب إلا أن تلجأ إلى (التقية)، فأعلنوا تأييدهم للثورة ولقيادة الخميني في أكثر من مناسبة، وحث الشيخ الحلبي المواطنين على منح أصواتهم لصالح الجمهورية الإسلامية في ٣١/ ٣/ ١٩٧٩، وشارك بعض أعضاء الجمعية في الحرب الإيرانية ضد العراق، وتحدثوا عن مشروعية الحرب والجهاد.

بعد مرور خمسة أشهر على الثورة تزايد الهجوم على الجمعية، وحاصرتها الضغوط السياسية من كل جانب واتجاه، مما اضطر الأمين العام إلى أن يبادر لرفع الحظر عن اشتراك أعضاء الجمعية في التشكيلات والجماعات السياسية، وأنه من واجب الجمعية تنفيذ توجيهات القيادة في المجالين: السياسي والاجتماعي، وذلك حتى ظهور إمام الزمان!

رابعًا: في الوقت الذي كرست فيه الجمعية جهدها المركزي لتنظير ونشر معتقداتها المتعلقة بمسألة انتظار الفرج وظهور المهدي ورجعته، والاهتمام بإعداد الأبحاث والدراسات الخاصة في مسألتي: الانتظار والظهور. في هذه المرحلة المبكرة من قيام الدولة الدينية تعرضت الجمعية إلى هزة عقائدية من داخلها بعد أن طالب العديد من أعضائها بإجراء مراجعة نقدية لأطروحاتها

العقائدية، واستبدال موقفها السلبي بخصوص الشأن الوطني، وما لبث هؤلاء أن انشقوا عن الجمعية، وأعلنوا في بيان الانشقاق المحددات التالية:

١- التخلي عن عقيدة الانتظار السلبي، واعتبار الجمهورية الإسلامية دولة المهدي.

٢- الانضمام إلى حزب الثورة (حزب الجمهورية الإسلامية).

٣- إشهار الولاء بقيادة الإمام الخميني.

٤- الإيمان بولاية الفقيه، والاعتقاد الراسخ بالنيابة العامة للإمام،

وبمرور الوقت اعتبر زعماء الثورة ورموز النظام أن الحجتية تمثل خطرًا على الثورة ومسيرتها، فأعدت أجهزة ولاية الفقيه حملة الحرب النفسية والدعاية المضادة للحد من نفوذ الجمعية في المحافظات، بذريعة الدفاع عن الثورة ومنجزاتها، وفي أوائل عام ١٩٨٣ زادت حدة الانتقادات ضد الجمعية، فأصدر (عماد الدين باقي) كتابًا بعنوان: (في معرفة حزب القاعدين في هذا الزمان)، ووزع من هذا الكتاب حوالي (٨٠ ألف نسخة)، وكان قبل صدوره قد نُشر في صحيفة (إطلاعات) الإيرانية، فوجه لطمة شديدة كان لها تأثيرها السلبي على الجمعية وكوادرها، كما أصدر (محمد رضا أضركي) كتابًا بعنوان: (ولايتيون بدون ولاية)، وأصدر الحرس الثوري الإسلامي كتيبات تثقيفية مضادة تدعو إلى تطويق ومحاربة فكر الجمعية وملاحقة أعضائها، وقام الإعلام الرسمي الموجه عبر أدواته الاتصالية بتسفيه فكر الجمعية والحط من شأنها.

خامسًا: في ٢٧/ ٣/ ١٩٨٣ أوقفت الجمعية نشاطها أو أجبرت على حل نفسها، بعد أن أشار الخميني في إحدى خطبه إلى قيام البعض بممارسة نشاط مغاير لأهداف الجمهورية الإسلامية، وجاء في بيان الجمعية بهذه المناسبة: (إنه شاع في أعقاب كلمة الخميني أن طرف الخطاب المعني هو: جمعية الحجتية، وعلى

الرغم من أنه لا يوجد دليل واضح على أن الخميني أصدر أوامره بحظر نشاط الجمعية، إلا أننا استشرنا بعض الشخصيات الموثوق بها، وتبين لنا أن المخاطب المعني هو جمعيتنا، وعرض الأمر على حجة الإسلام والمسلمين السيد محمود الحلبي، فقال: في مثل هذه الحالة يجب علينا شرعيًّا أن نحل الجمعية ونوقف نشاطنا، وأن نعطل جميع الجلسات والبرامج، وأن نتبع الإمام والمرجعية، وأن نحافظ على وحدة الأمة وتماسكها، وأن نراعي مصلحة البلاد، وأن نحول دون سوء استغلال أجهزة الإعلام الأجنبية للموضوع، وأن نتصدى لأغراض أعداء الإسلام، وأن نعلن عن وقف جميع الجلسات والخدمات الخاصة بالجمعية اعتبارًا من تاريخه، كما نعلن أنه غير مسموح لأي شخص أن يمارس أي نشاط تحت اسم هذه الجمعية).

والواقع أن الخطاب غير السياسي لأعضاء جمعية الحجتية أصبح بمرور الوقت من أهم أسباب الصراع بين القوى الثورية وبين أعضاء الجمعية بعد نجاح الثورة الإسلامية واستقرار النظام الجمهوري، فالثوار كانوا يعتبرون أن الطريق الوحيد لمحاربة الطاغوت والظلم هو الوقوف في وجه النظام الاستبدادي والنظام الإمبراطوري، ولم يقبلوا أسباب وتبريرات الجمعية في مسألة عدم تدخلهم في السياسة.

سادسًا: لم تكن لدى الجمعية نية للتراجع عن موقفها، على الرغم من أن البعض أكد على أن الجمعية أعادت النظر في لائحتها وألغت البند الخاص بمنع أعضاء الجمعية من العمل بالسياسة، كما أن الثوار الشبان في الحوزة العلمية الدينية وغيرها من الأوساط الدينية اقتفوا أثر الخميني ووصفوا أعضاء الجمعية بأنهم رجعيون ومتحجرون ومؤمنون بتفسير متخلف للإسلام، وبأنهم يفتقدون القدرة على التكيف والتواؤم مع ظروف المجتمع الجديد.

وقد تراكمت الاتهامات وزادت أحمالها، فإلى جانب فصل الدين عن السياسة وتحريم النشاط السياسي في عصر الغيبة ثمة اتهامات أخرى وجهت إلى الحجتية، من بينها:

١- موقفها السلبي من ولاية الفقيه، فالحجتيون يرون أن ولاية عصر الغيبة على الشيعة ولاية ظاهرية وليست ولاية مطلقة، كما هو حادث الآن بالنسبة لولاية سيد علي خامنئي المطلقة وللخميني من قبل.

٢- تعاون الجمعية مع نظام الشاه ومع جهاز (السافاك) ضد البهائية، ويعتبر البعض أن هذا التعاون لا خير فيه، ولا يؤخذ على الجمعية؛ لأن التصدي للفرق الضالة يتطلب تضافر جميع الجهود.

٣- موقفها من الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، وانتهت في ٨/ ٨/ ١٩٨٨، وعلى الرغم من أن البعض يؤكد أن بعض أعضاء الجمعية شاركوا في هذه الحرب، إلا أن البعض الآخر يرى أن الجمعية انتهزت فرصة هذه الحرب وتوسعت في نشاطها، وأن الحجتيين ضموا إلى الجمعية أعضاء جددًا من الجنود أثناء وجودهم في جبهات القتال.

٤- وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وعاد الجنود إلى مدنهم؛ قام الحجتيون بتكوين تنظيمات سرية في الجيش والتربية والتعليم، وتوسعوا في ضم أعضاء جدد وفي إعداد بعض القيادات والكوادر.

٥- لم يكن حل الجمعية في البيان الذي أعلنه الشيخ محمود الحلبي عام ١٩٨٣ إلا تضليلًا للنظام، وتقية فرضتها الظروف المضطربة جراء الحرب، وكان على الجمعية تجاه ما ينتظر أعضاءها من عواقب أن تلجأ إلى لعبة البيان، فيما بقي تنظيمها قائمًا.

سابعًا: في العام ١٩٩٩ أعيد فتح ملف الحجتية مجددًا عندما أعلنت وزارة الأمن في نوفمبر - تشرين الثاني من العام نفسه عن اغتيال عدد من أعضاء جمعية (الحجتية)، وكان من بين الاتهامات الموجهة لهؤلاء الأعضاء:

١- التخطيط لاغتيال رءوس النظام وقياداته.

٢- بث الفرقة الطائفية بين المذاهب الفقهية.

٣- الاستيلاء على أسلحة من قوات التعبئة.

٤- ثمة نوايا وخطط موضوعة لزعزعة الاستقرار الداخلي بقصد التآمر والاستيلاء على السلطة وتغيير هوية النظام السياسي.

ما زال بعض رجال ولاية الفقيه يعد هذه الجمعية هدفًا معاديًا، ويطالب بوضع أعضائه ومؤيديه قيد المراقبة والملاحقة، وقد عزز هذه الهواجس تورط الجمعية في محاولة اغتيال القاضي رازيني أحد فقهاء السلطة القضائية عام ١٩٩٩.

ثامنا: الانتخابات الرئاسية:

١- واتت الجمعية فرصة الظهور الصريح مرة أخرى أثناء انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة، وقيل: إن الحجتية من أوصل احمدي نجاد إلى منصب رئيس الجمهورية، وادعى مصباح يزدي (مع اقتراب انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة) أن أحد المواطنين قال: إنه رأى في منامه إمام الزمان وهو يدعو من أجل فوز احمدي نجاد في الانتخابات.

٢- وفي أعقاب ذلك نشط الحجتيون في الجيش والأجهزة الأخرى في الدولة في حملة الدعاية لصالح الرئيس احمدي نجاد والتصويت لصالحه.

٣- وها هو الرئيس نجاد ومستشاره والمقربون منه يدعون أن الأوامر تصل إليهم من إمام الزمان بشكل مباشر! وأن إمام الزمان هو الذي يختار وزراء حكومة الرئيس احمدي نجاد!

٤- وأن الرئيس احمدي نجاد وأعضاء حكومته وقعوا ميثاقًا مع إمام الزمان في أول جلسة لمجلس الوزراء عندما قام (السيد صفار هرندي) بإلقاء هذا الميثاق في بئر (جمكران) في مدينة (قم).

٥- وفي الكلمة القصيرة التي وجَّهها الرئيس الإيراني إلى الشعب الإيراني بعد إعلان فوزه في الانتخابات الرئاسية التاسعة أشار إلى المهدي المنتظر ثلاث مرات، وقال في كلمته التي ألقاها أمام خطباء الجمعة من مختلف أنحاء إيران: (إن المهمة الرئيسة لثورتنا هي تمهيد الطريق لظهور الإمام المهدي؛ لذلك يجب أن تكون إيران مجتمعًا إسلاميًّا قويًّا ومتطورًا، حتى تصبح نموذجًا تحتذي به جميع الشعوب، وتستحق في النهاية أن تكون ميدانًا لظهور إمام الزمان، المهدي المنتظر).

٦- وقال في مناسبة أخرى: (نحن مسؤولون عن إقامة مجتمع نموذجي في إيران، حتى يكون هذا مقدمة لحدوث هذا الحدث العظيم -ظهور المهدي- ومنطلقًا لإقامة حكومة العدل الإسلامية العالمية).

٧- وفي جلسة مجلس الوزراء الثانية رأى وزير الطرق والنقل عدم الحاجة إلى تخصيص جزء من ميزانية الدولة لإنشاء سكك حديد طهران (جمكران)، وذلك نظرًا لكثرة أموال النذور التي تجمعت في (بئر جمكران)، إلا أن الرئيس احمدي نجاد رفض هذا الاقتراح، وقال للوزير: لم نأت من أجل قيادة الشعب، لكننا جئنا من أجل التمهيد لظهور إمام الزمان! وأمر بتوفير (٧ مليارات تومان) من ميزانية الدولة لإنشاء السكك الحديدية سالفة الذكر،

كما أن الرئيس احمدي أنفق (١٠ مليارات تومان) على احتفالات النصف من شعبان (يوم ميلاد المهدي المنتظر) بذريعة أن علي خامنئي أوصى بتنفيذ مشروع تعجيل ظهور إمام الزمان !

الحلقة الثالثة عشرة

ضلالات الولاية وأساطير الفقيه

المفارقة الكبرى بين صرامة العقل العلمي النقدي وبين صخب العاطفة المتأججة، وبذات المستوى اللامنهجي، يكون التناقض المريع بين استيعاب وتمثل قوانين الواقع وبين الهروب إلى ما وراء الحاضر، وهو ما تعكسه أدبيات التيار الثيوقراطي المحافظ على وجه خاص، الذي يحتفي بالرؤى الغيبية ويحتفظ برصيد هائل من الهلاوس والتهويمات اللاعقلانية، فيما تضع المدرسة الخمينية خطاها على الطريق الأسطوري نفسه، فتزعم أن الله ادخر الإمام الخميني منذ بدء الخليقة لينهض بمهام إصلاح الكون وإعادة الاعتبار للإسلام، وأن دولتها التي قامت في ١١ شباط ١٩٧٩ هي أول حكومة لله في الأرض، وأن إرادة الله قضت أن تتولى هذه الدولة المقدسة تنفيذ الواجبات الشرعية والسياسية التي عجز الرسول صلى الله عليه وسلم عن أن يقوم بها! بل يذهب أنصار حزب الله الإيراني في تهويماتهم التأويلية إلى أقصى حدود التجديف حين يقررون أن يوم الثورة هو "أول يوم لله على الأرض"

ومع كل ما في هذه النصوص من هرطقة ذميمة وجهل فاضح، فإن المرشد الأعلى يؤكد أن فكرة "ولاية الفقيه" ليست وليدة لحظة راهنة، أو أنها رغبة شخصية أو إعلان سياسي، وإنما هي أول تجربة تنهض بها إيران في التاريخ منذ مرحلة الصدر الأول وحتى اليوم.

وبسبب هذه الأحكام المثالية الساذجة التي لا تقوم على بينة ولا تستند إلى برهان؛ تصبح الولاية "تجربة لا مكانية" ليس بالمعنى الجغرافي المادي، وإنما بتصورات قائدها المتعالية واعتقاداته الذاتية، وتؤدي مثل هذه الفكريات الغيبية إلى تهويل في القيادة والأدوار، وإلى تضخيم في الغايات والمقاصد، بحيث قدمت الولاية على أنها وصفة سحرية للاستشفاء من كل داء وابتلاء،

وإبراء الشعوب من عللها وأوجاعها، وأن الجمهورية الإسلامية جاءت رحمة للعالمين، وبفضل كراماتها الربانية سيسود السلام ويعم الرخاء، وأن القدر الإلهي انتدب لهذه الأمة من يحمل لها وللبشرية مسؤولية رسالة الدولة العالمية الكبرى، وهي أمانة أودعتها السماء في قلب آية الله السيد الخميني، وسلم الراية لخلفه ولي أمر المسلمين السيد علي خامنئي؛ فالدولة الإلهية ملزمة شرعًا وقانونًا بأن تكون سيدة العالم، وأن تكون ماضية في تنفيذ واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على يد (فرسانها) الصناديد الموجودين في كل الأقطار والحواضر والبلدان، وبغير هذا الدور البطولي الفريد يتعذر إعادة الاعتبار لقيم العدالة والحرية.

وقد ترجمت الولاية رسالتها الأممية المجيدة، (لتوسيع حاكمية ابن السماء في الأرض) بنقل معاركها خارج أراضيها، وعلى مبلغي عقيدتها الاندفاع إلى ما وراء الهضبة الإيرانية؛ لتمكين أحزابها الولائية من القفز على السلطة نيابة عنها ورعاية لمصالحها، وهكذا يتم نيل الأوطار.

في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين أفزع كتاب (الأسرار الألفية) رجال الدين في مدينة قم وقض مضاجع الكثيرين منهم، وأحدث النص ضجة كبرى من السجالات بين المعممين والأفندية، وألهبت الأسرار الفاضحة المدارسة والمجالس.

كتاب (الأسرار الألفية) نشر الغسيل القذر كله على حبل واحد، بينما كان في كل الأزمنة والأوقات أمرًا محجوبًا عن الآخرين وبمنأى عن العيون، كشف فيه المؤلف (ملا حكيم زاده) صنوف (السحر والشعوذة والدجل) لدى بعض الملالي في عصره تحت عباءة الدين! وقد أحدث نشر وترويج الأسرار الألفية في المدينة الدينية غضب قطاع كبير من الملالي، وبصفة خاصة معلمي الحوزة

العلمية، وانبرى (الخميني) متصديًا للملا حكيم وكتابه، فألف في العام ١٩٣٩ (كشف الأسرار)، الذي شرق فيه وغرب وساح بفصوله يمينًا وشمالًا، مدافعًا عن رجال الدين، مشيدًا بعلو منزلتهم وحرصهم على نشر الفضائل بين الناس، وبدلًا من مناقشة ملا زاده فيما جاء في كتابه من مواقف وآراء، بدلًا من ذلك اتهم الرجل بالتزوير والكذب، وأن هذا هو أسلوب (الوهابية).

وقد صال وجال السيد الخميني في تسفيه الفكر السلفي وفي النيل من أتباعه، وضِمْن دفاعه الحار عن المجتمع الحوزوي ورجالاته بثَّ العديد من الإشارات والتنبيهات إلى ما أسماه بـ(الحكومة الإلهية) التي تقع مسؤولية إقامتها على الفقهاء العدول، و(كَشْف الأسرار) أول كتب السيد الخميني، حاول من خلاله عرض رأيه في البعد السياسي للإسلام، في ذات الوقت الذي هاجم فيه تجربة الحكم في عهد الخلفاء الراشدين بأسلوب عاطفي اتسم بقدر كبير من الغلو في مقدماته ونتائجه، وقد لجأ الخميني إلى جملة من الأحاديث الموضوعة والروايات الواهنة.

ومن المفارقات المنهجية والموضوعية في هذا الباب هو المنزلق الطائفي الخطير الذي خلط فيه بين الوقائع والأساطير، وهو أستاذ الفلسفة والعرفان الذي قطع عمره في دراسة وتدريس علوم العقل والحكمة في مدرسته المشهورة (الفيضية) في مدينة قم، والمثير للغرابة أن السيد الخميني لم يأل جهدًا في ابتداع تحليلات وهمية مسرفة في خيالاتها.

ومن هنا بادر كتَاب السيرة الشخصية للسيد الخميني إلى توليف واصطناع كرامات بانورامية تبتدئ بالولادة المعجزة وبانكشاف الحجب ومعرفة الأسرار، وما يلحق بها من عجائب الآيات وما يجري على يديه من ضروب الكرامات، والسمو به وإعلاء منزلته إلى مقام العصمة، وتتواصل

الحكايات وتتوالى الشروح والمتون في تقريظ سجاياه القدسية عبر إشراقاته الروحية في الحياة الدنيا وفي رحلته الأبدية إلى عالم ما بعد الموت.

وقد صدر عن حزب الله في لبنان ما يسمى (بدعاء زيارة الإمام الخميني) حيث يستبدل المديح بالتسبيح، ويجعل من زيارة قبره والتبرك بمرقده أجرًا في الدنيا وثوابًا في الآخرة!

وطوال سنوات الحرب بين العراق وإيران كان تصنيع الأساطير واختلاق الأوهام ركنًا مكينًا في البناء النفسي لقائد الولاية، وإصرارًا عنيدًا على إطالة أمد المواجهات الدموية التي تسببت في إيلام وعذاب الشعبين، فكان تدفق الافتراءات وسيل الأكاذيب يتم تحت شعار (الحرب الدينية المقدسة) ضد العدو العراقي الكافر، وتجاورت الفتوى والخرافة على خط واحد، وبقي الدم المراق على امتداد حدود البلدين زادَ ومعادَ الولاية.

وفي غيبة العقل وضلالات النفس الأمارة بالسوء كان صوت الدم هو الأعلى في إثارة الغرائز وإيغار الصدور، في تعبئة مواقع الحرب الضروس.

وحدث في أعقاب الهزائم العسكرية المتتالية التي منيت بها الجيوش الإيرانية في جبهات القتال، وتصاعد معدلاتها بعد شهر تموز – يوليو ١٩٨٢، وبسبب عزوف الكثيرين عن القتال وانخفاض معدلات التطوع، بادر جهاز التعبئة والإعلام العسكري إلى إقامة تصميم مسرحيات تاريخية، كان أبطالَها المبلغون المعممون الذين يتخذون من المواقع الخلفية مقرًّا آمنًا ليكونوا بمنأى عن النيران، وكانت وظيفة هؤلاء شبيهة بحاملي الحطب لنار يتعين أن تبقى مستعرة، أما وقودها فكان فتية وأطفالًا لم يبلغوا الحلم، انتزعتهم قوات الباسيج انتزاعًا من البيوت والمدارس ومن أحضان الأمهات.

الإمام المهدي:

ومن الواجبات الأخرى التي أوكلها الخميني لجهاز المبلغين هو اللعب على عواطف الأطفال بقطع العهود والوعود بأنهم سيلجون أبواب جنات النعيم، وسيكون مثواهم في الفردوس الأعلى، وأن الأئمة الأطهار سيأخذونهم بالأحضان حال سقوطهم في ساحة الوغى، وليس هذا فقط، بل روج جهاز التعبئة وصايا الخميني للمحاربين القائلة بأن (الإمام المنتظر يطوف على امتداد قطاعات المواجهة المسلحة ضد العراق، وقد يظهر الإمام المهدي على صهوة حصان أبيض؛ ليتولى إرشاد الجيش إلى طريق الجنة).

مقابلات مع الله:

يقول كتاب سيرة السيد الخميني بأن واحدة من تجلياته الروحية أن المرأ يستطيع أن يرى (الله) متجليًا على امتداد جبهات الحرب مع العدو).

بصرف النظر عن هرطقة التشبيه والتجسيم للذات الإلهية؛ فقد ابتدع معممو الحرب فتاوى الانتحار الجماعي في مقابل الفوز بأن كل مقاتل يرى (الله تعالى) جهارًا نهارًا، ولكي يحظى (الصبي) بهذا الشرف الرفيع عليه أن يقدم على اقتحام حقول الألغام ويفجر نفسه؛ ليفتح الطريق أمام القطعات العسكرية، لتباشر هجماتها ضد مكامن العدو، فزج معممو الموت آلافًا مؤلفة من الفتيان الصغار في مهاوي الموت.

وقد استخدم جهاز التعبئة النفسية شعارات كان ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب الأليم، نحو شعار (التحرر من ربقة الجسد) و(إطلاق الروح نحو العرش العظيم) و(الالتحاق بموكب الأنبياء والأئمة) وكانت مراسيم الموت الجماعي تجري في أجواء من (الدعوات والتهليل وقرع الطبول)، وبهذه

الوسائل أيضًا دأب القادة الإيرانيون على تغذية جبهات الحرب بمجموعة تلو الأخرى من الصبية والأطفال الصغار لاجتياز حقول الألغام، وتمهيد الطريق أمام القوات النظامية.

وقد ذكر المؤرخ الدكتور كمال مظهر أحمد أن إقحام الصبية والأطفال في الحروب ظاهرة شائعة في الإستراتيجية الإيرانية، وقد لجأ إليها الصفويون في حروبهم مع الدولة العثمانية، وتتضمن معاهدة عام ١٦٣٠ بندًا يلزم فيه البيت العالي حكومة نادر شاه بالامتناع عن عادة حشد الأطفال أمام الجيش النظامي الإيراني في حال نشوب الحرب بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية.

بهذه السبل العاطفية والدعاوى اللاعقلانية المنغمرة في التجسيم والتشبيه، وعن طريق هذا الضرب من الإيحاءات والأوهام كانت ولاية الخميني تواصل قرع طبول الحرب؛ لتنشئ فصول الموت.

مفتاح الجنة:

من بين المثيرات العاطفية في برنامج لجان التعبئة العسكرية إثارةُ غريزة القتل لدى الصبية والمجندين المتطوعين، حيث لجأ موظفو التعبئة إلى وضع (مفتاح معدني) حول رقاب هؤلاء البسطاء، فإذا مات أحدهم أو قتل أثناء العمليات الحربية؛ فإن هذا المفتاح يضمن له بيتًا في الجنة.

وبالرغم من تفشي هذه الحيل السوداء طوال السنوات الأربع الأولى من الحرب، فإن من الضروري الإشارة أيضًا إلى أن مروجي هذه الخرافات لم يعدموا وسيلة في تغذية جبهات الموت، بما في ذلك استخدام القوة والإكراه.

شفاعة الخميني:

زعم الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني أنه رأى الإمام الخميني قائد الثورة في منامه عدة مرات.

وبحسب رواية رفسنجاني فقد قال للخميني في منامه: "إننا ما زلنا على عهدنا ووعدنا، وبكل قدرتنا سنكمل تراثك، وقد سعينا جاهدين للحفاظ عليه ولن نقصر". فرد عليه الخميني قائلًا: "أنا أعلم ذلك، وأحيانًا أفرح وأحيانًا أخرى أقلق". فقال رفسنجاني متعجبًا: "لا أعلم ما المقصود بهذا التعبير، لكنني قلت له: أنت الآن لست حيًّا، لكننا نحتاج إليك فاشفع لنا". فرد عليه: "أنا سأساعدكم أكثر مما ساعدتكم في حياتي، فلم لا؟!"

ونقلت وكالة أنباء "إيلنا" العمالية قول رفسنجاني: "أنا لا أعلم كيف حدث ذلك، لقد حلمت بالإمام الراحل الخميني عدة مرات، وكان أيضًا طول العام يأتي إلي في المنام، في شهر رمضان هذا العام عادة كنت أراه في منامي وهو يخطب أو يلقى دروسًا، أو كما لو أننا وصلنا لحضرته، وأحيانًا كنت أراه وأنا أعرف جيدًا أنه لم يعد حيًّا، وهذه الحالة الثانية حدثت لي مؤخرًا، وكانت تحدث كثيرًا في شهر رمضان".

وشرح الشيخ هاشمي تفاصيل ما في الرؤيا، قائلًا: "في هذه الأحلام لم يكن هناك مجال للكلام أو السؤال، وحتى لو كان هناك مجال فلا أتذكر ماذا قلت، فعادة لا يتذكر الإنسان كل أحلامه". "لا يمكن للأحلام أن تكون حجة، لكن هناك إمكانية أن يشفع لنا، وبالتأكيد هو لن ينسانا؛ لأنه لو رأى أن التراث الذي تركه لنا وللمسلمين وللبشرية كلها قد تضرر بالتأكيد سيغضب، وبلا شك سيساعدنا وسيطلب الشفاعة من أجداده، فهو يرى الحقائق أكثر منا هنا، ويفسر ماذا يجري"!

الملف النووي:

وتطرق رفسنجاني أيضًا إلى تطورات الملف النووي قائلًا: إن تصريحات رؤساء بعض الدول بشأن قضية مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تدل على أن أمريكا وأوروبا يهددوننا.

ضروب من تنبؤات قائد الثورة:

يروي الدكتور الراحل موسى الموسوي: (أما تنبؤات الخميني بحكاية هدم مقبرة رضا بهلوي، تلك المقبرة التي كلفت الشعب ٢٠٠ مليون دولار في وقته، وكانت من البنايات الأثرية في إيران؛ فقد أمر الخميني بهدمها كي يثبت للشعب الإيراني أن تنبؤاته صادقة وأنه يتلقى إلهامه من عالم الغيب، فقد سبق أن قال في عهد الشاه وفي إحدى خطبه: (إنه سوف يأتي اليوم الذي يهدم فيه الشعب مقبرة بهلوي).

يقول الدكتور الموسوي: (وعندما بلغني أن الشيخ الخلخالي جلاد الثورة بدأ يهدم المقبرة اتصلت به هاتفيًّا وقلت له: كما يعلم الجميع فإن جثمان بهلوي خرج من إيران بصحبة ابنه الشاه، وهذه البناية هي ملك الشعب وليست ملكًا لأسرة بهلوي، وكنت قد اقترحت أن تكون متحفًا لجرائم بهلوي الأب والابن، فلماذا تهدم بناءً شاهقًا هو من أَجَلِّ المباني في هذه البلاد، والشعب هو الذي دفع ثمن هذه البناية من عرقه وقوته؟ وهل تريد أن ينظر العالم إليكم كما ينظر إلى جنكيز وتيمور ويصفكم بهدام الحضارة؟! وبعد يومين أعلن الشيخ الجلاد أن الشعب هدم مقبرة بهلوي ليعلم الناس أن تنبؤات الإمام الخميني صادقة دوما).

على مثل هذا الزيف والدجل والتلاعب بمعتقدات الناس وسذاجتهم بنى الخميني صَرْحَ إمامته، وحول هذا الصرح يزمر ويطيل قوم ذكرهم الله تعالى في كتابه الكريم فقال: (أولئك كالأنعام بل هم أضل سبيلًا) ووصفهم الإمام علي بقوله: "همج رعاع، يميلون مع كل ريح، أتباع كل ناعق، لم يستضيئوا بنور الله".

المصدر: (كتاب الثورة البائسة) للدكتور موسى الموسوي.

خوارق الولي الفقيه:

تزخر حياة الخميني بكثير من منقولات وروايات الخوارق التي يروج لها مريدوه وأنصاره قصد الإيحاء بأنه صاحب كرامات، وأنه رجل مبارك مكشوف عنه الحجاب، وكان الناس يطلبون منه قطعة سكر للشفاء أو أن يقرأ دعاءً على الماء ليشربه المريض. وسنذكر عددًا من الحوادث المعينة في هذا السياق.

الشيخ علي أكبر آشتياني يقول: (أصابني مرض عصبي شديد، فراجعت تقريبًا كل الأطباء المتخصصين في إيران دون جدوى، وقصدت الأطباء الأجانب خارج البلاد فلم يعثروا على علاج لمرضي المزمن، فيئست عائلتي من حالتي، وكان أمل شفائي ضئيلًا جدًّا، إلى حد أن أصدقائي في العمل بدءوا يفكرون في شخص يحل محلي في قوى الدرك، وفي أحد الأيام زرت الإمام الخميني فسلمت عليه وقلت له: يا سيدي، إن جميع الأطباء يئسوا من حالتي، وهذا يعني أن الطب عاجز عن علاجي، ولهذا أرجو منك أن تدعو لي بالشفاء لأستطيع أن أستمر في عملي وخدمتي، والله يشهد على ما أقول، فدعا الإمام لي بالشفاء، وبعدها تحسنت حالتي بالتدريج، وأنا الآن أشعر بتحسن كبير).

نقلًا عن حجة الإسلام والمسلمين حسن ثقفي: كان لأحد أصدقائي ابن مصاب بمرض مستعصٍ، فكان يعاني من ألم في رجليه، بحيث لم يكن يقوى على المشي، وفي عصر أحد الأيام أتاني بطفله ولم يكن يتجاوز الثلاث سنوات طالبًا مني أن أذهب به إلى الإمام الخميني عسى أن يشفى بدعائه، وحينها لم يكن مضى وقت طويل على إقامة الإمام في جمران؛ لذا كانت زيارته في هذه الحسينية أمرًا سهلًا، فأخذت الطفل وقصدت الإمام، ولما لقيته شرحت له وضعه وصعوبة مرضه، فمسح بيده المباركة على رأس الطفل وقال: "إن شاء الله سيشفى ولا يقلق والداه". وأخبرت الإمام أن أباه يعمل في إحدى المؤسسات الحكومية، فقال: "لا يقلق سيشفى ابنه بإذن الله". فلما حملت الطفل كان يبتسم، وعندما أعدته إلى والده تأثر كثيرًا فاغرورقت عيناه بالدموع، وكانت الأم حاضرة ومسرورة.

يقول حسن ثقفي: (وقد كان لي ابن مبتلى بمرض صعب ومزعج وكاد أن يصل الأمر إلى الهلاك، وكان الأطباء قد أجمعوا أن هذا المرض سوف يقضي على الصبي في نهاية المطاف، ولكني مطمئن أن سبب شفاء ابني سيكون ببركة دعاء الإمام، على كل حال منذ سنتين أخذت ابني المصاب إلى باريس لعرضه على الأطباء، فالتقيت هناك بصديقي وكان سفيرًا في سويسرا آنذاك، وكان برفقة صبي يركض ويلعب ويتكلم الإنجليزية ويتقن الفرنسية، فسألني صديقي: يا سيد ثقفي، هل تعرف من يكون هذا الصبي؟ فقلت: لا. قال: هو ذات الصبي الذي أخذته للإمام كي يشفى. فسألته متعجبًا: هل أنت جاد فيما تقول؟! قال: نعم، لقد تعافى، وهو يرتاد المدرسة الآن، وأنا أعتبر أن شفاءه كان ببركة دعاء الإمام الخميني له ويده المباركة التي مسح بها على رأسه.

- نقلًا عن حجة الإسلام السيد محمد كوثري: كنت في منزل الشيخ فاضل لنكراني أحد أساتذة الحوزة العلمية في قم المقدسة، وكان أحد فضلاء مشهد وعلمائها حاضرًا، فنقل عنه أحد أصدقائه أنه قال: "كنت في النجف عند الإمام الخميني، فجرى حديث عن أوضاع الثورة في إيران، فقلت للإمام: ما الذي يقال عن إخراج الشاه من إيران؟ فهل يمكن إخراج المستأجر من البيت حتى يمكن إخراج الشاه من إيران؟! لم يجبني، فظننت أنه لم يسمع، فأعدت عليه نفس الكلام،

فبدا عليه عدم الارتياح وقال: ماذا تقول؟

هل من الممكن أن أستجير بالله أن يقول للإمام الحجة (عجل الله تعالى فرجه الشريف) بأن الشاه يجب أن يرحل ويحصل خلاف ذلك؟

وحدث ما قاله الإمام، فرحل الشاه عن إيران، وتبين لنا مدى ارتباط الإمام الخميني بالإمام الحجة!!

ثورة مصر العربية:

الخميني هو من حرر شعب مصر وبشرهم بالنصر قبل ثلاثين عامًا، الخميني تنبأ بمقتل محمد باقر الحكيم قبل ثلاثين عامًا، (مجالس حمدان -جلال جرمكا- ٢١-٤-٢٠١١).

عام الخميني وعبادة قبره!

طوال السنوات الماضية ومنذ رحيل الخميني والنظامُ الإيراني كعادته في كل عام يقوم بدعوة آلاف الضيوف من الخارج والداخل على حسابه للتجمع على قبر الخميني الذي بني كمجمع كبير جدًّا، وعمل فيه ألفا عامل استمر عملهم سنة حتى أتموا بناءه، وقال أحد الدعاة الأذكياء من سوريا حين ذهب

إلى هذه الزيارة المجانية قبل سنوات: "لو قرأت ألف كتاب عن عبادة البشر للبشر لما صدقت ما رأيته بأم عيني على رأس قبر الخميني". ولما تُوفي كان الناس يأتون زائرين حفاة بترغيب وخداع من الإعلام الإيراني من بُعد مئات الكيلومترات ويتبركون به ويطوفون على قبره.

وفي عام ١٩٩٩ كان عدد الزوار أقل مما كان عليه في السنوات الماضية كما تقول "كيهان لندن"؛ لأن دولارات ولاية الفقيه قد نقصت قليلًا؛ لانخفاض أسعار النفط، علمًا بأن هذه المناسبة المجانية فرصة العمر لشيعة باكستان والعراق ولبنان للزيارة والسياحة، وحظ الشعب الإيراني المنكوب هو مزيدٌ من الفقر والحاجة من جراء هذه الخرافات، والمهم هو حفظ الولاية والتجارة باسم آل البيت، ومع هذا يصر خامنئي بأن يسمى هذا العام بعام الخميني.

كرامات الإمام (خامنئي):

حملة دعائية لرفع منزلة السيد خامنئي عن طريق إضفاء القداسة على شخصه، تعاظم الترويج الإعلامي لها منذ عام ٢٠٠٩، وانطلقت في مختلف المؤسسات الدينية القريبة من السلطة، وأخذت حملة تقديس المرشد الأشكال والصور التالية:

قصة السيد الإمام الخامنئي في مرقد (الرضا):

هذه القصة نقلها سماحة حجة الإسلام والمسلمين السيد حسين المؤمني من علماء وخطباء مدينة قم، ذكر قصةً منقولة عن آية الله الشيخ واعظ الطبسي إمام جمعة مشهد وممثل الولي الفقيه هناك ومتولي المرقد الرضوي، قال (نقلًا عن الشيخ الطبسي): إنه (أي الطبسي) تلقى اتصالًا هاتفيًّا من السيد خامنئي، وذكر لي أنه يريد زيارة السرداب (الطابق السفلي) لمرقد الإمام الرضا، فتهيأ الجميع

لاستقبال القائد، وعندما حضر السيد وتهيأ للنزول إلى السرداب أراد جمع من الحاضرين للنزول معه، ولكن السيد ذكر لهم بأن هذه الزيارة خاصة ولا يريد أن يكون معه أحد، نزل السيد إلى السرداب ومكث ما يقارب الثلاث ساعات هناك.

يقول آية الله الشيخ الطبسي: إنه خلال هذه الفترة كان يسمع بكاء وحديثًا يدور بينه وبين شخص آخر دون أن يرى أحدًا، وكان يشم رائحة طيبة صادرة من ذلك المكان ونورًا يشع من السرداب.

وبعد مضي ثلاث ساعات خرج السيد وكانت علامات الابتهاج والسرور ظاهرة على وجهه الشريف، وقال آية الله الشيخ الطبسي: لقد تيسر لي كل ما كنت أتمناه، سبحان الله! انظر لهذا السيد العظيم وماذا حدث له داخل السرداب الذي لا يعلمه إلا الله؟! لكن لا يخفى علينا أن الله ييسر لخيرة عباده كل أسراره!

الرؤيا:

يذكر حجة الإسلام والمسلمين الدكتور احمدي قائلًا: دون إبلاغ مسبق توجه السيد القائد لزيارة بعض عائلات الشهداء في أحد الأحياء، ولكننا فوجئنا حين وصلنا بأن الكل ينتظروننا ويذبحون الخراف أمامنا.

انزعج السيد القائد مستفسرًا: ألم أقل لكم لا تبلغوهم حتى لا نربكهم في استضافتنا؟ أكدت للسيد القائد أن المكتب لم يخبرهم، ولا أدري كيف عرفوا، وحين سلم السيد القائد على والد الشهيد سأله: من الذي أخبركم بزيارتنا؟ فأجاب الوالد: لقد رأيت البارحة في المنام الإمام الخميني وإلي جانبه ابني علي رضا، وقد أوصاني الإمام قائلًا: سيأتيك غدًا ضيف عزيز، أكرمه واستضفه بشكل لائق. فسألته: من هو هذا الضيف؟ فأجابني الإمام: قائد الثورة

الإسلامية هو ضيفك غدًا. وأضاف: ابني، نعم، إن سماحة السيد علي خامنئي هو ضيفك غدًا، فأحسن ضيافته. (مصدر موقع شبكة عشاق حسن نصر الله).

يد القائد الخامنئي عوفيت بكرامة:

نقلًا عن حجة الإسلام (بايندە) أحد أعضاء مكتب السيد القائد، أكدت مصادر مقربة من بيت القائد الخامنئي أن سماحته قد عوفي من الشلل في يده تمامًا، وذلك بفضل كرامة جرت مؤخرًا.

الحلقة الرابعة عشرة

الوحدة الإسلامية والشرق أوسطية الإيرانية

أهمية الوحدة الإسلامية وضرورة العمل لقيامها كانت من أبرز نداءات الخميني، ولا تزال الشعار الأول على لوحة المرشد خامنئي، وقدمت إيران خلال العقود الثلاثة الماضية العديد من المشاريع السياسية في هذه السبيل، وتقلبت رؤاها يمينًا وشمالًا وفي كل اتجاه، فمن سياسة اختلاق المحاور وعقد التحالفات الثنائية إلى المنظومات المتعددة، ومن مجمع التقريب بين المذاهب إلى أسابيع الوحدة، في الوقت نفسه الذي كان فيه المجلس الأعلى لتصدير الثورة الإسلامية إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي يحض على قلب الأوضاع وتخريب المجتمعات، مرة باسم فلسطين وتحرير الأقصى، وأخرى تحت ألوية المهمات الخاصة للحرس الثوري، وكانت الثورة في تونس ومصر العروبة فرصة لأن يعلن الولي الفقيه أن موعد قيام الوحدة الإسلامية آن أوانه، وأن الفضل كل الفضل يعود إلى الثورة الأم ثورة الخميني.

وما تصوره السيد المرشد في دعواه يعيدنا إلى نقطة بالغة الأهمية حين حاولت ولاية الفقيه تغيير أسلوب عملها وتجميل شعاراتها من تصدير الفتنة (١٩٧٩-١٩٩٧م) إلى (تصدير الديمقراطية).

يقول السيد محمد على أبطحي (الوفاق الإيرانية ٥/ ٩/ ١٩٩٩): «نحن اليوم منشغلون بتصدير نموذج جديد في الديمقراطية إلى المنطقة والعالم، ومضى السيد محمد خاتمي يواصل عملية تجميل وجه الجمهورية الثورية التي لم تكف طوال عقدين من الزمن عن سياسة لغة التهديد والوعيد على صعيد العلاقات الدولية من الخليج إلى المحيط، وبدا الوطن العربي كما لو كان ميدانًا للعبتها السياسية، لولا أن أجبر العراق بإقدام وعزم بنيه وشهدائه أن يطوي صفحة الحرب المأساوية».

مضى السيد خاتمي -الذي يصفه أنصاره بالمثقف المستنير- في مشروع الحوار الثقافي بين الأمم والحضارات كيما يستعيد الثقة الغائبة، في محاولة لإقامة علاقات متكافئة مع الجوار والعرب.

إذا كانت الرفسنجانية حاولت بعد هزيمتها في حرب الثماني سنوات لملمة الجراح وإعادة البناء وتنشيط قطاع الصناعات (العسكرية)، فإن الفترة الخاتمية في الإستراتيجية الإيرانية كانت -في رأي بعض المحللين- تشبه إلى حد ما (استراحة محارب)، وتم الإعداد لها، لضمان فوز السيد خاتمي على منافسيه الآخرين، وكانت ذريعة اللجوء إلى النبضة الإصلاحية (ضرورة أمنية) أملتها حاجة إيران لتوفير هدنة مؤقتة يتيح هدوؤها النسبي الانصراف كليًّا إلى برنامج بناء القدرات النووية والمضي في مشروع القدرات العسكرية (الإستراتيجية) وتطويرها، إلى جانب ما يقتضيه ذلك من إعادة تصميم الأولويات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي.

وبموجب ذلك بدأت الخاتمية فصلًا جديدًا من فصول الثورة الإيرانية، تبدَّى في إعادة الاعتبار للعلاقات الدولية والإعلان عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتطلع الجمهورية الإسلامية في عهدها الجديد إلى بناء أفضل العلاقات مع المجتمع الدولي والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، والمبادرة إلى تأسيس مئات من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وترخيص عشرات الدوريات والصحف.

وقد مهدت مثل هذه الإجراءات الإصلاحية التي أقدم عليها السيد خاتمي الطريق أمام الرجل لأنْ يضع الخطوة التالية بعقد الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع السعودية والكويت وغيرهما من بلدان الخليج العربي، والانفتاح النسبي على العراق. وما إن شرعت الولايات المتحدة في تجهيز حملاتها الصليبية

الجديدة للعدوان على العراق حتى اصطنعت القيادة الإيرانية مصطلحًا سياسيًّا مخادعًا عرف بـ(الحياد الفعَّال)، وعندما سُئل الشيخ رفسنجاني إن كان بوسعه الإفصاح عن معنى المصطلح الجديد، وعن سبب الإعلان عنه في هذا الوقت الذي أوشك الأمريكيون أن يستكملوا تجهيزاتهم لشن الحرب على العراق؟ أجاب الشيخ هاشمي رفسنجاني: (الثابت في السياسة الدولية وفي زمن الأزمات الكبرى هو كيف تحافظ الدولة على مصالحها العليا وفي المقدمة الأمن الوطني للبلاد، نحن الآن نقف على مسافة واحدة من العراق وأمريكا، والحياد الفعال هو مصلحتنا أينما توجهنا، ومصلحتنا بالتأكيد سوف تكون مع الجانب المنتصر).

بهذا المنطق (الارتزاقي) الذي يتجاوز بمضمونه ومعانيه الحد الأدنى من مبادئ الثورة الإيرانية، سواء في وثائقها الدستورية أم في شعاراتها العقيمة على مدى ربع قرن من الصراخ في وجه الإمبريالية العالمية، هكذا وتجاوزًا لشعارات الدولة الإسلامية العالمية والولاية الأممية المسلحة بعشرين مليون مقاتل، والمدججة بالصواريخ العابرة للقارات، جرى التحول السريع من جبهة الدفاع عن الفقراء والمستضعفين إلى مراضاة الخصوم من حزب الله الرحيم إلى مبايعة الشيطان الرجيم، الذي كان منذ بداية الثورة هدفًا طريدًا مثقلًا بالضلالة والآثام؛ ولما ألقت الولايات المتحدة حمم الموت على أرض الرافدين وأجهزت مع حلفائها على قوة العراق، بدأ عهد إيراني جديد، خاصة أن إيران وضعت لمساتها الإيجابية في تسهيل المهمات الأمريكية قبيل العدوان وأثناءه، وواصلت دورها الإيجابي لصالح الغزاة عقب الاحتلال؛ ففي طهران في السابع والعشرين من فبراير ٢٠٠٣ دعت الجمهورية الإسلامية للقاء أحزابها العريقة (الدعوة، العمل، مجلس الحكيم، ورابعهم الجلبي)، وأقامت لهم العشاء

الأخير في طهران، وتم توزيع المهمات على وكلائها الذين سيصبحون بعد حين قادة (العراق الجديد)، وجرى إقرار المحاصصة باسم البيت الشيعي، وعهد الإيرانيون بهذه المهمة إلى الدكتور أحمد الجلبي، الذي كان في الأصل عميلًا مزدوجًا لصالح الـ(CIA) ولجهاز الساواما الإيراني.

بذلك بادرت الولاية الإلهية إلى الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي الذي شكله وأوجده المندوب السامي بول بريمر، وكانت خطوة إيجابية قدرها البيت الأبيض حق قدرها، وبدأ الحديث في أروقة السياسة الدولية عن إمكانية ترميم العلاقات الثنائية بين الرهبر والشيطان الأكبر، وتوالت الإشارات الإيجابية بين الطرفين، وقد كان من مخرجاتها لقاءات التوافق والتنسيق في إطار المصالح المشتركة، وعندما شعر الإيرانيون بأن مجلس الحكم الانتقالي -الذي تشكل منظومة ولاية الفقيه القسم الأكبر من أعضائه- لم يحظ بالاعتراف من بعض الدول العربية، لجأ الإيرانيون إلى التنسيق بفضل المفتاح السحري الذي يحمله فقيه السلطان الأمريكي وصلته الحميمة بالمندوب السامي.

ملاحظة اعتراضية: كفت إيران منذ احتلال العراق في التاسع من أبريل عام ٢٠٠٣م عن حديث حوار الثقافات بين الأمم والشعوب

١- عضوية الجامعة العربية

لتمكين حزب ولاية الفقيه في المجلس الانتقالي من اختراق الوزارة المؤقتة، ومد خطوط التواصل والهيمنة على أطرافها لصالح البيت (الإيراني)؛ أوعز المرشد الأعلى إلى وزير الخارجية مفاجأة العالم بأسره؛ ففي ديسمبر عام ٢٠٠٣ م تقدم متكي بطلب الانضمام لجامعة الدول العربية كـعضو(مراقب)، كان مِثل هذا الطلب يعد لدى المراقبين ومحللي السياسة مفاجأة كبرى، لم يك

بوسع مراقب سياسي أو مختص بالشأن الإيراني أن يتصور أن تقدم طهران على مثل هذه الخطوة ما لم يكن وراءها مغانم ذاتية لا صلة لها لا من قريب ولا من بعيد بشعارات (التضامن، والأخوة، والوحدة)، بل مرادها من الطلب الوصول إلى المرامي التالية:

الأول: إيجاد محور داخل المنظومة العربية الرسمية يلبي رغباتها ويحقق مصالحها.

الثاني: تعزيز النفوذ السياسي في العراق بدأ يؤسس محميات خاصة نافذة داخل خلايا المجتمع، وينتشر كما الوباء في جسد الدولة، من مؤسسة الرئاسة إلى مجلس الوزارة، مرورًا باختراق المؤسسات الاستخبارية والأمنية.

الثالث: إن مجريات الأحداث في العراق تؤكد سلبية الدور الإيراني في العراق المتواطئ مع الولايات المتحدة، وأنها تبيِّت أمرًا لتجعل من وادي الرافدين امتدادًا لرقعتها الأيديولوجية.

رابعًا: إيران التي يضيق صدر قادتها بمجرد ذكر القضايا العربية المعلقة بين الطرفين، إيران التي أصدر مرشدها (غداة مرور السيد خاتمي بدولة الإمارات العربية) فتوى تحريم عرض قضية الجزر أو السماح بذكرها في أي لقاء على المستويات كلها، وأن أي كلام من هذا القبيل هو مساس بسيادة الجمهورية الإسلامية.

وقد أثار طلب الجمهورية الإسلامية احتلالَ مقعدِ مراقبٍ في الجامعة ردودَ فعل متباينة في طهران قبل غيرها من عواصم العالم العربي، ففي حين يرى المحافظون أن الانضمام للجامعة لا يتناقض مع اعتبارات الهوية القومية الإيرانية، فإن بعض قوى المعارضة تقول: «إن الطلب غير مبرر ولا يتسق مع المصالح القومية الإيرانية».

وبسبب تفاقم الخلاف حول الرصيد المتوقع من جدوى الرغبة الإيرانية، طبقًا لمبدأ سوق العمل السياسي القائم على احتواء (الخسارات) السياسية الطفيفة، بشرط ضمان (الربحية) الأيديولوجية من حيث المدخلات السياسية المتاحة، واحتساب أهمية المخرجات المتوقعة، وفي الوقت الذي رحبت فيه بعض الأنظمة العربية الحليفة بالرغبة الإيرانية، بدعوى أن وجود الجمهورية الإسلامية بثقلها الإقليمي تحت قبة الجامعة من شأنه أن يعزز قوة الموقف العربي الدولية، في حين طرح العرب الخليجيون أن احتلال إيران مقعدًا داخل البيت العربي يشكل تناقضًا خطيرًا.

فالجمهورية الإسلامية تحتل ثلاث جزر عربية، وترفض حتى فكرة التحكيم الدولي عليها، وتحتل عربستان ذات الستة ملايين عربي، وتمارس شتى صنوف الاضطهاد في الأحواز، أليست إيران من تطالب عبر مسؤوليها بضم مملكة البحرين إليها وإيران منذ قيام الجمهورية وحتى يومنا، وقادتها ينادون ويعملون لتصدير ثورتها وعقيدتها إلى دولنا العربية؟ واستطاعت بمساعدةٍ ومباركةٍ مباشرة من وكلائها في بلداننا أن تؤسس لها في لبنان والعراق قواعد تابعة لها، وتعمل لصالح مشروعها التوسعي عن طريق الأحزاب والمليشيات المسلحة: حزب الله في لبنان، والدعوة والعمل ومجلس الحكيم وجيش المهدي في العراق، وحزب ولاية الفقيه في دول الخليج العربي. وإيران التي تنادي بحوار الحضارات مع الدول الغربية، هي نفسها التي تدير صراع الحضارات مع وطننا العربي، فهي تنادي بالحوار مع الأمم الغربية القوية، وترفض الحوار أو التحكيم مع العرب حول جزرهم الإماراتية، أو حقولهم النفطية والغازية.

إذا ما دخلت إيران إلى جامعة الدول العربية فستكون لها اليد الطولى فيها، فهي ضمنت من يؤيدها ويقف إلى جانبها، وأنها ستكسب أكثر بعد أن كشف الحكام الجدد في العراق عن ولائهم للمرشد الأعلى.

٢ - الوحدة الإسلامية:

إذا كان الرئيس الأسبق (الحسن بني صدر) تبنى بعض الاعتمادات السياسية للمؤسسة الدينية في إطلاق شعار الوحدة الإسلامية الشاملة، والقومية الإسلامية الجامعة؛ فإن الخميني في وقت مبكر طرق هذه القضية وأسهب في شرحها بمحاضراته حول ولاية الفقيه؛ إذ «عد (الوحدة الإسلامية) ضرورة واجبة، وألا سبيل لتحقيق وحدة (أمتنا الإسلامية) إلا عن طريق إخراج (وطننا) الإسلامي وتحريره من سيطرة المستعمرين ونفوذهم، ولكي يتحقق جمع شمل أهل التوحيد وينتهي الفصام بين أبناء القرآن فإن المسلمين مطالبون بتأسيس (الدولة النواة)، دولة العدل الإلهي، وطبقًا للتوصيفات المثالية الأفلاطونية أو المدينة الفارابية، فإن الخميني استبدل الفيلسوف الحاكم البشري النسبي الخطَّاء، بالفقيه المؤله مندوب السماء ووكيل الله في الأرض ونائب الإمام، يلي أمور المسلمين في كل مكان، وله القيامة على الصغير والكبير في كل شأن من شؤون الدين والدنيا؛ فالنواة المؤسسة للوحدة الإسلامية الشاملة لدى الفقيه الإيراني طبقًا لبياناته وخطابه، تجد فرصتها التاريخية في الإنشاء والتكوين والتحقق في إسقاط الحكومات الظالمة، وهو الشرط العملي الضروري، وبغيره لا يمكن تحقيق الحكومة الإسلامية العادلة.

وطبقًا لذلك فإن الانتقال المثالي بمراحله المتتالية: (الثورة)، (الجمهورية الإيرانية)، (الإسلامية الكونية) المنتظرة، يقوم على أساس واحد هو مشروع

(ولاية الفقيه) الذي يسعى الخميني إليه؛ لكونه الحل الأوحد للانتقال المتتالي من (المظلومية) إلى (العدلية)، فتأسيس حكومة (الفقيه) العادل إنما هو لأجل حفظ نظام المسلمين ووحدتهم».

ولن يصل المؤمنون إلى بغيتهم إلا عن طريق (الولاية الإيرانية)، وعندها تصبح قضية الوحدة الإسلامية في ظل الجمهورية الإيرانية تحمل لونًا فقهيًّا واحدًا؛ أي أن الأممية المنتظرة ستخرج مواطنيها من فضاءات الحرية وسعة الاجتهادات وتنوع المدارس الفكرية لتحشرهم في نفق الولاية (الإيرانية) عمدًا وقصرًا، ولن يكون هناك أي خيار مواز سوى البصمة الإيرانية (القومية المذهبية)، وهذا يعني اختزال التشيع نفسه بمرجعياته كلها وتعدد مراكزه في المركزية الإيرانية، ومعه يتم أيضًا تهميش المدارس الفقهية الأخرى وتجاهلها، واعتبار (إيران) عاصمة الدولة الإسلامية العظمى، وصاحبة القرار، وللفقيه القائد حق الولاية على جميع مسلمي العالم، والقيامة على شئونهم الدنيوية والأخروية. وهذا ما جرى ويجري سواء كان في زمن قيادة الخميني أم في عهد خامنئي؛ فإيران وحدها هي (أم القـــرى) و(دار الإســـلام).

٣-أسبوع الوحدة الإسلامية:

مصطلح ابتدعه الخميني واتخذ شكلًا احتفاليًّا يتم استذكاره سنويًّا في طهران عبر جملة من الفعاليات الثقافية والإنشائيات الكلامية، والمفارقة الكبرى في أسبوع الوحدة الإسلامية تتبدى في نقائض لا حصر لها: التدخل بالشأن الداخلي، محاولة نشر فكر ولاية الفقيه وعقيدتها وترويجه، إيقاد الفتن الطائفية في البلدان العربية: العراق نموذجًا، وما حصل ويحصل من أحداث في الخليج العربي، شاهدًا وبيانًا على أن الدور الإيراني عبر خطابه السياسي ومنابره

الإعلامية يناقض شعاراته في الوحدة الإسلامية، بل ما يحدث من وقائع يدلل على الضد من دعاوى التراحم والتكافل، فحزب ولاية الفقيه لم يكف عن إثارة الوعي المرضي الذي أوجد في بلدنا قاموسًا للألفاظ والمعاني السياسية العجيبة، نحو (المحاصصة، الأطياف، المكونات) التي تدعو إلى تجزئة البلاد وبعثرة وحدة الأوطان.

٤- أسبوع التقريب بين المذاهب:

طقس احتفالي، وما قيل في أسبوع الوحدة الإسلامية من نقائض يقال في أسبوع التقريب، بل يجد المرء أصداءه في الواقع المتعين، فالتقريب على الصعيد الداخلي، يمكن فقط الإشارة العابرة إلى النقاط الآتية:

أ- حظر إنشاء دور العبادة لأصحاب المذاهب الأربعة في العاصمة؛ إذ تم تجاهل عشرات العرائض المرفوعة إلى مقام السيد المرشد التي تلتمس موافقة سماحته على إنشاء ولو مسجدًا واحدًا لأهل السنة في طهران والذين يشكلون ٢٠٪ من مجموع السكان في العاصمة.

ب- الملاحقات القضائية لعلماء الفقه الآخر، والزج بعدد منهم في السجون بدعاوى مضللة لا تقوم على دليل سوى الانغلاق والتعصب.

ج- سياسة التمييز القومي والفقهي، ولعل النموذج العربي في الأحواز يقدم الدليل تلو الدليل على الانتهاكات لحقوق الشعوب غير الفارسية في أم القرى الإيرانية.

د- فرض الرقابة الصارمة على مطبوعات المدارس الفقهية الأربعة وأدبياتها، واعتماد سياسة البعد الواحد التي تبدأ وتنتهي بولاية الفقيه الإلهي.

الحلقة الخامسة عشرة

محنة مجاهدي خلق في العراق

وجهت الأمم المتحدة في السادس من ديسمبر ٢٠١١ نداء إلى رئيس الوزراء نوري لإرجاء إغلاق مخيم للمعارضين الإيرانيين في العراق، وحثت كلًّا من الحكومة العراقية وسكان المخيم على تجنب العنف، وقد أوفدت المنظمة الدولية مارتن كوبلر إلى العراق لإقناع المسؤولين بالتريث، معللًا ذلك بأن الموقف لا يمكن حله بالكامل قبل ٣١ ديسمبر، وهو الموعد النهائي للترحيل، لذلك فقد ناشد كوبلر حكومة بغداد تمديد المهلة من أجل السماح بوقت وحيز كافيين لإيجاد حل لهذه المعضلة، بما يساعد على خفض التوتر القائم.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قام بحث الدول على قبول وتوطين أكثر من ثلاثة آلاف مقيم في مخيم أشرف، جميعهم مواطنون إيرانيون، لكن يخشى كثيرون منهم التعذيب أو الإعدام إذا أعيدوا إلى إيران.

منظمة مجاهدي خلق:

أولًا: التأسيس

تأسست عام ١٩٦٥، وضمت في صفوفها خليطًا من الشخصيات الفكرية (يسارية ودينية) المعارضة للنظام البهلوي، وتستمد المنظمة فكرياتها وأيديولوجيتها من تراث الأحزاب الثورية والحركات الماركسية، واستطاعت بفضل كتابات ومحاضرات المفكر "علي شريعتي"

لذلك لجأت المنظمة على المستوى النظري إلى المزج بين الإسلام والفكر الاشتراكي.

يتبدى المشروع السياسي للتنظيم في التخلص من نظام (ولاية الفقيه)، وتطبيق برنامج الحركة الذي يقوم على أطروحة قريبة من مشروع الإسلام

الاشتراكي الذي كان مطروحًا في عقد السبعينيات، عبر منظومة من الاعتمادات النظرية، من بينها:

- العودة إلى الإسلام في صورته (العلوية) المثالية، ومحاربة الخرافات والأساطير التي أدخلها (الصفويون) على عقيدة الشيعة الإمامية.
- التأكيد على العلاقات الكفاحية بين فصائل المعارضة الإيرانية، في جبهة وطنية عريضة لإسقاط ديكتاتورية رجال الدين، وإنهاء النظام (الثيوقراطي).
- إقامة بديل ديمقراطي لنظام الحكم القائم.

ثانيًا: الثورة وما تلاها

لعبت المنظمة دورًا فاعلًا في التمهيد للثورة وفي صنع الكثير من أحداثها، وكانت تحظى بتأييد جماهير الشعب، ولها تأثيرها على قطاعات واسعة من الشباب والطلبة والعمال والمثقفين، ومن بينات وشواهد الدور الذي نهض به المجاهدون أن حاول الخميني عقب عودته من باريس بفترة وجيزة احتواء المنظمة، فبعث بنجله أحمد (الذي كان يتودد للمجاهدين)، لكي يلتقي مسعود رجوي، وأمضى أحمد الليل في حديث مطول مع رجوي، وكان محور ذلك اللقاء الخاص والتأريخي أن عرض أحمد صفقة أو مقايضة مؤازرة المنظمة لقيادة الخميني، وأن تقف إلى جانب الإمام في حال وقوع صراع مع حزب تودة (الشيوعي)، في مقابل ذلك فإن الأبواب كلها ستشرع أمام مجاهدي خلق.

يقول الباحث نزار الجاف في دراسته (ثورة تعود لأصحابها ٢٠١٠): من الممكن أن يتصور الكثيرون أنه لم تكن هنالك أساسًا أية اتصالات بين منظمة مجاهدي خلق وبين الخميني، بل ومن الراجح جدًّا ألا يصدق أحد أن يكون الخميني هو المبادر لإرسال نجله للقاء مسعود رجوي من أجل كسب وده وجعله إلى جانبه، وهذه نقطة مهمة جدًّا يجب الانتباه إليها سيما في تلك الأيام

الحساسة جدًّا من عمر الثورة، وقت أن كان عودها ما يزال غضًّا طريًّا، وكان العالم كله بشكل عام والعرب بشكل خاص يعتقدون بأن الخميني كان يملك كل المفاتيح في جيبه، وأن الدفة في يده وحده، لكن هذا الأمر يدفعنا لكي نرى صورة مغايرة تمامًا لذلك الاعتقاد، ويطرح صورة أخرى أخفاها الخميني ومن بعده أنصاره، الذين كانوا يمتلكون معلومات دقيقة بهذا الخصوص، والحق أن حجب مثل هذه المعلومات المهمة من شأنه أن يطمس ويحرف الحقائق الأساسية في الأحداث التأريخية.

في الأيام الأولى للثورة الإيرانية، ألقى مسعود رجوي، (الخارج توًّا من سجون الشاه) أول كلمة له قال فيها: (مبروك الثورة الديمقراطية لإيران). هذه الجملة التي أطلقها رجوي حينئذٍ كان يقابلها شعار آخر رفعه أنصار الخميني هو (الثورة الإسلامية)، ولعل زعيم منظمة مجاهدي خلق لم يطلق تلك العبارة جزافًا، وإنما كان يعنيها تمامًا؛ إذ إن أدبيات المنظمة تشير إلى أن مجاهدي خلق كانوا قد عقدوا العزم على المطالبة بإحداث تغيير سياسي جذري في بنية الحياة السياسية، وفق أسس ديمقراطية في الواقع الاجتماعي، في حين كان الجناح الآخر يعد لأرضية سياسية مغايرة لذلك تمامًا، ومن هنا كان أساس الخلاف وجوهره بين الجانبين.

النقطة الجديرة بالملاحظة أن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وتيارات واتجاهات سياسية أخرى من (ضمنها تجمع نهضة الحرية بزعامة مهدي بازركان)، كانت تتوجس خيفة من شعار (الثورة الإسلامية)؛ لاعتقادها بأنها تخفي في طياتها أسس وركائز نظام استبدادي آخر، وقد كان مسعود رجوي دقيقًا عندما خاطب في تلك الأيام أتباع الخميني بقوله: (لا تتحدثوا عن الثورة،

بالأخص عن الثورة الإسلامية، الثورة لها القدر الكافي بمسؤولياتها، فكيف بثورة من الطراز الديني؟).

والواقع أن رجوي قد حدد عددًا من نقاط الخلاف مع الطرف الثيوقراطي، حينما قال في رسالة وجهها إلى الخميني: "إن إسلامنا مختلف كليًّا عن إسلامكم فيما يخص مسائل الحرية وحق حاكمية الشعب وحقوق الأقليات، وبشكل خاص شعب كردستان ومنطق "إما الحجاب أو القمع".

هنا أدرك الخميني أن احتواء منظمة مجاهدي خلق وجعلها ضمن الخط العام للتيار الديني المتشدد أمر بعيد المنال، ولن يكون أبدًا من الهين فرضه على تيار سياسي فكري له حضوره وجماهيريته وتاريخه الخاص، ولذلك لم يكن أمام المرشد الأعلى أي طريق سوى طريق مجابهة وإزاحة تيار المجاهدين.

الخميني من جانبه -وفي رد فعل واضح على البرنامج السياسي لمجاهدي خلق- قال: "من لا يقبل بالإمامة والولاية ويدعي الإسلام فإنه منافق"!

والحق أن منظمة مجاهدي خلق كانت تؤكد على ضرورة العودة إلى صناديق الاقتراع، وتسعى لجعلها الفيصل بخصوص المسائل المصيرية الخاصة بالشعب الإيراني، فيما كان يؤكد الخميني على أن الرأي النهائي والفاصل هو للولي الفقيه، وأن كلمته وموقفه النهائي هو الذي سيحسم الأمور أيًّا كانت مضامينها.

من هنا كانت القطيعة.

كان السجال الفكري بين الفريقين وطوال عامي (٧٩-١٩٨٠) عاصفا وشديدا تركز في البداية حول أولويات الثورة وهوية مشروعها الوطني، وكانت قضية اللاحرب واللاسلم واحدة من أمهات القضايا الشائكة، وبلغ الخلاف ذروته، عندما أصبح الطرفان في خندقين متقابلين، يستعد كل منهما للانقضاض

على الآخر، فحصل الصدام العسكري المباشر، بين السلطة والمنظمة بعد أن جردها الخميني من السلاح، واتهم عناصرها بالخروج على الإجماع الوطني، وأن وجودها أصبح معاديا للشعب الإيراني وخطرًا على ثورته. وكانت كلمات المرشد الأعلى بمثابة حكم بالإعدام على مجاهدي خلق، وعلى إثر ذلك شرعت اللجان الثورية وقوات الحرس الثوري في ملاحقة وقتل أعضاء المنظمة، الأمر الذي اضطر (رجوي) بعد اغتيال زوجته وأولاده إلى مغادرة إيران بصحبة بني صدر (رئيس الجمهورية) الذي تم خلعه بقرار من الخميني عام ١٩٨١.

في أعقاب هروب (مسعود رجوي) شدد النظام قبضته على عناصر المنظمة وأنصارها، وقد بلغ عدد الذين جري إعدامهم حسب تقديرات المعارضة أكثر من أربعة آلاف شخص، وتحت وطأة الموت والاغتيالات الجماعية قررت المنظمة نقل قيادتها إلى (باريس)، والتحول إلى (العمل السري)، مع إيلاء أهمية قصوى للجانب العملياتي المسلح.

ثالثًا: العمل المسلح

اختارت المنظمة منذ عام ١٩٨١ المنهج العملياتي عبر دائرتين هما:

الأولى: الدائرة العسكرية/ الفنية/ التدريبية/ التي تشمل: الأسلحة/ التدريب/ الناقلات المدرعة/ العجلات/ ورش الإدامة والتصليح/ المعسكرات/ برامج التدريب.

الثانية: دائرة العمليات، وتشمل: قاعدة المعلومات (السرية)، الإحداثيات/ الخرائط.

وتعد (السِّرِّية) جوهر عمل المنظمة، ليس فقط في الإطار العملياتي والاستخباري، وإنما أيضًا في عموم الأنشطة والمشاريع التي تقوم أو تتولى المنظمة الإشراف عليها. وتنصرف السرِّية حتى داخل الأسرة الواحدة؛ إذ

ليس من حق الزوجين أن يعرف أيٌّ منهما طبيعة عمل الآخر، وقد أسهم هذا النهج الصارم إلى حد بعيد في تحصين البناء التنظيمي الداخلي لمجاهدي خلق من محاولات التسلل المعادي إلى صفوفها، أو اختراق جهازها التنظيمي، مع ملاحظة أن نسبة (النساء) في المنظمة تصل إلى أكثر من ٣٠٪ من المجموع العام.

رابعًا: المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

بمبادرة من مسعود رجوي تم تأسيس المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في ٢١ تموز – يوليو عام ١٩٨١ في طهران، ثم نقل مقره المركزي إلى باريس، واختير رجوي رئيسًا للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية والمتحدث باسمه، وتتألف أمانة المجلس من ستة أمناء لإدارة الشؤون الخاصة بالمجلس، وانبثقت عن المجلس ٢٥ لجنة تشكل الهيكلية الرئيسة للحكومة الإيرانية المؤقتة المستقبلية.

وفي اجتماعه الذي عقده يوم ٢٨ آب – أغسطس عام ١٩٩٣ اختار المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية السيدة مريم رجوي رئيسة للجمهورية في إيران للفترة الانتقالية؛ لإقرار الديمقراطية والتعددية في فترة نقل السلطة إلى الشعب بطريقة سلمية غداة إسقاط نظام الحكم القائم في إيران.

أهداف المجلس ومشاريعه:

تم تأسيس المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية بهدف إسقاط النظام الثيوقراطي الحاكم في إيران باسم الدين، وإقرار الديمقراطية التعددية في إيران، وإحلال السيادة الوطنية والشعبية محل سلطة ولاية الفقيه.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٨١ ومباشرة بعد ذلك في عام ١٩٨٢ أعد وأصدر المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية برنامجه ومهامه الملحة لإقامة حكومة مؤقتة، وهي المهام التي يتصدرها نقل السلطة إلى الشعب الإيراني،

وعملية نقل السلطة هذه ستتحقق في غضون مدة أقصاها ستة أشهر بعد إسقاط نظام الحكم القائم في إيران.

خامسًا: معسكر أشرف

في أعقاب مبادرة إيران بتسليح الأحزاب الدينية وعناصر المعارضة الموالية لولاية الفقيه (الدعوة، العمل الإسلامي، حركة الأحرار العراقيين)، واستحداث (المجلس الإسلامي) بقيادة محمود شاهرودي، وقيامها بتشكيل قوة مسلحة باسم (فيلق بدر) عام ١٩٨١، وقيام عناصر (بدر) -بإشراف المخابرات الإيرانية بالتسلل داخل العراق- بتنفيذ سلسلة من العمليات الإرهابية والتخريبية.

ولغرض إيجاد معادل موضوعي، من شأنه أن يحقق قدرًا من الردع المتكافئ في حرب العصابات المكلفة، كان على العراق مسؤولية الحفاظ على الأمن الداخلي أولًا؛ ليكرس جهده العسكري واللوجستي على جبهات القتال على امتداد الحدود الدولية بين البلدين (١٤٠٠) كيلومتر، ولذلك وافق العراق على العرض المقدم من قيادة منظمة مجاهدي خلق على أن يحل أعضاؤها البالغ عددهم آنذاك حوالي (٣٥٠٠ - ٤٠٠٠) ضيوفًا على العراق، وقد حل الخميني نفسه من قبل ضيفًا على العراق.

وتم الاتفاق بين ممثل حكومة العراق والسيد مسعود رجوي على المحددات التالية:

- تقديم الحكومة العراقية تسهيلات فنية وتدريبية ولوجستية للمنظمة.
- استضافة حوالي أربعة آلاف عنصر من أعضاء المنظمة في المرحلة الأولى.
- تخصيص معسكر سمِّي فيما بعد بـ(معسكر أشرف) في محافظة ديالي.

- التنسيق المشترك بين قيادة المنظمة بشأن الجانب العملياتي داخل الأراضي الإيرانية.
- تتعهد المنظمة بالالتزام التام تجاه القوانين العراقية واحترامها، وعدم التدخل بالشأن الوطني للعراق.
- يمنع منعًا تامًّا على المنظمة وعلى عناصرها الاقتراب من أقفاص (الأسرى الإيرانيين).
- لدى الحكومة العراقية (لاجئون إيرانيون) وهم ضيوف العراق، يمنع التقرب منهم أو الاتصال بأي منهم إلا بموافقة من الجهات الرسمية ذات العلاقة.
- يحظر على المنظمة القيام بأي نشاط عملياتي منفرد تجاه العمق الإيراني، إلا عن طريق التنسيق المسبق، وطبقًا لقرار القيادة العراقية.
- تمكين المنظمة من القيام بالأنشطة التجارية المشروعة في إطار الأنظمة والقوانين الخاصة بتأسيس الشركات التجارية، وتقديم التسهيلات اللازمة بما في ذلك الإعفاءات (الجمركية). والمعروف أن مجاهدي خلق يمتلكون جهازًا اقتصاديًّا يدير شبكة تجارية واسعة في أوروبا والولايات المتحدة يؤمن للمنظمة ناتجًا ماليًّا كبيرًا يغطي احتياجاتهم، انطلاقًا من مبدأ الاكتفاء الذاتي.

في عام ١٩٨٥ كلفت (مريم) بقيادة الحركة مع زوجها مسعود الذي اقترن بها في نفس العام بباريس، وبعد ضغط شديد من جانب الحكومة الفرنسية اضطرت السيدة مريم إلى مغادرة باريس ١٩٨٦ والانتقال إلى بغداد، وأشارت المنظمة آنذاك إلى أنها نقلت مقرها لكي تكون قريبة من الحرب القائمة بين العراق وإيران.

وفي عام ١٩٨٧ تمَّ تشكيل (جيش التحرير الوطني) ليكون الجناح العسكري لمنظمة مجاهدي خلق، وأصبحت مريم نائب قائد جيش التحرير.

وفي عام ١٩٨٧ أعلنت المنظمة قيامها بعمليات وتوغلات داخل عمق الأراضي الإيرانية.

«في صيف عام ١٩٨٨ وبأمر مباشر من الخميني أقامت السلطات القضائية الإيرانية محاكمات صورية مجددة لعدد كبير من السجناء السياسيين الذين كان أغلبهم قد حوكموا وصدرت عليهم الأحكام بالسجن، وكانوا يقضون مدد سجنهم، ولكن غالبيتهم أعدموا خلال هذه المحاكمات، ولم تعترف سلطات النظام الإيراني قط بهذه الإعدامات، بل ومنعت كل عام عائلات الضحايا من إقامة حفلات تأبين لأبنائهم بمناسبة ذكرى إعدامهم، وفي الأشهر الأخيرة اتخذت إجراءات لهدم مقبرة «خاوران» مدفن عدد من المعدومين في المجزرة؛ مما أثار احتجاجات لدى عائلاتهم والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان داخل إيران وخارجها.

ثامنا: المحنة

منذ العام الأول للعدوان الأمريكي على العراق، وتحديدًا في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٣ تم اتخاذ قرار من قبل مجلس الحكم بمصادرة أملاك منظمة مجاهدي خلق وإخراجها من العراق، ولكن القرار لم ينفذ، وحزب ولاية الفقيه في العراق يجأر بالصراخ في صحفه ومنابره وتصريحات مسؤوليه مطالبًا وبصوت واحد إغلاق مخيم مجاهدي خلق في العراق، ورفع الجميع شعار (الجلاء)، وعدت قضيته الأولى، فتحرك الإخطبوط الولاياتي السماسرة والوكلاء من بيروت إلى بغداد، عبورًا إلى الخليج العربي، حزب الله، الدعوة، العمل الإسلامي، مجلس الحكيم، الفضيلة، جيش المهدي، يقفون شاهري

السلاح ليقاتلوا صفًّا واحدًا تحت علم المرشد الأعلى، دفاعًا عن الجمهورية الإسلامية، وتآزرت كل هذه القوى الموالية لطهران مع حكومة نوري المالكي الأولى والثانية، ومن قبل مع حكومة إبراهيم الجعفري؛ لتنفيذ رغبة طهران في وضع نهاية لمجاهدي خلق في العراق.

١- ذرائع الأحزاب الدينية الموالية لإيران لرفض وجود المنظمة في العراق:

- أن نظام الرئيس صدام حسين استخدم قوات المنظمة ومقاتليها في قمع (التمرد) في المحافظات الجنوبية عام ١٩٩١، (وهو أمر غير صحيح).
- للمنظمة دور كبير في ملاحقة وتصفية المعارضة العراقية، (وهو ادعاء غير صحيح). والصحيح أن الأحزاب الموالية لإيران -بتنسيق مسبق مع طهران- تواصل الضغط على الأمريكان لإنهاء موضوع المنظمة، إما عن طريق تسليم عناصرها لإيران، أو مغادرتها الأراضي العراقية، كما أن نوري المالكي رئيس الوزراء كان قد تعهد للإيرانيين بإنهاء وجود مجاهدي خلق في العراق، واصفًا إياهم بـ(الإرهابيين)، ومؤكدًا من جهة أخرى أن قوات الجيش العراقي تحاصر معسكر أشرف.

وقد أصدرت المنظمة سلسلة من البيانات خلال السنوات التسع الأخيرة تتهم فيها إيران بتصفية القيادات الوطنية العراقية، الأمر الذي أغاظ النظام الإيراني واعتبرها واحدة من القضايا الرئيسة في مباحثاته مع الطالباني والمالكي والجلبي والجعفري وآل الحكيم، الذين تعهدوا بإجلاء أشرف في القريب العاجل.

٢- حدد حزب ولاية الفقيه نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١ ساعة الصفر لاقتلاع معسكر أشرف إلى الأبد، تنفيذًا لأمر السيد المرشد الأعلى؛ فقد وردت

الإشارة الحمراء من طهران على الهواء مباشرة على لسان حاكم العراق التائه جلال الطالباني؛ ففي ٢٥ حزيران – يونيو ٢٠١١ أكد الطالباني في كلمة له في المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الإرهاب المنعقد في طهران قائلًا: (إننا في العراق عانينا أشد ما عانينا من الإرهاب، ومصممون علي منع أي تطاول يهدد سيادة واستقلال جيران العراق، إننا نأمل أن تتخذ دول الجوار مواقف مماثلة؛ لذا قررنا غلق معسكر أشرف في العراق نهاية العام الحالي رغبة من العراق في إنهاء أي تهديد عراقي ينطلق منه).

٣- هذا المؤتمر الذي قوبل بالمقاطعة من قبل الدول العربية ولم يشارك فيه أي من المسؤولين في الدول العربية، كرس أعماله لقضية مخيم أشرف، وحدد نهاية عام ٢٠١١ موعدًا لإغلاق المخيم، وقد تم تشكيل لجنة ثلاثية من العراق والجمهورية الإسلامية والصليب الأحمر الدولي لوضع آليات لمتابعة تنفيذ القرارات المتخذة، وكانت كلمة الطالباني عربونًا منه للقائه مع خامنئي عندما أعرب عن أمله في «أن يكون شمول الموجودين في المعسكر بعفو من الحكومة الإيرانية عاملًا مساعدًا لعودة من يشاء منهم إلى الوطن».

إن هذه التصريحات تؤكد بوضوح أن جميع الإجراءات القمعية المتخذة ضد أشرف -بما في ذلك مجزرة يوم الثامن من أبريل – نيسان ٢٠١١- هي قرارات يتم اتخاذها في طهران من قبل حكام إيران، ويقوم وكلاؤهم في العراق بتنفيذها.

٤- عقب عودة الطالباني من طهران جرى تصميم الحملة الشاملة وتوزيع الأدوار فيها عبر لجنة ثلاثية برئاسة نوري المالكي وعضوية (علي الأديب، أحمد الجلبي، لبيد عباوي، مدير جهاز المخابرات)، وعلى النحو التالي:

أ- بادرت وزارة الخارجية إلى إصدار بيان أشار فيه وكيل الوزارة إلى أن العراق مصمم على إغلاق معسكر أشرف في نهاية هذا العام، وإعادة توطين سكانه من عناصر منظمة مجاهدي خلق الإيرانية (الإرهابية).

ب- أكد مندوب العراق الجديد لدى الأمم المتحدة حامد البياتي (الإيراني الأصل) أن بغداد مصرة على إغلاق معسكر أشرف الذي يتواجد فيه نحو ثلاثة آلاف عنصر من أعضاء جماعة خلق في الموعد المحدد نهاية عام ٢٠١١، وقد تولى الإعلام الرسمي الإيراني بقيادة فضائية (العالم) جدولة القضية وفق قياسات حكومة المالكي وبرلمان (آخر زمن)، حيث يجلجل الصوت الإيراني من أعلى المنصة في الصفوف الطويلة المتراصة من ممثلي ولاية الفقيه تحت قبة البرلمان (حزب الدعوة، مجلس آل الحكيم، الفضيلة، المهدي).

ج- القيادي في حزب الدعوة علي الأديب زندي (الإيراني المولد والجنسية) وزير التعليم العالي الحالي، وطبقًا لدوره المرسوم سلفًا قرر أن يقحم الجامعات ومؤسسات البحث العلمي في قضية معسكر أشرف، فأمر بعقد مؤتمر عن (مخيم أشرف) بجامعة بغداد برعاية إيرانية، وقد انتقد أساتذة وطلاب جامعات عراقية عقد مثل هذه المؤتمرات والندوات ذات الطابع السياسي والعدائي في حرم الجامعات العراقية.

إن هذا المؤتمر يرفضه الأساتذة والطلاب بشكل تام إلا أنهم لا يتمكنون من التعبير عن ذلك خوفًا على حياتهم، لاسيما وأن وزير التعليم العالي علي الأديب يقود جيشًا من المخبرين، وقد حول الجامعات إلى حانات سياسية تروج لأفكار النظام الإيراني.

د- وإذا كان حزب الدعوة ينتهز الفرص كما هي عادته دائمًا لاستباق الأحزاب الدينية لإعلان ولائه قبل غيره للولاية الإيرانية وتنفيذ أوامر مرشدها،

بوصفه أداة من أدوات أم القرى لتحقيق مآربها، وأنه يضع مؤسسات الدولة العراقية في خدمة الباب العالي في طهران، متكئًا على دستور فيلدمان ونصوصه الفاجرة في ملاحقة اللاجئين في مخيم أشرف، ويجعل من هؤلاء الضيوف أهدافًا لحملاته الدموية من حين لآخر، نيابة عن فيلق القدس وفرقه الإرهابية، وها هي حكومة الدعوة الإرهابية تفتح النار جهارًا نهارًا على صدور المدنيين العزل في المخيم، متذرعة بدستور عراق بريمر ٢٠٠٥، (الذي يمنع تواجد أعضاء الجماعات (الإرهابية) على أراضيه، أو الانطلاق منها لمهاجمة بلدان الجوار).

وكان الأولى بحكومة حزب المالكي أن تلتزم من جانبها بنصوص الدستور الهزيل، بعد أن أنشأ حزب الدعوة نفسه جناحًا إرهابيًّا بإشراف ضباط فيلق القدس، يقوم بتدريب وتنظيم عشرات المليشيات الدموية لتقتيل وتغييب العراقيين، ويقوم حزب الحكومة الناقصة بتصدير الخلايا الإرهابية وتسريب وزرع عناصرها الإجرامية في بلدان الجوار، وبالأخص دول الخليج العربي، بالتنسيق مع فروع حزب الدعوة في السعودية والكويت والبحرين وغيرها من الأقطار الخليجية.

٥- طبقًا لبيان أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية رقم (١٨٢) والصادر في (٢٠/ ١٢/ ٢٠١١)؛ فإن أربعمائة من عناصر قوات قدس الإرهابية ووزارة المخابرات الإيرانية انتقلوا إلى محيط أشرف يوم الإثنين (١٩/ ١٢/ ٢٠١١) على متن (١٣) حافلة صغيرة و(٣) حافلات كبيرة إلى أشرف، تحت حماية قوات عسكرية وأمنية حكومية، واستقروا في مجمع (معين) السكني شمالي أشرف، الذي سبق أن احتلته قوات الحكومة الناقصة خلال مذبحة (٨/ ٤/ ٢٠١١)، وتتولى كتيبة الرد السريع التابعة للشرطة العراقية مسؤولية حماية هؤلاء الإرهابيين. والهدف من نقل هؤلاء العملاء هو تمهيد

الأرضية لشن هجوم جديد على أشرف، قبيل انتهاء المهلة غير القانونية التي حددها المالكي، وقد تمت عملية بتمام حلقاتها (إدخال عناصر فيلق القدس إلى العراق ونقلهم إلى أشرف وطريقة تواجدهم جوار أشرف) تمت كلها بالتنسيق مع مكتب رئاسة الوزراء العراقي.

وفضلًا عن ذلك باشر عملاء مخابرات ولاية الفقيه برفقة القوات العراقية إقامة عدد من المقرات السكنية للعملاء في مختلف أضلاع أشرف وبالقرب من السياج الحاجز.

وإن قيام ضباط استخبارات الجيش الحكومي العراقي بإطلاق النار وتهديد سكان أشرف يؤكد النوايا الشريرة لحكومة المالكي بأنها وضعت مسبقًا خططًا لتنفيذ الهجوم في أي وقت.

ملاحظات

١- سوف تبقى منظمة مجاهدي خلق في العراق قضية شائكة، تتنازعها الضغوط من كل جانب ابتداء من تصميم إيران على اقتلاع وجودها كليا من العراق، مرورا بهجمات حكومة المالكي شبه المستمرة، وعملها المتواصل والمنسق مع إطلاعات وقوة القدس، لفرض الحصار على مخيم أشرف وتطويقه بكل ما أوتي نوري المالكي من صلاحيات بوصفه القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الوزراء، وقد جرب كافة الوسائل والأساليب ضد (أشرف)، الذي تعرض سكانه لوحشية الجهاز الأمني، وما ألحقته القوة المدرعة من قتل وتدمير، وقد جرى ذلك كله تنفيذا لرغبة الحكومة الإيرانية والموالين لها في مؤسسات الدولة العراقية من الوزراء وأعضاء البرلمان.

٢- تعاني المنظمة من مساومات القوى الدولية وبيروقراطية المنظمات الدولية، بعد أن تقرر نقل سكان مخيم (أشرف) إلى مخيم بديل أطلق عليه

(ليبرتي)، ليكون في منطقة آمنة، على مبعدة من الحدود الشرقية المتاخمة للجمهورية الإيرانية.

٣- أعلنت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بيانها الصادر يوم ١ آذار (مارس) ٢٠١٢: «إن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تولي الأهمية القصوى لإيجاد حلول سلمية وتؤكد ضرورة كون أية عملية نقل إلى خارج مخيم "العراق الجديد" طوعية مقترنة بحرية التنقل باعتبارها أمثل حالة في الموقع الجديد".

٤- يذكر أن السيد مارتين كوبلر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق كان قد كتب في رسالته إلى سكان مخيم أشرف بتاريخ ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١ قائلًا: «بصفة طالبي اللجوء ووفق القانون الدولي تتمتعون بالحماية الأساسية وتحسينها.. . إني على علم بطلبكم لاحترام حوزتكم الفردية خاصة فيما يتعلق من النساء. إنني أواصل جهدي مع حكومة جمهورية العراق في هذا المجال لإيجاد ترتيبات مناسبة بحيث يتم احترام سيادة العراق.. . وبشأن بقية الموضوعات مثل ممتلكاتكم وأموالكم إننا نواصل مفاوضاتنا للتوصل إلى حل يحترم حق السكان فيما يمتلكونه بشكل منظم بموجب القوانين العراقية".

٥- لم يتم إنجاز أي من هذه الوعود حتى الآن بشكل يكسب ثقة ورضا السكان. كما وبخصوص ترتيبات نقل الوجبة الأولى التي ضمت ٤٠٠ شخص من أشرف إلى (ليبرتي).

٦- كان السيد كوبلر قد كتب في رسالته بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) ٢٠١٢ إلى سكان مخيم أشرف أن هناك مركزا للشرطة فقط داخل المخيم فيما

تبين الآن أن هناك ٦ نقاط شرطة إضافية بجنود عراقيين مسلحين بمدافع رشاشة يتجولون داخل المخيم ما يتراوح بين ٥٠ و٦٠ مرة ليلًا ونهارًا.

٧- كان السيد كوبلر قد كتب في رسالته يقول: «إن سكان مخيم أشرف يسمح لهم بنقل مستلزماتهم الطبية معهم إلى مخيم ليبرتي». فيما تبين الآن أن الحكومة العراقية وكما هو الحال تمامًا في أشرف تريد الاستحواذ على الأجهزة الطبية.

٨- لم يتم تنفيذ أي من الوعود السابقة. إضافة إلى ذلك وكما قال السيد آلخو فيدال كوادراس نائب رئيس البرلمان الأوربي ورئيس اللجنة الدولية للبحث عن العدالة في بيانه الصادر يوم ١ آذار (مارس) ٢٠١٢: "لقد بدأت تشن حملة لنشر الأكاذيب ضد سكان مخيم ليبرتي تمهيدًا للنقل القسري لبقية سكان مخيم أشرف إلى مخيم ليبرتي بهدف إلقاء اللوم على سكان ليبرتي بأنهم هم المسؤولون عن الوضع الراهن".

٩- كانت السيدة مريم رجوي قد أرسلت برسائل منفصلة بتاريخي ٢٩ شباط (فبراير) ٢٠١٢ و ٢ آذار (مارس) ٢٠١٢ إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة والبارونة أشتون الممثلة العليا للاتحاد الأوربي وأنطونيو غوتيرز المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة لفتت فيها انتباههم إلى حملة تشهير وبث معلومات كاذبة بهدف النقل القسري واللجوء إلى العنف وإلقاء اللوم على الضحية مطالبة بتدخلهم المباشر ودعم الحدود الدنيا للتطمينات والضمانات لنقل سكان أشرف إلى ليبرتي، منها:

أ- انسحاب الرجال المسلحين العراقيين المزودين بالرشاشات من سبع نقاط داخل المساحة الضيقة والصغيرة للمخيم التي ستسكن فيها حوالي ١٠٠٠ امرأة مسلمة.

ب- وحصول السكان بحرية ومباشرة على الخدمات الطبية.

ج- السماح لهم بلقاء محاميهم وأفراد عوائلهم وبحرية التنقل. ونقل سياراتهم وممتلكاتهم المنقولة من أشرف إلى ليبرتي أو نقلهم إلى خارج العراق وبيع ممتلكاتهم غير المنقولة في أشرف تحت مراقبة من الأمم المتحدة لغرض تسديد نفقات الانتقال وإعادة التوطين في بلدان ثالثة.

١٠- ترى السيدة رجوي بأن التطمينات الدنيا المقترحة في الفقرات الآنفة تعد مشروعة وقانونية ولا تتعارض مع سيادة الحكومة العراقية وأن عدم الموافقة عليها ينم بوضوح عن نوايا شريرة تهدف إلى تركيع وتدمير المعارضة الإيرانية أو عملية الإبادة في أشرف.

١١- ولهذا فان السيدة رجوي أبلغت في ٢ آذار/ مارس ٢٠١٢ الوزيرة كلينتون بأنه في حال عدم توفير التطمينات الدنيا في مخيم ليبرتي وعدم المنع من قبل الحكومة العراقية فجميع سكان أشرف وليبرتي مستعدون لمغادرة العراق في شهر آذار/ مارس ٢٠١٢ مع ممتلكاتهم المنقولة وتحت مراقبة الصليب الأحمر والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين وللانتقال بشكل مؤقت وعلى نفقاتهم الخاصة إلى منطقة حدودية للأردن؛ حيث كانت المنظمة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة قد أقامت مخيما لاستقبال عشرات الآلاف من اللاجئين إبان الحرب في عام ٢٠٠٣.

ولغرض سيطرة واطمئنان الحكومة الأردنية، فإن هذه القطعة من الأرض سيتم تسييجها من قبل السكان الذين لن يغادروها إلى حين انتقالهم إلي بلدان ثالثة إلا من هو مريض لا يمكن معالجته داخل المنطقة المسيجة. وبذلك لن تكون حاجة إلى معتقل ليبرتي ومتاعبه ومشاكله المتسلسلة. كما سيثبت الحد الأقصى من المرونة وحسن النية من قبل المجلس الوطني للمقاومة

الإيرانية وسكان أشرف إلى جانب أن الحكومة العراقية ستنال غايتها القصوى. فهذا المشروع لا يتطلب تبني أي تخصيصات وميزانية من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي. كما أن عملية تسطيح الأرض ونصب الخيام وتأمين المواد التموينية والخدمات والمواد الإنشائية اللازمة سيتم تحت مراقبة كاملة من قبل السلطات الأردنية وعلى نفقة السكان كما سيتم نقل المولدات الكهربائية من أشرف. أما الممتلكات غير المنقولة لسكان أشرف فسيتم بيعها بمراقبة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة وباحتكامهما ليتم من خلالها تسديد نفقات الانتقال ونقل السكان إلى بلدان ثالثة.

وطالبت السيدة رجوي بإلحاح الوزيرة كلينتون والأمين العام للأمم المتحدة والبارونة أشتون ممثلة الاتحاد الأوربي وأنطونيو غوترز المفوض السامي للأمم المتحدة في شؤون اللاجئين والسيدة نافي بيلاي المفوضة العليا للأمم المتحدة في حقوق الإنسان وكذلك رئيس الصليب الأحمر الدولي أن ينهوا وإلى الأبد أزمة أشرف ومذبحة سكانه وذلك بإعلان موافقتهم على هذه الانتقالة ودعمها.

وأضافت السيدة رجوي تقول: "كما لا مانع لنقل جميع سكان أشرف وليبرتي إلى صحاري حدودية في البلدان الأخرى المجاورة للعراق (تركيا والعربية السعودية والكويت".

١٢- بتاريخ (٢٢ أغسطس ٢٠١٢) أعلنت السيدة مريم رجوي أن سكان أشرف سيباشرون بالقافلة السادسة لـ ٤٠٠ شخص كبادرة حسن النية من مخيم أشرف إلى مخيم ليبرتي في ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠١٢. وأن السكان يتوقعون ويتطلعون عقب إكمال عملية النقل للقافلة السادسة إلى إصدار بيان

عام من قبل الإدارة الأميركية تعترف فيه بتعاون سكان أشرف وتؤكد الالتزام الأميركي حيال المواضيع التالية:

أ. التعامل مع التسمية في لائحة المنظمات الإرهابية الخارجية وإلغاء التسمية كما كانت الوزيرة كلينتون قد أعربت عنه في ٢٩ شباط/ فبراير ٢٠١٢ والاعتراف بالقرار الصادر عن محكمة استئناف الأمريكية في مقاطعة واشنطن والذي يلزم وزيرة الخارجية بحسم موضوع تسمية منظمة مجاهدي خلق الإيرانية في قائمة المنظمات الإرهابية الخارجية (FTO) لغاية الأول من تشرين الأول ٢٠١٢.

ب. القيام بمسعى حقيقي من أجل معالجة الحالات الإنسانية العالقة في ليبرتي ومنها الآليات الكفيلة بتوفير المياه والكهرباء لان هذه المتطلبات تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للسكان.

ج. حماية أمن السكان وسلامتهم لحين إعادة توطينهم في بلدان ثالثة خارج العراق مع الإلمام بحقيقة هي أن النتيجة الدولية المرجوة لن تتحقق بسرعة دون إلغاء التسمية المذكورة.

.. لا زالت قضية (مجاهدي خلق) قيد المراجعات.. كما لو كانت رواية مفتوحة النهايات على احتمالات شتى، يصعب معها، وضع خاتمة لأحداثها.

المراجع

- محمد إقبال: الثورة الإيرانية الثانية.. الهجوم على مجاهدي خلق – السياسة الكويتية ٤/ ٧/ ٢٠١٠.
- نزار الجاف: ثورة تعود لأصحابها. التأريخ والحقائق. السبت ٦ فبراير ٢٠١٠.
- سراب مهدي الصالح: (تصريحات أحمد الجلبي لقناة العالم حول معسكر أشرف تغطية لفشله في البحرين) واع كندا (٥/ ٦/ ٢٠١١).
- موقع العراق للجميع: بيان أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية رقم (١٨٢) والصادر في (٢٠/ ١٢/ ٢٠١١).
- أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – باريس. (٣/ ٣/ ٢٠١٢)

الحلقة السادسة عشرة

حملة "التفريس" الكبرى في الأحواز

في العشرين من نيسان – أبريل عام (١٩٢٥) احتُلت الأحواز عسكريًّا، ومن يومها حاولت إيران طمس الهوية العربية الأحوازية بشتى الطرق وبمختلف الأساليب، حيث قامت السلطات الإيرانية بعد استقرارها بإبدال الأسماء العربية للمدن وكل المعالم العربية، فاستبدلت الاسم العربي التاريخي لمدينة المحمرة بـ(خرمشهر) وعبادان بـ(أبادان)، وأصبحت الخفاجية (سوسنكرد)، والفلاحية (شادكان)، وإبدال الحاء بالهاء فصارت الأحواز تلفظ (أهواز)، وانصرف منهج الإلغاء العرقي من المدن إلى الأنهار، وجرى إحكام حلقات "التفريس" في حملة شملت تزوير المعالم التاريخية، ونهب المقتنيات الأثرية، وتغييب الشواخص الحضارية؛ فهدم الكثير منها، وعمدت ولاية الفقيه في عهدي الخميني وخامنئي إلى تطويق عربستان ومحاولة تجريدها من تقاليدها العربية ومن القيم المتعلقة بتراثها الاجتماعي، عن طريق منع ارتداء الزي العربي، وتحريم (العقال والثوب –الدشداشة–)، وعملت الجمهورية الإسلامية على استلاب الحقوق الثقافية، وقد كثفت حملتها المضادة على اللغة العربية؛ لأنها في رأي المدرسة الشعوبية تمثل التحدي الأكبر الذي يواجه مشروعها العرقي؛ لذلك اتخذت الحربُ الفارسية على اللغة العربية أشكالًا مختلفة، فلجأت الدولة إلى منع طبع وتداول الكتب والدوريات بهذه اللغة، وحرمت الكلام والتعامل في بيئتها الحاضنة وبين مواطني عربستان، وحظر تدريس العربية وآدابها في المؤسسات.

والهجوم على اللغة وآدابها يمثل ذروة المشروع العرقي؛ لذلك كان وعي الشعب العربي في الأحواز يقترن بنضاله الثقافي والسياسي معًا من أجل الحفاظ على لغته القومية، إدراكًا منه بأن التمسك بها وإحياء آدابها يشكل هويته

التاريخية؛ فهي الحصن الأخير الذي يحفظ شخصية شعب الأحواز من التبدد والانصهار.

واقترنت معركة إذابة الوجود العربي وتشتيته بعملية الإجلاء القسري للسكان العرب من مناطقهم، فقامت سلطة الفقيه الإيراني بإبعاد الكثير من مشايخ الأحواز إلى مدن فارسية، كما هجرت آلاف العائلات الأحوازية إلى مدن إيرانية، واشترطت وقتها على كل من يريد أن يوظف في دوائر الحكومة بإبدال كنيته العربية إلى أسماء فارسية.

ويعد التهجير المركب واحدًا من أسوأ وأخطر أدوات "التفريس" في المناطق العربية، وطبقًا لما أوردته مصادر أحوازية وأيده شهود عيان فإن ولاية الفقيه ابتكرت أسلوبًا جديدًا في الحرب الديمغرافية الموجهة ضد الوجود العربي في الأحواز في الثالث من يناير عام ٢٠١٢ بقيام الجمهورية الإسلامية المقدسة عن جلب واستقدام مجاميع من (شيعة الباكستان) إلى المناطق العربية بغرض توطينهم، فقد ذكر المواطنون العرب أنهم فوجئوا منذ حوالي أربعة أشهر بتدفق وجبات متتالية من الباكستانيين الشيعة، شوهدوا وهم يتجولون في أسواق مدينتي المحمرة وعبادان المطلتين على شط العرب، وبعد التحري والتحقيق تبين أن هذه المجاميع ليست إلا مستوطنين أجانب من الباكستانيين الموالين لنظام ولاية الفقيه.

وقد شرعت السلطات الإيرانية في عملية تنظيم الهجرة الباكستانية إلى عربستان، والقيام بزرع البؤر السكانية وبناء المستوطنات في قلب المناطق العربية، بعد أن يتم إجلاء ساكنيها الأصليين والاستحواذ على الأراضي بالقوة والإكراه، وقد تولت السلطات المحلية في إقليم الأحواز تنظيم وصول

الجماعات، كما تم إيواء وإسكان الوافدين الجدد في مدينتي المحمرة وعبادان؛ لإحكام قبضتها على المدينتين الإستراتيجيتين في الأحواز.

وقد قدمت الدولة الدعم اللازم لهذه الجماعات ابتداء من لحظة وصولهم، فعملت على تخصيص مربعات سكنية للإقامة الدائمة، وضمنت لكل قادر على العمل إيجاد الفرصة المناسبة بالتوظيف في الشركات والدوائر الرسمية، ومكنت البعض الآخر من ممارسة العمل المهني والتجاري في القطاع الأهلي، في الوقت الذي يعاني فيه المواطنون العرب من البطالة والفقر المزمن.

واستشعارًا لما تنطوي عليه الخطط الحكومية من مخاطر آنية ومستقبلية على الوجود العربي في عربستان، وما تسعى إليه ولاية الفقيه من أهداف عنصرية، في مقدمتها تغييب هوية الشعب العربي في هذه المنطقة جغرافيا وتاريخيا، في ضوء ذلك كان على فصائل المقاومة العربية في الأحواز أن تنتقل بكامل وعيها إلى ميادين المواجهة المفتوحة على كافة الاحتمالات والجبهات، إيمانا منها بحق شعب الأحواز في الحياة وحق تقرير المصير، فقضت الضرورة التصدي النضالي للمقاصد العنصرية لإجهاض مشروعها، والعمل بكل وسائل الاتصال المتاحة لفضح أساليب التغيير الديمغرافي لصالح أيديولوجية ولاية الفقيه، ومن هنا قرر الشعب العربي في الأحواز عبر فصائل قوى المعارضة الخروج بتظاهرات عامة في عموم المدن العربية، واعتبار يوم السادس من يناير إعلانًا للاحتجاج على الأساليب الفاشية، ومطالبة الحكومة الإيرانية بالكف عن ممارساتها الوضيعة.

إن مخطط الدولة الإيرانية في تنفيذ مشاريع الهجرة العقائدية المعاكسة والتوطين المذهبي السياسي، وما يجري تطبيقه اليوم على أرض الأحواز؛ حري أن يضع حدًّا للغياب والنسيان والمجهول من قضايانا العربية،

وحري أن تحرك مأساة عربستان وعي الأمة كلها، وأن تتوقف جامعة الدول العربية عن سلبيتها في تجاهل قضية الأحواز؛ إذ تقع عليها المسؤولية الأخلاقية والسياسية بأن يكون لها دور جدي في متابعة هذا الملف، نظرًا لما يشكله من مخاطر ديمغرافية وتآكل جغرافي وتزوير تاريخي، وينعكس كل هذا ليس فقط على مصير شعبنا في الأحواز، وإنما على الأمن القومي العربي كله.

المصادر

- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، النسخة الأولى ١٩٧٩ النسخة المعدلة ١٩٨٩ طبعة معاونية العلاقات الدولية في منظمة الإعلام الإسلامي عام (١٩٩٢م).
- محمد باقر الصدر، لمحة تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية، ط ثانية، سوريا دار التعارف ١٩٧٩م
- الكليني: أصول الكافي، طبعة قم ١٩٨٢.
- محمد حسين بن عبد الرحيم النائيني: رسالة (تنبيه الامة). طهران ١٩٠٩
- يوسف عزيزي: خاتمي والحقوق الدستورية للقوميات الإيرانية، مركز دراسات الأحواز.
- عبد الستار الراوي: الدستور الإيراني.. النصوص النظرية والتطبيقات العملية: مجلة دراسات عربية وإسلامية، بغداد ١٩٨٤.
- محمود أحمد الأحوازي: إيران نحو حكم فردي لا انتخابي دستوريًّا!
- عادل نبهان النجار: أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (١٩٩٧-٢٠٠٥).
- الإمام الخميني: الحكومة الإسلامية، طبعة القاهرة - تقديم الدكتور حسن حنفي.
- الإمام الخميني: الأربعون حديثًا، لجنة إحياء تراث الإمام الخميني. قم ١٩٩٤.
- الدكتور عرفان عبد الحميد وآخرون: نهج الخميني في ميزان الفكر الإسلامي، دار عمار، عمان ١٩٨٥
- آية الله محمد باقر خرازي، حديث نشرته صحيفة (عصر إيران) الصادرة في يوم الأحد (٢ مارس ٢٠٠٨)

- أحمد أمين حزب الله الإيراني يتهم مقربين من نجاد بـ «سقي السم الزعاف» إلى خامنئي الرأي الكويتية (١٥/ ٧/ ٢٠١٢)
- صحيفة «حزب الله» إيران. طهران (٢٠/ ٥/ ٢٠١٠)
- أبو فيصل الأحوازي. واقع الحال. الموقع الرسمي لـ(الجبهة الديمقراطية الشعبية للشعب العربي الأحوازي). ٢٩ (٢٩/ ٣/ ٢٠٠٩)
- أحمد زكريا –حزب الله الإيراني يمهد لظهور المهدي وتحقيق إيران الكبرى من أفغانستان إلى فلسطين الوطن الكويتية. العدد (٢٢/ ٥/ ٢٠١٠)
- لماذا وكيف اغتيل الدكتور حسن آيت؟ الموقع الإعلامي لضحايا الإرهاب: التاريخ ٧/ ٨/ ٢٠١٠
- الدكتور علي نوري زاده: النظام الإيراني.. جمهورية إسلامية أم خلافة سلطانية؟ جريدة الجريدة الكويتية، العدد ٧١٩ – ٠١/ ٠٩/ ٢٠٠٩.
- فرحان جاهنبور الرئيس الإيراني ضد الملالي: مواجهة في رأس السلطة – تموز – يوليو ٢٠١١.
- محمد إقبال: الثورة الإيرانية الثانية.. الهجوم على مجاهدي خلق – السياسة الكويتية ٤/ ٧/ ٢٠١٠.
- نزار الجاف: ثورة تعود لأصحابها.. التأريخ والحقائق – السبت ٦ فبراير ٢٠١٠.
- مذكرات هاشمي رفسنجاني: عهد الكفاح (مذكرات) ترجمة الدكتور/ محمد السعيد عبد المؤمن – القاهرة – ١٩٩٩
- الشيخ هاشمي رفسنجاني. الدفاع والسياسة. إعداد علي رضا هاشمي ٢٠١٠
- هاشمي رفسنجاني (حياتي). دار الساقي لندن ٢٠٠٥

- رفسنجاني (حياتي) ترجمة، تحقيق: دلال عباس محسن (٢٠١٢)
- جريدة عصر إيران الإلكترونية. عدد (١٠/ ٥/ ٢٠١٠)
- حظر تداول كتاب مذكرات الشيخ رفسنجاني. جريدة أبرار. (٢٦/ ٨/ ٢٠٠٧)
- مجلة مختارات إيرانية: العدد (٩٥) – يونيو ٢٠٠٨
- لقاء رفسنجاني والقرضاوي. فضائية الجزيرة (١٥/ ٢/ ٢٠٠٧)
- نسرين صادق. لقاء مع فائزة رفسنجاني. فضائية (الآن) ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠
- منال لطفي إيران: ٣٠ عاما على الثورة. جريدة الشرق الأوسط. الحلقة الأولى (١٠/ ٢/ ٢٠٠٩)
- دار الـولاية – مذكرات حجة الإسلام السيد محمود دعائي (٢٠٠٧)
- المختصر. الحرس الثوري يتهم نجاد ورفسنجاني بمحاولة "إشعال فتنة" بنشر سرقات أعضاء بالبرلمان ومسؤولين (٥/ ٣/ ٢٠١٢)
- الشيخ علي حسين منتظري. (مذكرات) ٢٠١٠
- كامليا انتخابي فرد. السنة الإيرانية الجديدة ورفسنجاني. الوطن السعودية (٢٥/ ٣/ ٢٠١٠)
- ابنة الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني تمثل أمام القضاء ٢٥/ ١٢/ ٢٠١١
- اعتقال حفيد رفسنجاني. (البوابة) ٢٢ مارس ٢٠١٠
- سعد البغدادي. إيران وخيارات الصراع.. شبكة النبأ المعلوماتية.
- مصطفى الزارعي. هاشمي رفسنجاني يتذكر ويروي "سيرة قائد وثورة " جريدة الرأي العام المغربية. عدد (٣١/ ١/ ٢٠٠٥)

- القضاء الإيراني يصدر مذكرتين لاعتقال مهدي هاشمي ابن رفسنجاني (القدس) ٢٨/ ٥/ ٢٠١٠
- سراب مهدي الصالح: (تصريحات أحمد الجلبي لقناة العالم حول معسكر أشرف تغطية لفشله في البحرين) واع كندا (٥/ ٦/ ٢٠١١)
- موقع العراق للجميع: بيان أمانة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية رقم (١٨٢) والصادر في (٢٠/ ١٢/ ٢٠١١).
- الدكتور موسى الموسوي (كتاب الثورة البائسة).
- الدكتور أمير فرشاد إبراهيمي: قوة قدس الحرس الثوري الإيراني. (١٧/ ١٢/ ٢٠١٠) ترجمة: محمد اللويمي موقع (إيران بريفنغ).
- مزهر الطرفة: قوة القدس (مقدمة في المهام والحركة) ٢٠١١.
- أصغر شيرازي: الحكومة تخشى ثورة صحفية زاحفة ٢٠٠٩.
- الدكتور منوجهر محمدي: السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، إعداد: الدكتور حسين صوفي محمد حسن - مجلة مختارات إيرانية، عدد ٨٦.
- بيژن إيزدي: مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، تقديم وترجمة: الدكتور/ سعيد الصباغ، الدار الثقافية للنشر، القاهرة.
- حوار مع السيد محمد علي أبطحي - التعددية في تنظيمات رجال الدين - دورية مختارات إيرانية، العدد ٧٣ - أغسطس ٢٠٠٦.
- الدكتورة باكينام الشرقاوي: السياسة الخارجية الإيرانية (٢٠٠٤).
- موقع فيصل نور: الملامح العامة للسياسة الخارجية الإيرانية.
- عياد أحمد البطنيجي: قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية - جريدة الوسط البحرينية عدد (٣١ مارس ٢٠١١).

- السياسة الخارجية الإيرانية.. الأدوار والأهداف والإستراتيجيات (٢٠٠٧).
- منتديات الفكر القومي العربي:
- مقابلة مع الدكتور "أبو الحسن بني صدر"، قناة روسيا اليوم ٣١ يناير ٢٠١٢.
- الدكتور موسى الموسوي: الثورة البائسة ١٩٨١.
- منصور فرهنك: السلام لا الإرهاب ٢٠٠٨.
- قراءة في أفكار الخميني، عبد الوهاب فراتي – نور الدين شريعتمدارى، مختارات إيرانية، يوليو ٢٠٠٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام
- مقابلة مع الرئيس الإيراني الأسبق "أبو الحسن بني صدر"، أجرتها معه وكالة إنتر بريس سيرفس (آي بي إس) بشأن الوضع السياسي في إيران ٢٠١٠.
- موقع المعرفة: السيرة الشخصية للدكتور أبو الحسن بني صدر رئيس جمهورية الثورة الأولى.
- الشيخ منتظري: (مذكرات) ٢٠٠٨.
- شيرين عبادي: إيران تستيقظ (الثورة والأمل) ٢٠٠٦.
- الدكتور حسن كريم الجاف: موسوعة تاريخ إيران السياسي. الدار العربية للموسوعات. بيروت ٢٠٠٨
- الدكتور كمال مظهر أحمد. تاريخ إيران الحديث. بغداد ١٩٨٣
- الدكتور أحمد الموصلي. موسوعة الحركات الإسلامية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ٢٠٠٤

● عبد الستار الراوي – الأيديولوجيا والأساطير. ط٢ مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية. القاهرة ٢٠١٢
● محمد الأنصاري المخطط الأمريكي لضرب العراق.... سلسله وثائق أمريكية
● الدكتور عبد الحي زلوم. أضواء على المخططات الأمريكية في المنطقة: البترول واقتصاد المقامرة المشروع الإمبراطوري الأمريكي.
● جريدة كيهان عربي الإيرانية. أعداد ٩/٨/١٩٨١- ٢/٩/١٩٧٨- ٢٤/٨/١٩٩٩- ١٥/٥/٢٠٠٠- ٦/٥/٢٠٠٠- ٢٢/٦/٢٠٠٠- /١٧/٣/٢٠٠١-٢٩/٢/٢٠٠٢-٩/٤/٢٠٠٢- ١١/٦/٢٠٠٢- ١٩/٣/٢٠٠٣- ٢١/٣/٢٠٠٣- ٢٧/٣/٢٠٠٣- ٤/٤/٢٠٠٣- ١١/٤/٢٠٠٣.
● جريدة الوفاق الإيرانية. أعداد ٩/٨/١٩٨٨- ٨/٢/١٩٩٩- ١٦/٦/١٩٩٩- ١٤/٩/٢٠٠٠- ٢٩/١/٢٠٠١- ٧/٢/٢٠٠١- ٣/٤/٢٠٠١- ٢٥/٩/٢٠٠٢- ٢٣/١١/٢٠٠٢- ١٠/٤/٢٠٠٣- ١٣/٤/٢٠٠٣-٨/٥/٢٠٠٣-٩/٦/٢٠٠٣

فهرست الكتاب

الحلقة الأولى: الدستور: النصوص النظرية والتطبيقات العملية ٥
المسودة الباريسية ٥
مسودة دستور طهران الأولى ٦
حقوق القوميات ٨
الانقلاب على مسودة دستور طهران ١١
دستور الجمهورية الإسلامية ١٩٧٩ ..... ١٢
التعديلات الدستورية ١٩٨٩ ..... ١٣
رابعًا: موقع ولاية الفقيه في الدستور ١٤
خامسًا: تناقض النصوص ١٩
سادسًا: إشكالية الصلاحيات الدستورية بين الفقيه والرئيس ٢٠
سابعًا: النصوص النظرية والتطبيقات العملية ٢٤
الحلقة الثانية: خيانة الأمل جمهورية بني صدر الأولى) ٣٣
الحلقة الثالثة: السياسية الخارجية وآليات صنع القرار السياسي ٤٧
أولًا: أهداف السياسة الخارجية..... ٤٧
ثانيًا: أساليب وسبل تنظيم السياسة الخارجية ٥٢
ثالثًا: مرجعية القرار السياسي ٥٤
الحلقة الرابعة: الحزب الإلهي ٦٣
أولًا: حزب الله ٦٤
ثانيًا: النشأة الأولى..... ٦٤
ثالثًا: المهام الأيديولوجية الكبرى ٦٧
رابعًا: المعارك والصدامات ٦٨
خامسًا: الأيديولوجيا ٦٩
سادسًا: سياسة القمع الفكري والإرهاب الدموي ٧٢
سابعًا: الشأن العربي: ٧٣

ثامنًا: المجال الاقتصادي..... ٧٦
تاسعًا: التحالفات الداخلية والمواقف السياسية ٧٦
عاشرًا: المنبر الإعلامي ٧٧
الحلقة الخامسة: رحلة السيد خامنئي من رئاسة الجمهورية إلى الولاية الإلهية العليا ٨١
الصورة المثالية: ٨١
الصورة الواقعية ٨٩
الحلقة السادسة: رفسنجاني: ثعلب إيران الماكر (القسم الأول) ٩٥
من هو رفسنجاني؟ ٩٩
البدايات الأولى ١٠٤
وبعد فوزه برئاسة الجمهورية في عام ١٩٨٩ قام بالآتي.....١٠٥
الحلقة السابعة: رفسنجاني الثعلب السياسي الماكر (القسم الثاني) ١٠٩
أولا: مرحلة التآمر الناعم ١١٠
ثانيًا: إعادة فتح ملف رفسنجاني ١١٤
ثالثًا: الإقصاء ١١٥
رابعًا: إنزال العقاب ١١٦
خامسًا: تعرض رفسنجاني خلال حياته السياسية للإذلال السياسي أربع مرات.....١١٩
الحلقة الثامنة: الحوزة والجامعة.. صراع الأزمنة ١٢١
صراع الأضداد.....١٢١
ثنائية الخلاف ١٢٢
الصورة الانطباعية ١٢٤
وقائع الصراع ١٢٦

الثورة الثقافية ١٢٩
الحركة الخضراء ١٣٤
الخاتمة ١٤١
الحلقة التاسعة: الصحافة الإيرانية في درب الآلام هزيمة السيف أمام القلم ١٤٣
مقدمة ١٤٣
ولاية الفقيه: الصراع بين السيف والقلم ١٤٥
الحلقة العاشرة: فيلق القدس الإيراني: جيش المهمات القذرة ١٦٧
أولًا: واجبات فيلق القدس ١٦٩
ثانيًا: الواجبات العامة ١٧٠
ثالثًا: الواجبات الخاصة ١٧١
رابعًا: وسائل الإعلام ١٧١
خامسًا: المؤسسات الثقافية والخيرية والإغاثية ١٧٢
سادسًا: المقرات ١٧٢
سابعًا: العمليات الخارجية ١٧٣
ثامنا: دور الفيلق في العراق ١٧٣
تاسعًا: المسؤوليات القانونية والأخلاقية ١٨١
الحلقة الحادية عشرة: الإرهاب المقدس ١٨٣
مقاربة تاريخية ١٨٣
أولًا: الصفحة الإرهابية الأولى ١٨٨
ثانيًا: الاغتيالات السياسية والتدمير المتعمد ١٩٠
ثالثًا: لائحات القتل الست في العراق ١٩٣
الحلقة الثانية عشرة: الحجتية تستفيق مجددًا ١٩٩

الحلقة الثالثة عشرة: ضلالات الولاية وأساطير الفقيه ٢١١
الإمام المهدي ٢١٥
مقابلات مع الله ٢١٥
مفتاح الجنة ٢١٦
شفاعة الخميني..... ٢١٧
الملف النووي ٢١٨
ضروب من تنبؤات قائد الثورة ٢١٨
خوارق الولي الفقيه..... ٢١٩
ثورة مصر العربية ٢٢١
عام الخميني وعبادة قبره!..... ٢٢١
كرامات الإمام (خامنئي)..... ٢٢٢
الحلقة الرابعة عشرة: الوحدة الإسلامية والشرق أوسطية الإيرانية ٢٢٥
١- عضوية الجامعة العربية ٢٢٨
٢ - الوحدة الإسلامية..... ٢٣١
٣-أسبوع الوحدة الإسلامية ٢٣٢
٤- أسبوع التقريب بين المذاهب..... ٢٣٣
الحلقة الخامسة عشرة: محنة مجاهدي خلق في العراق ٢٣٥
الحلقة السادسة عشرة: حملة "التفريس" الكبرى في الأحواز..... ٢٥٥
المصادر ٢٥٩
فهرست الكتاب ٢٦٥
المؤلف في سطور ٢٦٩

المؤلف في سطور

الدكتور عبد الستار عز الدين محمود الراوي

مكان وتاريخ الولادة: بغداد، الكرخ، الفحامة. ٥-١١-١٩٤١

- بكالوريوس فلسفة. جامعة بغداد ١٩٦٦ - ١٩٦٧
- دبلوم التخصص العالي في الدراسات الآسيوية. القاهرة ١٩٦٨
- دبلوم التخصص العالي في الدراسات الإفريقية. القاهرة ١٩٧٠
- ماجستير فلسفة. جامعة الإسكندرية ١٩٧٤
- دكتوراه فلسفة. جامعة الإسكندرية ١٩٧٧
- دبلوم في الإدارة العليا. مركز التخطيط. بغداد ١٩٨٦
- الاختصاص: الفلسفة
- الاختصاص الدقيق. الفلسفة ومباحثها
- الدرجة العلمية: أستاذ (بروفيسور) منذ أبريل- نيسان ١٩٨٩

الأعمال المنشورة

١-العقل والحرية (دراسات فلسفية في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي)
الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٠
الطبعة الثانية القاهرة ٢٠٠٨

٢- مناهج البحث في العلوم الطبيعية، وزارة الشباب بغداد ١٩٨١

٣- الثقافة القومية ومستلزمات تطويرها في التعليم العالي، جامعة بغداد، ١٩٨٢

٤-ثورة العقل (دراسة فلسفية في فكر معتزلة بغداد)
الطبعة الأولى، بغداد ١٩٨٢
الطبعة الثانية بغداد ١٩٨٤
الطبعة الثالثة القاهرة ٢٠٠٦

٥-فلسفة العقل (رؤية نقدية للنظرية الاعتزالية) وزارة الثقافة.
الطبعة الأولى بغداد ١٩٨٤
الطبعة الثانية بغداد ١٩٨٦
الطبعة الثالثة القاهرة ٢٠٠٧
٦- الفكر السياسي الإيراني المعاصر(رؤية نقدية) بغداد، مطبعة ثويتي ١٩٨٥
٧- الأيديولوجيا والأساطير، وزارة الثقافة، بغداد ١٩٨٨ القاهرة (٢٠١٢)
٨-التصوف والباراسايكولوجي (الكرامات والظواهر النفسية الفائقة).
الطبعة الأولى بيروت ١٩٩٤
الطبعة الثانية القاهرة ٢٠٠٦
٩ - ظاهرة الإسلام السياسي (مقدمة أولى)- بيت الحكمة. بغداد ١٩٩٨
١٠- وردة الغد (كلمات أطفال العراق) وزارة الثقافه والإعلام - بغداد- ١٩٩٩.
١١- فردوس الكرخ (شعر) وزارة الثقافة. بغداد ٢٠٠٠
١٢-الفكر الفلسفي اليهودي المعاصر اتحاد المؤرخين العرب. بغداد ٢٠٠١
١٣-أصابع العروس (من أوراق كوكب الهوى) وزارة الثقافة. بغداد ٢٠٠٢
١٤-أيام أبي (سيرة وذكريات)، مطبعة السعادة، القاهرة ٢٠٠٥
١٥- قطر الندى: (أيام الفلسفة في الوزيرية). دار الخلود -القاهرة ٢٠٠٧
١٦- بستان الرماد - البنك العربي للمعلومات. القاهرة ٢٠٠٨
١٧- العقل السياسي الإيراني المعاصر. القاهرة ٢٠١٢
١٨- الفقه السياسي الإيراني المعاصر. القاهرة ٢٠١٢

١٩- معجم العقل السياسي الأمريكي المعاصر. القاهرة ٢٠١٢

مؤلفات أخرى (مع آخرين)

١-الموسوعة الفلسفية العربية معهد الإنماء العربي. بيروت ١٩٨٥

٢-مكانة الأستاذ في التراث العربي - مركز إحياء التراث العلمي العربي ١٩٨٩

٣-التراث العربي والحداثة، نقابة المعلمين. المركز العام بغداد ١٩٨٦

٤-الثقافة العربية والتحدي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٩٥

٥-مكانة العقل العربي المعاصر. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٩٦

٨- بغداد في التراث والتاريخ. اللجنة العليا للاحتفال بيوم بغداد ١٩٩٧

٩ -ملامح من المشهد الفلسفي في العراق المعاصر. بيت الحكمة ١٩٩٧

١٠- ابن رشد. بيت الحكمة. بغداد ١٩٩٨

١١ - فلسفة وإشكاليات النهضة: بيت الحكمة - بغداد ١٩٩٧

١١-الفكر الفلسفي العربي المعاصر. بيت الحكمة ١٩٩٩

١٢- موسوعة الأعلام العرب - بيت الحكمة ١٩٩٩

عضوية الجمعيات العلمية والمهنية

- (١٩٨٤-٢٠٠٣) عضو الاتحاد العام للأدباء والكتاب العراقيين
- (١٩٨٩) عضو الاتحاد العام للمؤرخين العرب.
- (١٩٩٢- ٢٠٠٣) عضو الهيئة الاستشارية لمجلة الباراسايكولوجي والحياة.
- (١٩٩٢ - ١٩٩٨) عضو مؤسس ونائب رئيس الجمعية العراقية الفلسفية

- (١٩٩٢-٢٠٠٣) عضو مؤسس ونائب رئيس جمعية الباراسيكولوجي العراقية.
- (١٩٩٤-٢٠٠٣) عضو الهيئة الاستشارية لمجلة العلوم النفسية في العراق
- (١٩٩٥-٢٠٠٣) زميل ملتقى الرواد. بغداد
- (١٩٩٦-٢٠٠٣) عضو المجلس الاستشاري لقسم الدراسات الفلسفية. بيت الحكمة.
- (١٩٩٦-١٩٩٨) عضو اللجنة الاستشارية للفلسفة في المجمع العلمي العراقي.
- (١٩٩٦-) عضو جمعية التشكيليين العراقيين.
- (١٩٨٩-٢٠٠٣) عضو جمعية حقوق الإنسان في العراق.
- (١٩٩٤-) عضو الجمعية العربية الفلسفية-عمان. الأردن.
- (٢٠٠٥-) عضو الجمعية الفلسفية المصرية.